



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان

تأثير التفاعل بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
مقارنة مع بعض الدول العربية- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2018)

من إعداد

شرفاوي العابد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ	لباز الأمين
مشرفا ومقررا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر - أ.	مختاري مصطفى
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	حاشي النوري
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر - أ.	قصري محمد عادل
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ	قرش عبد القادر
ممتحنا	جامعة الجزائر 03	أستاذ	غويني العربي

السنة الجامعية: 2022/2021



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic analysis and forecasting

Title:

The impact of the interaction between monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria compared to some Arab countries - an analytical econometric study during the period (1980-2018)

**Prepared by:
Cherfaoui labed**

Discussed and publicly approved on 05-06-2022 By the committee composed of:

Lebbaz elamine	Professor of Higher Education	University of Djelfa	President
Mokhtari mostapha	Professor of Higher Education	University of Djelfa	Rapporteur
Hachi naouri	Professor of Higher Education	University of Djelfa	Examiner
Kesri mohamed adel	Lecturer Class - A -	University of Djelfa	Examiner
Abdelkader GUERCH	Professor of Higher Education	University of Laghouat	Examiner
Gouini larbi	Professor of Higher Education	University of Agiers 03	Examiner

University Year: 2021/2022



شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد لله، أولاً وآخراً.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور مختاري مصطفى على قبوله الإشراف على هذا العمل، حيث لم ييخل علي بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد لعقاب والدكتور سمير حفاصي، وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور، وأخص بالذكر الأساتذة الذي أطرونا في طور الدكتوراه.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الأفاضل بآرك الله في علمهم وفي حسناتهم

الطالب : شرفاوي العابد

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أمّا بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى والداي الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى من رزقني الله بهم زوجتي الغالية وأولادي حفظهم الله

إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله

إلى كل الأصدقاء والزملاء حفظهم الله

إلى أساتذتي الكرام وكلّ رفقاء الدراسة

يدرس هذا البحث تأثير التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018، مقارنة مع بعض الدول العربية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الناتج المحلي ومتغيرة السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة ومتغيرة السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ، باستعمال علاقات التكامل المشترك في المدى القصير والطويل خلال هذه الفترة وذلك باستخدام المنهج التحليلي القياسي، ومن خلال ثلاثة فصول توصلنا في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والناتج المحلي لكنها محدودة في الأجل القصير إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الجزائر وبقية الدول العربية موضوع الدراسة، وعليه يتطلب على متخذي القرار القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية والرفع من كفاءتها في خلق مناصب الشغل وتفعيل آليات الاستثمار المحلي والأجنبي بما يتلاءم مع مستجدات الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي.

Abstract:

This research studies the effect of the interaction between monetary policy and fiscal policy on growth in Algeria during the period between 1980-2018, compared with some Arab countries. Represented in public expenditures and the variable monetary policy represented in the money supply (M2), using the co-integration relationships in the short and long term during this period, using the econometric analytical method, and through three chapters.

In this research, we have reached several results, the most important of which is the existence of a causal relationship between public expenditures and GDP, but it is limited in the short term, in addition to the existence in co-integration relationship between the variables of the study in Algeria and the rest of the Arab countries under study, and accordingly it requires decision makers to activate economic policies and raise their efficiency In creating jobs and activating the mechanisms of local and foreign investment in line with the developments of the global economy.

Keywords: monetary policy, fiscal policy, economic growth, cointegration test, autoregressive distributed lag.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ-خ	مقدمة
57-02	الفصل الأول : مدخل نظري للسياسة النقدية والسياسة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية
03	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية تطورها في ضوء المدارس الاقتصادية
08	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية
18	المطلب الثالث: السياسات النقدية غير التقليدية
23	المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي حول السياسة المالية
23	المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي
26	المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي في ضوء المدارس الاقتصادية
31	المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة المالية وآلية عملها
41	المبحث الثالث: المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
41	المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية
46	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وشروطه
52	المطلب الثالث: دمج السياسات النقدية والمالية
57	خلاصة الفصل الأول

123-58	الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي
59	تمهيد
60	المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

فهرس المحتويات

60	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
62	المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
68	المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي
73	المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي
73	المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية
83	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظرية النيوكلاسيكية
95	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظرية الكينزية
112	المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي
113	المطلب الأول: نموذج بول رومر (Romer 1986)
116	المطلب الثاني: نموذج لوكاس (R. Lucas 1988)
118	المطلب الثالث: نموذج بارو "Barro 1990"
120	المطلب الثالث: نموذج ريبيلو "AK 1991"
123	خلاصة الفصل الثاني
178-124	الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية
125	تمهيد
126	المبحث الأول: المبحث الأول الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP
130	المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر
134	المطلب الثاني: دراسة حالة تونس
109	المطلب الثالث: دراسة حالة مصر
138	المطلب الرابع: دراسة حالة السعودية
143	المبحث الثاني : دراسة قياسية لتأثير التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي
143	المطلب الأول : دراسة قياسية لحالة الجزائر

فهرس المحتويات

151	المطلب الثاني : دراسة قياسية لحالة تونس
160	المطلب الثالث: دراسة قياسية لحالة مصر
169	المطلب الرابع: دراسة قياسية لحالة السعودية
178	خلاصة الفصل الثالث
179	خاتمة
187	قائمة المراجع

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
126	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية(الجزائر)	(1-3)
127	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات(الجزائر)	(2-3)
128	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الجزائر)	(3-3)
131	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس)	(4-3)
131	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (تونس)	(5-3)
132	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(تونس)	(6-3)
135	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر)	(7-3)
135	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (مصر)	(8-3)
136	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(مصر)	(9-3)
139	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية)	(10-3)
139	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (السعودية)	(11-3)
140	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(السعودية)	(12-3)
144	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليبس بيرون pp	(13-3)
146	نتائج اختبار منهج الحدود	(14-3)
146	تقدير نموذج (ARDL (2.0.0)	(15-3)
147	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	(16-3)
148	تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(17-3)
148	نتائج اختبار LM	(18-3)
149	نتائج اختبار ARCH	(19-3)
152	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليبس بيرون pp	(20-3)
154	نتائج اختبار منهج الحدود	(21-3)
154	تقدير نموذج (ARDL (1.0.0)	(22-3)
155	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	(23-3)

فهرس الجداول

156	تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(24-3)
156	نتائج اختبار LM	(25-3)
157	نتائج اختبار ARCH	(26-3)
161	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp	(27-3)
163	نتائج اختبار منهج الحدود	(28-3)
163	تقدير نموذج (ARDL 4.0.4)	(29-3)
164	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	(30-3)
165	تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(31-3)
165	نتائج اختبار LM	(32-3)
166	نتائج اختبار ARCH	(33-3)
170	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp	(34-3)
172	نتائج اختبار منهج الحدود	(35-3)
172	تقدير نموذج (ARDL 1.1.1)	(36-3)
173	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	(37-3)
173	تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(38-3)
174	نتائج اختبار LM	(39-3)
174	نتائج اختبار ARCH	(40-3)

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة		الرقم
11	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	(1-1)
38	السياسة المالية التوسعية	(2-1)
40	السياسة المالية الانكماشية	(3-1)
75	مخخ يبين نظرية آدم سميث	(1-2)
79	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	(2-2)
88	نمذج روستو حول النمو الاقتصادي	(3-2)
97	مخطط بمذج كينز البسيط	(4-2)
107	رسم بياني يوضح منحى التوازن في نمذج سولو	(5-2)
122	التمثيل البياني لنمذج AK	(6-2)
128	التمثيل البياني للقيم الذاتية (الجزائر)	(1-3)
129	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)	(2-3)
130	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الجزائر)	(3-3)
132	التمثيل البياني للقيم الذاتية (تونس)	(4-3)
133	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة تونس)	(5-3)
134	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة تونس)	(6-3)
136	التمثيل البياني للقيم الذاتية (مصر)	(7-3)
137	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة مصر)	(8-3)
138	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة مصر)	(9-3)
140	التمثيل البياني للقيم الذاتية (السعودية)	(10-3)
141	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة السعودية)	(11-3)
142	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة السعودية)	(12-3)
145	درجة التأخير المتلى	(13-3)
149	اختبار LB لسلسلة البواقي	(14-3)
150	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	(15-3)
150	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات البواقي	(16-3)
153	درجة التأخير المتلى	(17-3)

فهرس الأشكال

157	اختبار LB لسلسلة البواقي	(18-3)
158	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	(19-3)
159	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات البواقي	(20-3)
162	درجة التأخير المثلى	(21-3)
166	اختبار LB لسلسلة البواقي	(22-3)
167	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	(23-3)
168	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات البواقي	(24-3)
171	درجة التأخير مثلى	(25-3)
175	اختبار LB لسلسلة البواقي	(26-3)
175	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	(27-3)
176	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات البواقي	(28-3)

مقدمة

إن التفاعل بين السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي كيان أو دولة، سواء متقدمة كانت أو نامية. كونها تعالج المشاكل الكلية للاقتصاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما أنهما يلعبان دورا هاما في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والرفع من وتيرة النمو الذي يحسن المستوى المعيشي للأفراد، والتقليص من ظاهرة الفقر في المجتمعات.

حيث ان الاعتماد على سياسة واحدة فقط، كما كان الشأن عليه في القرن التاسع عشر، بالاعتماد على السياسة النقدية للقضاء على أزمة الكساد والتضخم، الامر الذي لم يجد نفعاً خاصة مع الازمة العالمية. لتأتي بعدها المدرسة الكينزية ويأتي معها تطبيق السياسة المالية كوسيلة فعالة للسياسات الاقتصادية الكلية وأداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، لتعود بعد ذلك السياسة النقدية للواجهة في منتصف القرن العشرين على يد فريدمان، وبعد أن تم التأكد من فعالية كل من السياستين، أصبح المزج والتفاعل بينهما مبدأ تعتمد عليه جميع دول العالم في نماذجها الاقتصادية المتبعة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، خاصة في شقها المتعلق برفع مستوى نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، كونه الهدف الرئيس للمجهودات المبذولة لأي دولة.

وعليه فإن دراسة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية، والنمو تعتبر من المواضيع التي تحتل أولية كبيرة لدى الباحثين في علم الاقتصاد، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. حيث أن الأولى تبحث عن التوليفة المثلى التي من خلالها تحقق التوازن الاقتصادي لفترة طويلة دون اضطرابات تضخمية أو انكماشية تؤثر بشكل مباشر على رفاهية مجتمعاتها. أما الثانية أي الدول النامية، فإنها تبحث عن سبل لتدعيم برامجها ومخططاتها التنموية في المدين القصير والطويل.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام والتشجيع التي تقدمه الجزائر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية باستخدامها مجموعة من الأدوات سواء سياسة مالية أو نقدية تزامنا مع الاصلاحات الاقتصادية المطبقة، والتي هدفت جميعها إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تصل إلى المستويات المطلوبة نظرا للتعارض الكبير بين تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الضغوطات التضخمية، والجزائر كغيرها من الدول العربية تعتمد كثيرا على سياساتها الإنفاقية أكثر من السياسات الأخرى لدعم النمو مما أدى إلى غياب شبه تام لباقي السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسة النقدية خاصة مع الدور الذي اكتسبته مؤخرا في علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية، ومن هنا تبلورت حتمية وضرورة التنسيق بين السياستين وإيجاد توليفة مثلى من شأنها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ومن خلال ما سبق جاءت إشكالية الدراسة لمعالجة الموضوع كما يلي:

ما مدى تأثير التفاعل بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) مقارنة مع بعض الدول العربية؟

يقودنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بها على النحو التالي:

- 1- كيف تطورت السياستان النقدية والمالية مع تطور المدارس الاقتصادية؟
 - 2- هل يمكن تطبيق إحدى السياستين فقط النقدية أو المالية لتحقيق النمو الاقتصادي؟
 - 3- ما تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي من منظور المدارس الاقتصادية؟
 - 4- هل للإنفاق العام تأثير على النمو الاقتصادي للدول موضوع الدراسة؟
 - 5- ما مدى تأثير المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الدول موضوع الدراسة؟
- للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضيات:

إنّ كل دراسة علمية يجب أن تركز على عدد من الفرضيات التي يجب التحقق منها، و لهذا فإنّ هذه الدراسة تركز على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يواجه التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية مشاكل وصعوبات في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، نظرا للتعارض المستمر بين هذه الأهداف، ونظرا للتفاوت الموجود في فعالية تأثير هذه السياسات على النشاط الاقتصادي؛

الفرضية الثانية:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم معايير قياس النمو الاقتصادي؛

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي لدى الدول موضوع الدراسة؛

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة طردية بين معروض النقود والنمو الاقتصادي في الدول موضوع الدراسة.

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة من أهمية التكامل والتنسيق المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في اطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الأخيرة باعتبار أن استخدام السياسات النقدية أو المالية لوحدها لا يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعارضة، والتي من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية عبر الرفع من النمو، كما تتضح أهمية الدراسة من خلال إبراز الأدوات الضرورية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق المواءمة بين الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية اضافة إلى مما ستسفر عنه من نتائج وما تقدمه من مقترحات في اطار رفع كفاءة وتفعيل السياسات

النقدية والمالية وفق أسس واضحة، لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يُسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- توضيح أهم المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بينهما؛
- 2- إبراز أهم المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي على ضوء المدارس الاقتصادية؛
- 3- تحديد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وإبراز تأثير التنسيق بينهما على النمو الاقتصادي؛
- 4- قياس أثر فعالية السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي وفق التطورات الحديثة والمعاصرة لنظرية النمو الاقتصادي، بعد تحديد المتغيرات التي يمكن إدخالها في النموذج القياسي بما يتوافق وواقع اقتصاد الجزائر والدول العربية موضوع الدراسة؛
- 5- قياس تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة (1980-2018).

دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

- 1- الموضوع يكتسي أهمية كبيرة بحكم العلاقة الوطيدة بين السياسة المالية والنقدية، في ظل تزايد حاجة الدول إلى التمويل المستمر من قبل البنك المركزي من أجل تمويل مشاريعها التنموية؛
- 2- أهمية موضوع السياسة النقدية والمالية في تنشيط التنمية الاقتصادية من خلال زيادة نسبة النمو الاقتصادي؛
- 3- اكتساب معارف جديدة حول الموضوع ومحاولة إثراءه في طريق البحث العلمي الذي قد يفيد متخذي القرار في ما يتعلق بمسائل التنمية في الجزائر؛
- 4- ارتباط الموضوع بتخصص العلوم الاقتصادية و الذي نزاول فيه دراستنا في طور الدكتوراه.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والموضوعي والزمني للدراسة في ما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** ركزت الدراسة على حالة الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية وهي: تونس، مصر والسعودية؛

✓ **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة القياسية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2018.

منهجية وأدوات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والامام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات، فسنعتمد على المنهج التاريخي في بحثنا هذا من خلال تقديم معطيات عن الأحداث والحقائق السابقة وفحصها وتحليلها والتأكد من صحتها، حيث نتناول هذا المنهج في الفصلين الأول والثاني الخاصة بالسياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي من خلال عرض التطور التاريخي لهذه السياسات وإبراز النظريات المتعلقة بالنمو عبر تدرجها الزمني، كما سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، ويتجلى ذلك في جميع الفصول من خلال وصف المفاهيم الخاصة بالسياسات النقدية والمالية إضافة إلى النمو الاقتصادي وكذا وصف العلاقة بينهما، كما تم التطرق إلى تحليل متغيرات الدراسة في الفترة المدروسة في الجزائر وبعض الدول العربية، كما تناولنا أيضاً أسلوب المقارنة من خلال عرض الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع حيث سيتم مقارنتها مع دراستنا الحالية، أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام برنامج EVIEWS الذي يُتيح هذا المنهج تحليل وقياس واختبار تأثير التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وباقي الدول العربية.

الدراسات السابقة :

دراسة (Asemeh Gholamrezapour Amiri, Zong Gang) بعنوان : **The impact of monetary**

policy on economic growth in America's economy using a new approach tvp-favar

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة خلال الفترة 1970 إلى 2016 باستخدام تقنية TVP-FAVAR، وقد كان من بين نتائج هذه الدراسة تبين قوة السياسة النقدية في تأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث كان تأثير أسعار الفائدة الحقيقية تأثير إيجابي في المدى القصير والمتوسط فيما كان سلبياً في المدى الطويل.

دراسة (Akujobi) بعنوان : **Monetary Policy and Nigeria's Economic Development**

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم وميزان المدفوعات في نيجيريا باستخدام تحليل الانحدار OLS. أظهرت نتيجة الدراسة أن توفير بيئة مواتية للسياسة النقدية في نيجيريا سيزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما أظهرت نتائج الدراسة باستخدام

تقنية الانحدار المتعدد أن تأثير أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل إعادة الخصم ومعدل السيولة لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في نيجيريا.

دراسة إدريس عبدلي بعنوان: فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة من 1964 إلى 2014، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصدمات الهيكلية لأدوات السياسة المالية على مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر غير فعالة نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، كما توصلت الدراسة إلى الصدمات الموجبة في النفقات الحكومية لها أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت الصدمات الموجبة في إيرادات الميزانية ذات أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي وعند تطبيق نماذج بانال على عينة من الدول النفطية من بينها الجزائر بينت النتائج أن الصدمات الموجبة في الإنفاق الحكومي ستحدث أثرا تراكميا موجبا على الناتج الداخلي الخام في حين كان الأثر التراكمي للصدمات الموجبة في إيرادات الميزانية سلبيا يقترب من الصفر.

دراسة بوشنب موسى بعنوان: نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي :

حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الرفع من مستوى التشغيل، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار المالي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف الأبرز الذي تصبو إليه جميع السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وخلصت هذه الدراسة إلى أن بعض السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر لم تؤدي الدور الذي تقوم به هذه السياسات في الدول المتقدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات أخرى.

دراسة أحمد ضيف بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-

2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03.

حيث هدفت الدراسة إلى تبين مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وماهي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة في النمو وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر متذبذبا وغير مستديم بحيث يتغير من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات قطاع النفط، وبينت النتائج القياسية وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج الداخلي الخام ووجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج

الداخلي الخام في حين كانت العلاقة بين نفقات الصحة والتعليم والنتائج الداخلي الخام عكسية وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

دراسة بن دعاس جمال بعنوان: التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية-دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية التكامل بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالاقتصاد الوضعي، وقد كان من بين نتائج هذه الدراسة تبين ضعف السياستين في تحقيق الأهداف المختلفة للسياسة الاقتصادية للاقتصاد الوضعي، وفي المقابل تبين أن أدوات السياستين النقدية والمالية وخاصة في ظل تكاملهما يكون ذا فعالية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي ويعود ذلك أساساً إلى الخصائص التي يقوم عليها كل نظام.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث، ولقد ارتأينا الإشارة إليها ليس رغبة منا في إعطاء مبررات لنا عن القصور الذي يشوب هذا العمل المتواضع، وتتمثل هذه الصعوبات في :

- قلة المراجع التي تتناول العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وإشكالية التنسيق بينها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛

- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة بسبب تضارب الإحصائيات واختلافها من مصدر لآخر سواء كانت هيئات رسمية أو غير رسمية.

هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي، حيث يحتوي القسم الأول على فصلين أما القسم الثاني فيحوي فصل واحد، وعليه جاءت هيكلته هاته الدراسة على النحو التالي :

الباب الأول : الجانب النظري

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى عرض مقارنة نظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية، حيث قسّمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وتمّ في مجملهم في إبراز أهم التعاريف المتعارف عليها لكلتا السياستين، إضافة إلى تطورها في ضوء المدارس الاقتصادي المختلفة، كما تناولنا بالتفصيل الأدوات التي تستخدمها السياستين لتحقيق أهدافهما الاقتصادية، ثم إبراز العلاقة المتبادلة بينهما وكذا إجراءات شروط التنسيق والتكامل بين السياستين، إضافة إلى نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

أما في الفصل الثاني فقد تمّ التطرق فيه للإطار النظري للنمو الاقتصادي، وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تم من خلالها تحليل ووصف لنظريات النمو الاقتصادي وتطورها.

أما في الفصل الثالث وهو مكون من فصل واحد تمّ التعرض إلى قياس أثر التفاعل بين متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، حيث قسم إلى مبحثين، حيث تناولنا في الأول الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، أما المبحث الثاني فقد تمّ تخصيصه للدراسة القياسية لتأثير التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

الفصل الأول

تمهيد:

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بتأثير الظواهر الاقتصادية على النشاط الاقتصادي للبلدان، وقد كان فهم الظواهر الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية وقد توالى المدارس الاقتصادية بمختلف نظرياتها وتوجهاتها في تفسير هذه الظواهر وفق مسائل ونماذج معينة بلورت في نظريات اقتصادية تفاوتت بين الإيجاب والسلب، وبمرور الوقت واستفحال الكثير من الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم تم التخلي عن الكثير من النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة بسبب قصورها الاقتصادي في إيجاد الحل الأنسب إلى غاية أزمة الكساد العظيم، ومع ميلاد النظرية الكينزية بزعمارة الاقتصادي جون مينارد كينز التي أعطت دفعا قويا في توجيه النظرية الاقتصادية بشكلها الجديد وأعطى تفسيرات اقتصادية ملائمة للتطورات الحاصلة وفق منهج اقتصادي رياضي مقنع، من خلال تفعيل الاقتصاد في المدى القصير والطويل خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية. ومن خلال انتهاج الفكر الكينزي في العديد من الدول لعبت كل من السياسة النقدية والمالية دورا محوريا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بينهما وفق ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية؛
- المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي حول السياسة المالية؛
- المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال التأثير على سلوك الاقتصاد الكلي وعادة ما تتمحور هذه السياسة في إيجاد مقدار النقود الأمثل التي يجتاحها الاقتصاد، من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي. وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم واتجاهات السياسة النقدية، وإبراز تطورها في ضوء المدارس الاقتصادية المختلفة، ثم نتناول أهم الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، كما سنعرض على الأدوات الكلاسيكية والحديثة للسياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في توجيه السياسة الاقتصادية الكلية وجب علينا فهم عمل هذه الأخيرة وأدواتها وأهدافها عبر مختلف المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بها عبر التاريخ لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب لأهم التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية بجميع اختلافاتها، وأهم الاتجاهات التي تسلكها من أجل تحقيق أهدافها.

1- مفهوم السياسة النقدية:

قبل التعمق في موضوع السياسة النقدية، باعتبارها المكون الرئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية للدول، لا بد من تحديد مفهوم ضابط لمصطلحها، ونظرا للتعريف المختلفة لها بسبب اختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، إلا أن جل التعاريف أجمعت على أنها تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وعليه يمكن إيجاز هذه التعاريف كما يلي:

- يعرفها الاقتصادي فريدريك ميشكين (Frederic mishkin): "السياسة النقدية هي مقدرة البنك المركزي على تسيير النقود والائتمان وأسعار الفائدة بما يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها."¹

¹ Frederic mishkin, **The economics of money, banking, and Financial markets**, 10 éme édition, Pearson éducation, USA, 2013, P10.

- ويعرفها الاقتصادي Paul Samuelson: "السياسة النقدية هي أهداف البنك المركزي، من خلال ممارسة رقابته على النقد، وأسعار الفائدة وشروط الائتمان من خلال أدواتها والتي تتمثل في المقام الأول في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري ومعدل الخصم.¹
- في حين يُعرفها الاقتصادي Eizing على أنها: "تلك السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية".²
- ويُعرفها الاقتصادي Pariente على أنها: "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف".³
- في حين تعريفها الاقتصادي Patate على أنها مجموع التوليفات التي يستعملها البنك المركزي فيما يخص عرض النقود لبلوغ أهداف السياسة العامة للدولة.⁴
- ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كميته من النقود في التداول إلى التوسع أو التقليل بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية.⁵

نستخلص من خلال هذه التعاريف أن السياسة النقدية من مهام البنك المركزي، فهو المسؤول الأول على صياغتها باعتباره بنك البنوك، والمتحكم في عملية عرض النقود ومراقبتها بما يتلاءم مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد من جهة والأهداف الاقتصادية الكلية من جهة أخرى.

وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بما يتوافق مع التعاريف السابقة "السياسة النقدية عبارة عن تلك الإجراءات والتدابير والوسائل المتخذة من طرف السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي بهدف التأثير في كمية المعروض النقدي وإدارة الائتمان والرقابة عليه، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية المراد الوصول إليها خلال فترة زمنية محددة.

¹ بول سامويلسون، وويليام نورد هاوس، الاقتصاد، تر: هشام عبد الله، ط 2، دار الأهلية، 2006، ص782.

² عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، عمان، 2009، ص 272.

³ الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 138.

⁴ Patate jean pierre, **monnaie, institutions financières et politique**, monétaire, 4^{ème} édition, economica, paris 1987, 277.

⁵ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار بداية ناشرون وموزعون عمان، الأردن، 2012، ص178.

2- اتجاهات السياسة النقدية:

يتطلب تنفيذ السياسة النقدية من طرف البنك المركزي تحديد السلوك التي تنتهجه هذه السياسة بما يتلاءم مع الأهداف المسيطرة مسبقاً، لهذا يقوم البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية تقييدية من خلال (تقليل) المعروض من عملة البلد في فترات معينة كالتضخم للحد منه، في حين قد يسلك سلوكاً توسعياً (تزيد) المعروض من النقود في فترات الانكماش لتحريك العجلة الإنتاجية. ويمكن سرد هذه الاتجاهات كما يلي:

2-1 السياسة النقدية التوسعية:

يعمل البنك المركزي لتطبيق سياسة نقدية توسعية، في حالات الركود الاقتصادي وهذا عندما تستخدم مختلف الأدوات لزيادة الائتمان وجعله متاحاً بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وشروط ميسرة، فهي بذلك تتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع محسوس في معدل التضخم، لكن في المقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتوظيف، وهذا لا يتأتى إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة¹ لتشجيع الأفراد على الاقتراض، وفي أكثر الأحيان يلجأ البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي عن طريق شراء السندات والأوراق المالية من خلال السوق المفتوح، أو اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية كتخفيض سعر إعادة الخصم، أو خفض متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك، الذي من شأنه تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع مستويات الاستثمار وبالتالي التخلص من حالة الانكماش ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي القومي.

فجميع هذه الإجراءات يتم استخدامها بهدف وحيد وهو زيادة المعروض النقدي في الدولة، فعند الحصول على أموال أكثر يتم الإنفاق أو الاستثمار منها بشكل أكبر، أو تقليل ادخار الأموال المحازة من قبل الأفراد عن طريق تقليل أسعار الفائدة فيصبح ادّخارها غير جذاب لهم، ولكن يجب إدارة المعروض النقدي بشكل مدروس؛ وذلك لأنّ الزيادة في المعروض النقدي قد تزيد من معدلات التضخم بشكل كبير وبوقت قصير فيصبح هنالك حالة من الركود التضخمي، أو قد يحدث انخفاض في قيمة العملة المحلية للدولة.

¹ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03، 2007-2008، ص 78.

2-2 السياسة النقدية الانكماشية:

وعلى العكس من السياسة النقدية التوسعية، فتستخدم السياسة النقدية الانكماشية في حالات التضخم، الناجم عن الارتفاع المستمر والملاحظ في المستوى العام للأسعار والذي يُقابلة دائما طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس الحالة التوسعية¹، وذلك بهدف محاولة إبطاء أو تقليل المعروض النقدي بنفس الوقت الذي يتم فيه كبح النمو العالي بشكل غير طبيعي في الاقتصاد، وذلك من خلال رفع معدل الخصم الذي يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض لتقليل توجه الأفراد نحو الاقتراض، والقيام بعمليات بيع الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوح لتقليل المعروض النقدي لدى الأفراد في الدولة، بالإضافة إلى رفع متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك لتقليل الأموال المتاحة للإقراض لدى البنوك، وجميع هذه الإجراءات تحاول المحافظة على استقرار الأسعار على الرغم من أن لها تأثيراً سلبياً على معدلات التوظيف وزيادة نسب البطالة.

2-3 السياسة النقدية في دول العالم الثالث: من الملاحظ أن تنفيذ السياسة النقدية في الدول النامية محدودا جدا باعتبار اقتصاديات هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الأولي كالزراعة والنفط وارتباطها بشكل كبير بالتجارة الخارجية، حيث يقوم البنك المركزي برفع حجم وسائل الائتمان وزيادة وسائل الدفع عند بداية الموسم الزراعي وتخفيضه عند مرحلة بيع المحصول، وتتم هذه العملية حسب الأهداف المراد تحقيقها. وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبات اقتصادية عنيفة نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.

3- تطور فعالية السياسة النقدية في النظريات النقدية:

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي، جعلها تتبلور في مراحل مختلفة خاصة خلال القرن الماضي لتصل إلى ما عليه اليوم، وتُعتبر أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أحد المنعرجات الحاسمة في مسار النقدية، ويُمكن أن نقسم أهم المراحل التي شهدت تطور السياسة النقدية كما يلي:²

✓ **المرحلة 01:** قاد هذه المرحلة المدرسة الكلاسيكية بداية القرن 20 حيث نظرت للسياسة النقدية نظرة الحيادية وعدم جديتها، فالكلاسيكيون وعلى رأسهم آدم سميث يرون أن كمية النقود ليس لها أي تأثير على القطاع الاقتصادي الحقيقي، ويقتصر دور السياسة النقدية في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات

¹ عبد القادر خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص150.

² رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المدينة، 2017-2018، ص06.

ونستنتج أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية أي أن النقود هي الضامن الأساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار، كما يرى الكلاسيك أنه لا وجود لأي علاقة وثيقة بين كمية النقود المعروضة ومستوى النشاط الاقتصادي، والتي سيطرت على التفكير النقدي لحقبة ليست قصيرة من الزمن. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في هذه المرحلة هو استقرار مستوى الأسعار فقط¹، وبالتالي يمكن وصف السياسة النقدية في هذه المرحلة على أنه ينظر إليها على أنها عاجزة وغير قادرة على خلق الحلول اللازمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

✓ **المرحلة 02:** ظل الفكر التقليدي مسيطرًا ومقبولًا من جانب الكثير من الاقتصاديين إلى غاية الثلاثينيات من القرن الماضي حيث بدأت بوادر أزمة الكساد العظيم في سنة 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية حيث عجزت السياسة النقدية الكلاسيكية في احتواء هذه الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها بشكل فعال، حيث قامت السلطات النقدية بضخ مزيد من النقود إلى الأسواق لكن دون جدوى، بسبب احتفاظ الأفراد بهذه النقود بدل استثمارها (وهو ما أوقعهم بما يسمى لاحقًا لدى كينز بمصيدة السيولة).

وهنا برزت وظهرت للوجود النظرية الكينزية على يد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز.² الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية، للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، حيث وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حيادية الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولًا، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي من خلال السياسة المالية ورتبها في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، أي إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، من خلال الإنفاق بالعجز الذي يُسندده المزيد من الإصدار النقدي أو الدين العام، أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة. مبررا نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وعدم كفاءة تلائم السوق مع الصدمات، أي أن الزيادة في عرض

¹ Jean-Pascal Bassino et autres, **les politiques économiques**, édition Foucher, France, 2005, p56.

² جون مينارد كينز اقتصادي بريطاني من مواليد 5 جوان 1883 كان لأفكاره تأثير كبير على الاقتصاد المعاصر وعلى السياسات المالية والنقدية، دافع عن سياسات التدخل الحكومية في الاقتصاد عن طريق الكميات من أجل معالجة الركود، توفي في 21 أبريل 1946.

النقود سيؤدي إلى تنشيط الطلب وبالتالي تحسين المستوى العام للأسعار وهنا نستنتج أن كينز قد عالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الاختلالات¹.

✓ **المرحلة 03:** قادت هذه المرحلة مدرسة جديدة سميت بمدرسة شيكاغو بزعمارة (شوارتز وفريدمان) وهذا راجع إلى التناقضات التي أحدثها الفكر الكينزي في الاقتصاديات الدولية خلال الفترة 1950 و1960 وقد أعاد أنصار هذه المدرسة الحياة من جديد للنظرية الكمية الكلاسيكية لكن في صورة جديدة حيث تعكس هذه المرحلة مراحل تطور النظرية النقدية و التي سميت فيما بعد بالنظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة حيث بموجبها تحولت النظرية النقدية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، أي إعادة الاعتبار للنقود كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي وعليه أصبح يطلق على أنصار هذا المذهب اسم النقديون. وعليه قام النقديون برد الاعتبار للسياسة النقدية للكلاسيك، ففي سنة 1968 حدّد فريدمان نموذجا جديدا للدخل، واعتبر أن مستويات الدخل الاسمي يُحدّد أساسا بكمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية، كما برّر كل من فريدمان وشوارتز أزمة الكساد في الولايات المتحدة سنة 1930 على أنها نتيجة لتناقض أهداف السياسة النقدية المنتهجة من قبل الكلاسيك في تلك الفترة، وأبرز في نظريته أن التغيير في عرض النقود هو العنصر الأساسي للتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث يكون هذا التغيير مساو لنمو الناتج الوطني، وبشرط أن يكون هذا التغيير لكمية النقود مستقلة عن الدورة التجارية وفي كل الأوقات الرخاء أو الكساد².

✓ **المرحلة 04:** في هذه المرحلة ترسخ الجدل والخلاف أكثر بين أنصار كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، وأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع فبعد ظهور اختلالات في أفكار المدرسة النقدية، بسبب عدم احتوائهم لمشكلة البطالة وضعف النمو الاقتصادي وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث عاد أنصار المدرسة الكينزية من جديد لبعث سياستهم التي كانت سائدة بعد ثلاثينات القرن العشرين خاصة في بداية التسعينات منها، في حين بقي أصحاب المدرسة النقدية يُصرون على أن السياسة المالية ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي بسبب البطء الزمني في تنفيذ هذه السياسة إضافة إلى بطئها في تحقيق الأهداف المرجوة. لكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات وتشريعات وهذا يستغرق في نظرهم وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 100.

² Akhtar Hossai et anis chowdhury, monetary and financial policies in developing countries (growth and stabilization), Routledge education , USA, 1996, p80.

أدى تعصب إلى ظهور تيار ثالث جديد بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر، الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما في نظره اصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد حاول بهذا الطرح أن يمزج بين السياستين من خلال تدخل كل منهما في النشاط الاقتصادي، ويكمن الاختلاف السائد أن فعالية كل سياسة تكمن في التوقيت المناسب الذي تتطلبه استخدام أحد السياستين أو كل منهما وذلك حسب طبيعة الأهداف المرجو تحقيقها.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

ابتكر الفكر الاقتصادي مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية يمكن للسلطات النقدية استخدامها لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسطرها، وما تراه مناسباً في إدارة شؤونها النقدية والائتمانية، وسنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم الأهداف المراد تحقيقها إضافة إلى إبراز أهم الأدوات التقليدية والغير التقليدية المستخدمة في ذلك.

1- أهداف السياسة النقدية:

تعمل السلطات النقدية في كل دولة على تبني مجموعة من الأهداف والتي يسعها إلى تحقيقها وتنوع أهداف السياسة النقدية بين أهداف أولية (تشغيلية) وأهداف وسيطية وأخرى نهائية نوجزها فيما يلي:¹

1-1 الأهداف الأولية: هي متغيرات تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة حيث يحاول البنك المركزي من خلالها التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وبالتالي في الأهداف النهائية، تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

- **المجمّعات الاحتياطات النقدية:** هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمّعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمّعات معلومات للسلطات النقدية على وتيرة نمو مختلف السيولات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية. فمن خلالها تعمل يمثل الهدف المهدف المركزي للسلطات النقدية في معظم الدول المتقدمة من خلال تثبيت معدل نمو

¹ رقاب طارق، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي. وهذا ما تنص عليه نظرية النقديين من خلال الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت ما بين 3% و5% للنقد.

- **ظروف سوق النقد:** هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك، والاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي¹.

1-2 الأهداف الوسيطة: تحاول السلطات النقدية الوصول إلى الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة وذلك لعدم قدرة هذه السلطات الوصول مباشرة إلى الهدف النهائي فتقوم بالاستعانة بمتغيرات وسيطة. وتُعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريقها يستطيع البنك المركزي التحكم فيها لتحقيق أهدافه النهائية (كلها أو بعضها)، وهذه الأهداف يمكن اعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، ونشير أن تحديد أهداف وسيطة يخضع لشروط أو معايير معينة². ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

✓ وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

✓ إمكانية مراقبتها لما للسلطات النقدية من أدوات.

ومن بين أهم الأهداف الوسيطة نذكر ما يلي:

- **معدل الفائدة كهدف وسيط:** يسعى البنك المركزي أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، وهو ما تفضله النظرية النقدية الكينزية من خلال اعتمادها كأداة لتوجيه السياسة النقدية، ويعود هذا التفضيل لدى الكينزيين لكون التغيرات في أسعار الفائدة يمكن ملاحظتها مقارنة بالتغيرات الأخرى، لهذا يسعى البنك المركزي إلى الوصول إلى سعر فائدة حقيقي وتثبيتته إلى الحد الأدنى، من أجل تشجيع الاستثمارات نحو الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي. كما يتحرك البنك المركزي في تغيير أسعار الفائدة من أجل التأثير على

¹ أحمد أبو الفتوح الناقا، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

² عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 154.

استراتيجيات المؤسسات الائتمانية بخصوص تمويلها للاقتصاد، ويتم ذلك من خلال عملية الإقراض إضافة إلى تعديل سلوك الأعوان الماليين أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمة.¹

- **سعر الصرف النقد مقابل العملات الأخرى كهدف وسيط:** إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، حيث يُستخدم كهدف للسلطة النقدية وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى. وقد يكون محاربا للتضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فخفض أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يُشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد بُجَاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف². كما أن إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.³

3-1 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

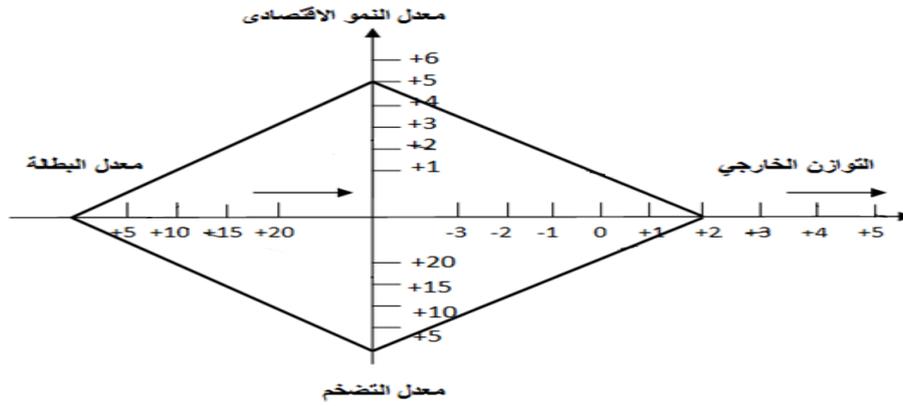
بالرغم من اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعا في مجموعة من الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي يعمل البنك المركزي على تحقيقها، وتمثل هذه الأهداف العامل المشترك بينها وبين أهداف السياسة الاقتصادية وهذا كون أن السياسة النقدية شكل من أشكال السياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة، وعليه فإن إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف الأولية والوسيطية باعتبارها أدوات مساعدة في تحقيق الأهداف النهائية. والشكل الموالي يلخص الأهداف النهائية على النحو التالي:

¹ J. baily et autres, **économie monétaire et financière**, 2 éme édition, Bréal, France, 2000, p221.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 76.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص83.

شكل رقم (1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



Source : Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, 4ème édition, édition DUNOD, Paris, 2013, p118.

وتجدر الإشارة أن ما سيأتي من ترتيب لا يعني أن كل هدف أقل أهمية من الأهداف السابقة، إنما لكون كافة الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وكافة السياسات الاقتصادية الأخرى تنصهر في بوتقة واحدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة. وعليه يمكن تفصيل هذه أهداف كما يلي:

أ. **استقرار الأسعار (محااربة التضخم):** يأتي هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية والتي تسعى السلطات النقدية سواء في الدول المتقدمة أو النامية إلى تحقيقه، وقد اتفقت أغلب المدارس على أن الزيادة المفرطة في النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية كبيرة تُضّر بالاقتصاد، فمعدل التضخم المرتفع عن المستويات المستهدفة يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن للتضخم آثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون إيجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع نفسه. وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي¹.

ب. **تحقيق التوظيف الكامل:** تعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية وكل الآراء تدعم هذه السياسة، فالتوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة يتراوح بين 04% إلى 05% من إجمالي قوة العمل، وهو ما يطلق عليه فريدمان معدل البطالة الطبيعي، عند ثبات معدل التضخم

¹ السيد متولي عبد القادر، النقود والبنوك، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص- ص: 195-196.

السائد تمييزا له عن معدل البطالة الفعلي، ويُمكن التعبير الكامل عن التوظيف الكامل من خلال التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية، بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطلا، الأمر الذي ينتج عنه عدم تحقيق الهدف المرغوب فيه في ظل الموارد والإمكانات المتوفرة، وهذا بدوره ينتج بطالة بالمفهوم الواسع.¹ فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفف البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.²

ت. تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي: تهدف السياسة النقدية بشكل أساسي على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والحفاظ عليها، ويتم ذلك بالقضاء على الفجوات التضخمية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كما تعمل السياسة النقدية على الرفع من معدلات النمو عن طريق تشجيع مستويات الاستثمار، باعتباره أحد محددات النمو الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد وتحقيق معدلات مرتفعة للدخار وبالتالي زيادة فرص الائتمان، ويتم ذلك من خلال التغيرات التي تحدثها السلطات النقدية في أسعار الفائدة باعتبار أن معدلات الفائدة المنخفضة تسمح بشكل كبير بخلق بيئة ملائمة للاستثمار.

ث. توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: يُعرّف ميزان المدفوعات على أنه وضعية إحصائية في شكل محاسبي، يتم فيه تسجيل جميع الأصول المالية والنقدية النشطة بين المقيمين في البلد والغير المقيمين، وذلك في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.³ ويعتبر توازن ميزان المدفوعات من أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة، فعلى المستوى الداخلي يرى الاقتصاديون أن السياسة المناسبة لتحقيق التوازن الداخلي تتمثل في السياسة المالية بينما تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي. ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتقويم سعر الصرف أو في ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح أو تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، مثلا قيامه برفع أسعار إعادة الخصم فيؤدي

¹ فؤاد عوض، اقتصاد النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص ص 217-218.

² محمد بلواي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، معهد الحقوق المركز الجامعي تتعاشت، الجزائر، جوان 2013، ص 469.

³ Bernard Guillochon et autres, *Economie Internationale*, 8 éme édition, Dunod, France, 2016, p208.

هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ويؤدي إلى خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة والتي تقلل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما ساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات¹ ومن خلال هذه الإجراءات أي تقليل كمية النقود (الائتمانية) ورفع أسعار الفائدة²، يتم معالجة اختلال إلى حد تحقيق التوازن العام في ميزان المدفوعات¹. أما في حالة تثبيت سعر الصرف فإن السياسة النقدية تبقى قاصرة عن استخدام هذه النافذة في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويمكن، في هذه الحالة، استخدام السياسة المالية لإحداث هذا التوازن من خلال توجيه قدر أكبر من الاستثمارات لإحلال الواردات ودعم الصادرات، وتخفيض العجز المالي.²

ج. تحقيق النمو الاقتصادي: يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مقدمة أهداف السياسات الاقتصادية، في هذا الصدد، تكون مساهمة السياسة النقدية فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني. كما يمكن للسياسة النقدية رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة ورفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل والاستهلاك، وبما يصب في النهاية في رفع مستوى المعيشة والنمو.

2- أدوات السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية تنصب بشكل رئيسي على إدارة النقود في الاقتصاد وبالتحديد على التحكم في عرض النقود، ومن أجل ذلك يلجأ يستطيع البنك المركزي إلى استعمال أدوات ووسائل السياسة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود، هذه الأدوات تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل التأثير على سيولة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص21.

² أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، العدد39، أكتوبر2017، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ص6-7.

البنوك التجارية وبالتالي على حجم وسائل الدفع المتاحة، وتسمح هذه الأدوات للبنوك التجارية من أجل التوسع في الائتمان أو تقييده بما يتلاءم مع أهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها، ويستعمل البنك المركزي في ذلك نوعين من الأساليب كمية وأخرى نوعيها تفصل فيها على النحو التالي:

1-2 الأدوات الكمية للسياسة النقدية (الوسائل غير المباشرة):

وتسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية وتعمل بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، بغض النظر عن أوجه استعمالات هذا الحجم من وسائل الدفع والتي تسمح له بالتحكم في حجم هذا الائتمان على المستوى الكلي، ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الغير مباشرة ويمكن سرد أهم هذه الأدوات كما يلي:

✓ **معدل إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، مقابل خصم أوراقها التجارية وأذونات الخزينة من أجل ضخها بالسيولة¹، وبعبارة أخرى يعتبر معدل إعادة الخصم هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، عندما تلجأ إليه لإعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل (سندات وأذونات الخزينة) التي بحوزتها، والتي تهدف إلى الاقتراض بضمان الأوراق المالية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية، لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة جارية جديدة.

فإذا رأى البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسعى إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم، مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك من السيولة النقدية، مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض، لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيرا يقلل من عرض النقد²، أما في حالة الانكماش الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم، في حالة انتهاج السياسة النقدية التوسعية، مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي،

¹ Laurence M. Ball, **Money, Banking, and Financial Markets**, 2 éme édition, WORTH PUBLISHERS, New York, 2012, p318.

² أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 186.

وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض) وتكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتتميز هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.¹

✓ **الاحتياطي القانوني:** نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري) هي تلك النسبة من النقود التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية من أجل الاحتفاظ بها لدى احتياطات النقدية للبنك المركزي²، وتستهدف سياسة الاحتياطي الإجباري كغيرها من الأدوات السابقة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يسلك سلوكا توسعيا أو تقييديا للسيطرة على المقدرة الإقراضية للبنوك. يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني في حالة الركود الاقتصادي من أجل تمكين البنوك التجارية من زيادة احتياطاتها النقدية والتي توجهها مباشرة لتوليد الائتمان، والذي من شأنه رفع الاستثمار والتوظيف ومستوى الطلب الكلي، مما يساهم في بعث النشاط الاقتصادي من جديد، أما في حالة نشوء البوارد التضخمية فيلجأ البنك المركزي لعكس السياسة السابقة، حيث يقوم بخفض مستوى الاحتياطي الإجباري، مما يؤدي إلى تقلص الاحتياطات لدى البنوك، وبالتالي تقييدها في التوسع الائتمان، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي والذي يتبعها انخفاض الأسعار والعكس.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية إلى البنوك التجارية والمؤسسات المختلفة من أجل تغيير نسب احتياطات الودائع لدى البنوك التجارية.³ كما يمكن تعريفها على أنها قيام البنك المركزي بشراء -طلب- أو بيع-عرض- بعض الأصول الحقيقية التي يملكها مثل: أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو الأوراق التجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها في المجتمع ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه، وبكلمات أخرى فإن استخدام هذه الأداة يكون هدفه التأثير على سوق النقود مباشرة ومن ثم التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير على كمية وسائل الدفع.⁴ وعلى هذا الأساس فإن عمليات السوق المفتوحة تستند أساسا على قدرة البنك المركزي على التأثير

¹ بوري محي الدين ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص 127.

² Joseph E. Stiglitz, Carl E. Walsh, **Economics**, 4 éme édition, Norton Company, USA, 2006, P630.

³ MAUREEN BURTON AND BRUCE BROWN, **THE FINANCIAL SYSTEM AND THE ECONOMY**, 5éd, Routledge, London, 2009, p56.

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010، ص 193.

على السيولة عن طريق دخوله للسوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من أجل امتصاص السيولة أو التوسع في عرض النقود بحسب الظروف الاقتصادية السائدة.

2-2 الأدوات الكيفية للسياسة النقدية (الوسائل المباشرة):

ينصب تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على توجيه استخدامات الائتمان، وليس على حجمه الكلي الذي تركز عليه الأدوات السابقة (الكمية). ومن هنا كان محل الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي ذاته وليس الاحتياطات النقدية التي تتأسس عليها القروض. وتمثل الأدوات الكيفية في ما يلي:

أ. سياسة تأطير القروض (تنظيم القروض الاستهلاكية): بموجب هذا النوع من الأدوات، تقوم السلطة النقدية بوضع قواعد لتنظيم القروض، وتحديد وتخصيص السقوف الائتمانية، وإدارتها على أساس نسب محددة على مدار السنة، ويعمل البنك المركزي في ظل سياسة تأطير القروض إلى توجيه الائتمان نحو قطاع معين ذو أولوية، كما يمكن أن ترتبط هذه السياسة بمعيار مدة استحقاق القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة) ويلجأ إلي مثل هذه السياسات كإجراءات مضادة في حالة التضخم، وفي حالت تجاوز المعايير يستدعي ذلك تطبيق عقوبات رادعة من طرف البنك المركزي تأخذ شكل احتياطات إلزامية غير منتجة للفوائد ما ينتج عنه خسارة غير فعلية ناتجة عن ضياع الفرص البديلة (أرباح كان من الممكن تحقيقها من استثمار الأموال المجمدة على شكل احتياطات إلزامية إضافية)، إضافة إلى الرقابة الإدارية عن طريق التفتيش من آن لآخر لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك.¹

ب. الإقناع الأدبي: الإقناع الأدبي هو اصطلاح يستخدم للتعبير عن إدارة البنك المركزي تجاه عرض النقود في الاقتصاد، بعبارة أخرى قيام البنك المركزي بالإفصاح عما يرغب أو عما لا يرغب للبنوك التجارية، ويحثها على العمل وفق رغباته،² كما أن للإقناع الأدبي أثر محدود في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى أن البنوك التجارية هي أولاً مشروعات تهدف إلى تحقيق الربح، لذا قد لا يجدي الإقناع الأدبي نفعا لفترة طويلة، عندما تتعارض رغبة البنك المركزي بشكل كبير من دوافع الربح. يتوقف نجاح هذه السياسة على عاملين أساسيين:

✓ مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للمصارف الأخرى.

✓ مدى التعاون بين المصارف التجارية والبنك المركزي.³

¹ سامر بطرس جمدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008، ص 130.

² عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2005، ص 221.

³ زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري، عمان، الأردن 2006 ص 218-219.

ت. السياسة الانتقائية للقروض: تُعتبر هذه السياسة أحد وسائل الرقابة المباشرة على الائتمان، وتستند هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات الاقتصادية التي ترى السلطات النقدية أنها ذات مردودية والتي تتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة، حيث يقوم البنك المركزي بتسهيل جميع الإجراءات التي من شأنها الحصول على هذه القروض، وعادة ما تأخذ هذه السياسة عدة أشكال لضمان وصول هذه القروض بالشكل المطلوب.

✚ وجدير بالذكر أنه في ظل تنامي العولمة المالية فإن أدوات السياسة النقدية الكيفية لم تعد تستخدم في ظل توجه دول العالم نحو التحرير المالي، واستخدام الأدوات المالية المستحدثة (أدوات الهندسة المالية) التي تتيح فرص أكثر للتمويل، ويمكن إبراز أهم مظاهر السياسة النقدية في ظل التحرير المالي في يلي:

✓ انتشار وتضاعف حجم المشتقات المالية: عرفت المشتقات والابتكارات المالية انتشارا واسعا في الميدان المالي، وتتمثل أهم هذه الإبداعات في العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات، والتي تستخدم للتغطية من تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما يلاحظ أيضا المنحنى المتزايد لإصدار الأصول المالية المتداولة على غرار الأسهم والسندات، من أجل القيام بعمليات التمويل والاقتراض دون التقيد بتقاليد العمل في النظام المصرفي، وخاصة الرقابة والإشراف من قبل المؤسسات المعنية؛

✓ زيادة أهمية البنوك في إدارة المحافظ المالية وغموض حدود الوساطة المالية: عادة ما يُوكل الأفراد عملية إدارة ذممهم المالية إلى الوسطاء الماليين، والتي عادة ما يطلق عليها اسم الصناديق الجماعية للتوظيف، حيث ارتفعت الثروة المالية التي تديرها هذه الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت الإدارة المباشرة من طرف الأفراد استثنائية.

✓ المحيط المتسم بالهشاشة المالية للأفراد والمؤسسات: إن ارتفاع حجم المديونية بالمقارنة مع حجم الدخل خلال الثمانينات، أفرزت نوعا من القلق فيما يتعلق بقدرة الأفراد على تسديد التزاماتهم عند تاريخ الاستحقاق، بحيث ركز العديد من الاقتصاديين على حجم الخطر والتهديد الذي تمثله حجم المديونية على الاقتصاد، حيث أقر فريدمان في بداية التسعينات، أن الخطر الأساسي الذي يقود إلى الهشاشة المالية للقطاع الخاص يتمثل في معدلات التضخم المرتفعة، لذلك يجب تعزيز دور البنك المركزي، وذلك من خلال تحديد معدل النمو النقدي بشكل يحافظ من خلاله على الأسعار عند مستوى منخفض والتركيز على البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض؛

✓ التطور التكنولوجي المرتبط بأنظمة الدفع: أحدثت التطورات التكنولوجية التي عرفها العالم تحولات عميقة في طبيعة عمل البنوك، مما فتح المجال واسعاً لابتكار خدمات إلكترونية أصبحت في الآونة الأخيرة السمة الغالبة في الخدمات المصرفية؛

✓ عدم استقرار أسعار الأصول المالية في الأسواق المالية: عدم استقرار أسعار الأصول المالية وخصوصاً ما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تُعتبر ظاهرة جديدة، لكنها بدأت تزداد بشكل متنامي في السنوات الأخيرة.¹

المطلب الثالث: السياسات النقدية غير التقليدية

في الظروف الطبيعية لأي بلد يتم طبع النقود من طرف البنك المركزي بوجود ما يقابلها من احتياطي لذهب أو حسب قوة الاقتصاد من إنتاج حقيقي لسلع أو احتياطيات للنقد الأجنبي، إلا أن بعض الظروف تؤدي إلى انتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية مغايرة تسمى بالسياسة النقدية غير التقليدية، عادة تستخدم في أوقات الأزمات، حيث تلجئ إليها البنوك المركزية في الظروف الغير طبيعية مثل أزمة الرهن العقاري لعام 2006 حيث كان هناك داعماً ائتمانياً معزواً، وتيسيرات ائتمانية وتيسيرات كمية وتدخلات في العملة وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، ويرى البعض من هذه الإجراءات استمرار السياسة المعتادة، لكن بوسائل أخرى غير تقليدية، حيث توسع البنوك المركزية موازنتها العامة وتضخ السيولة لتأثير على بنية الإيرادات والعائدات، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي.

أولاً - تعريف السياسة النقدية غير التقليدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية، على أنها تلك الوسائل والإجراءات غير المعتادة (غير المتعارف عليها) في السياسة النقدية، والتي تستخدمها السلطة النقدية (البنوك المركزية) للتأثير في النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة وقد تأخذ هذه الإجراءات أشكالاً وأحجاماً معينة في عملية الإقراض، وتستعمل فيها أنماطاً معينة في الأسواق المفتوحة لتحقيق ذلك.²

كما يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، إذ تتميز وساطة البنك المركزي في سهولة الحصول على أموال عن طريق إصدار

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 99-100.

² WILLIAM J. BAUMOL, ALAN S. BLINDER, **Macroeconomics : Principles and Policy**, 12 éme édition, South- Western, USA, 2012, P242.

سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة ، وذلك لتحفيز الاقتصاد".¹ من هذا التعريف، نجد أن تعريف السياسة النقدية الغير تقليدية ينتمي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل، استقرار الأسعار...). وعلى هذا الأساس، فإن السياسة النقدية غير التقليدية تستهدف تحقيق متغيرات اقتصادية بذاتها كالتشغيل أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي، عكس السياسة التقليدية التي تستهدف غالباً معدلات التضخم، وتستخدم في هذه السياسة أشكالاً معينة من القروض والتسهيلات الكمية بنسبة معينة، وعادة يتم التدخل في العملة من أجل الحفاظ على هيكل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات خلال فترة معينة.

ثانياً - أدوات السياسة غير التقليدية:

تأخذ السياسة النقدية غير التقليدية عدة أدوات وعادة ما تتسم بالاختلاف في المسميات بحسب حجم استعمالها من طرف البنوك المركزية والأهداف المراد تحقيقها، ويمكن جمع هذه الأدوات كما يلي:

1- التيسير الكمي: يُعرف التيسير الكمي على أنه شراء أنواع من الأصول المالية طويلة الأجل مثل السندات الحكومية أو السندات المدعومة بالرهن العقاري، عن طريق زيادة القاعدة النقدية للبنك المركزي، وبالتالي يمكن هذا الإجراء من تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، والتي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مقدار الأصول السائلة في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فإن التيسير الكمي يُستعمل لتحفيز نسب النمو الاقتصادي المتباطئة²، وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية والأفراد عندما ترى أن عمليات الإقراض لا يمكن أن تتكامل بالنجاح، بسبب عدم مقدرتها على التسديد نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، تلجأ إلى الاستثمار في سندات الخزينة والسندات الحكومية لكون العائد مضمون ولتفادي هذا الإجراء يقوم البنك المركزي بخلق وإنشاء النقود وطرحها في السوق من أجل شراء محفظة واسعة من الأصول في البنوك كالقروض المدعومة والقروض عالية المخاطر، وأيضاً شراء سندات الخزينة الحكومية، مما يؤدي ذلك لارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض العائد منها لتجد البنوك نفسها مضطرة إلى العودة لنشاطها الأساسي في إقراض الأفراد والشركات، لأن الاستثمار في سندات الخزينة لم تعد تجدي لأن عوائدها أصلاً منخفضة.

إن عمليات التيسير الكمي هي تقنية حديثة استخدمت في فترة الأزمات، إلا أن نجاحها كان مرتبطاً أساساً بالظرف الاقتصادي ودرجة تكامل الأسواق المالية وقوة الجهاز المصرفي وهذا ما نجحت فيه الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل الصين، وإضافة إلى ذلك فإن هذه الأداة لا يمكن أن تخلو من الانتقادات أبرزها:

¹ علي صاري: "البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير تقليدية"، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2015، ص 6.

² Wouter J. Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox, CEPR Press, European union, 2016, P01.

✓ تتمثل المشكلة الأساسية في خيار التيسير الكمي في أن البنك المركزي ليس لديه تجربة كافية في تطبيق هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية، ومن ثم ليس لديه معلومات دقيقة حول الآثار الكامنة لمثل هذا الخيار وبصفة خاصة الأثر على سوق المال. ذلك أن أكبر الآثار الإيجابية لهذا الخيار تحدث عندما تزداد الضغوط المالية، وتكون السيولة محدودة في الأسواق، ومن ثم تكون معدلات الفائدة مرتفعة، لكن عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة، يصعب التكهن بنتائج هذا الخيار بدقة¹؛

✓ لجوء البنك المركزي إلى التوسع في ميزانيته يمكن أن يقلل من ثقة الجمهور في قدرته على رسم وتنفيذ خطة سلسلة للخروج من السياسات التي يتبعها في الوقت الحالي، ومثل هذا الشعور لدى الجمهور يمكن أن يزيد من التوقعات التضخمية في المستقبل، وبالتالي فإنه في مثل الظروف الحالية عندما يكون التضخم منخفضاً أو سالباً، فإن مثل هذه التوقعات تكون إيجابية على الاقتصاد، ولطمأنة الجمهور في هذا الصدد قام مثلاً الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتطوير مجموعة من الأدوات التي تضمن خروجه من هذه السياسات التوسعية بيسر عندما يتطلب الأمر ذلك، على أمل أن يساعد ذلك في طمأنة الجمهور ويعطي الحرية للبنك المركزي للقيام بعمليات التيسير الكمي²؛

✓ يفقد من قيمة العملة، ويسارع الجمهور بالتخلص من الأصول المالية المقومة بالعملة المحلية، وهذا من شأنه أن يؤثر على معدلات التضخم لتصبح خارجة عن نطاق السيطرة.

2- التوجيه المسبق لأسعار الفائدة الصفرية:

تعدّ هذه السياسة أحد السياسات غير التقليدية التي تلجأ إليها البنوك المركزية، خاصة عندما تعجز الأدوات التقليدية في تحقيق الأهداف المسطرة لها، وتقوم هذه السياسة على توجيه المعدلات المستهدفة في المستقبل، حيث يقوم صانعو السياسات النقدية بدراسة تنبؤية لمستويات التضخم والنمو الاقتصادي في فترة معينة، من خلالها يتم توجيه أسعار الفائدة الحقيقية التي تضمن استهداف معدل التضخم والنمو الاقتصادي في المعدلات الطبيعية، وقد تكون استخدام هذه الأداة غير محددة المدة و تكون مرهونة بتحسّن النشاط التجاري وزيادة العمالة³.

¹ محمد ابراهيم السقا، طباعة المزيد من الدولار «التيسير الكمي 2، تاريخ الإطلاع : 20-12، 2020، على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2010/10/14/article_455787.html

² Roger LeRoy Miller, **Economics Today The Macro View**, 18 éme education, Pearson eduaiion, USA, 2016, P382.

³ Stephan cachetti, KermitL.Schoenholtz, **Money, Banking, and Financial Markets**, 4éd, McGraw-Hill Education, USA, 2015, P508.

يؤثر التوجيه المسبق لأسعار الفائدة على النشاط من خلال قيام البنوك المركزية، إلى تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل التي تؤثر بدورها على عائدات السندات طويلة الأجل، وبالتالي تؤثر على الإنفاق الخاص، حيث يقوم البنك المركزي بشراء كمية هائلة من الأصول بهدف تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستوى معين، ثم يقوم بالتوقف عن ذلك حتى تصل معدلات الفائدة إلى المستوى المرغوب فيه، ويتم تثبيت هذا المعدل خلال الفترة التي يراها البنك المركزي ملائمة لضمان تحسن المؤشرات الاقتصادية والخروج من دائرة الانكماش.

ويعود استخدام هذه الآلية بشكل واسع بعد الأزمة المالية الأخيرة في 2008، حيث قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باستهداف التضخم الذي كان في المستويات الصفرية، عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على السندات الحكومية وسندات الرهن العقاري التي بلغت مستويات صفرية في التعاملات الليلية للأسواق في ديسمبر عام 2008، ويهدف هذا الإجراء إلى بلوغ معدل تضخم يفوق 2 بالمئة ومعدل بطالة أقل من 6 بالمئة، وبرر الاحتياطي الفيدرالي ذلك إلى الظروف السيئة التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي، واستمر استعمال هذه السياسة إلى غاية أواخر 2012 بعد نجاحها جزئياً في تحسين المؤشرات الاقتصادية، في حين أن هناك الكثير من الاقتصاديات تبنت سياسات أكثر قساوة على غرار منطقة الاتحاد الأوروبي واليابان والدول الاسكندنافية التي اعتمدت معدلات الفائدة الاسمية السالبة، وتعني قيام البنك المركزي بفرض معدلات فائدة على البنوك المركزية لقاء الاحتفاظ بودائعها لدي احتياطاته، وبالتالي يُعتبر هذا الإجراء أنه إجراء عقابي مالي للبنوك التجارية من أجل توجيهها إلى عملية الإقراض، مما يجبرها على امتناعها عن إيداع فوائض السيولة لدى البنك المركزي أو توجيهها للنشاط الاقتصادي، مما يساهم في الرفع من مستوى الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

تُعتبر سياسة توجيه أسعار الفائدة سياسة حديثة، لجأت إليها البنوك المركزية بعد عجز السياسات الأخرى وأثبتت نجاحتها جزئياً في كثير من الدول، وعلى هذا الأساس فإن كثير من الاقتصاديين على غرار تايلور وبن برنانكي¹، أبرزوا أن فعالية هذه السياسة تتطلب فعالية التنبؤ بالمؤشرات المستقبلية المراد استهدافها، إضافة إلى مصداقية السياسة النقدية في إعداد الخطط المستقبلية التي من شأنها تقاسم الخسائر بين كل الأطراف.

¹ بن برنانكي اقتصادي أمريكي ولد في 13 ديسمبر 1953 تقلد منصب عضواً في مجلس المحافظين للاحتياطي الفيدرالي من عام 2002 حتى عام 2005. ثم رئيساً للاحتياطي الفيدرالي من 2006 إلى غاية 2014، ينتمي بن برنانكي إلى تيار المدرسة النقدية ويرى أن علاج مشكل الانكماش الذي حدث في الاقتصاد الأمريكي قبيل الأزمة يتم عن طريق مزيد من إصدار النقود.

3- حرب العملات:

تعرف هذه التقنية على أنها العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، لكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد ولهذا نجد في الكثير من الاقتصاديات تعمل على إضعاف عملتها المحلية بالنسبة لباقي العملات قصدها خلق أفضلية تنفسيه، وهذا الأضعاف في العملة يكون متعمد من طرف الدولة نفسها من خلال استعمال عدة وسائل كبيع العملة المحلية والشراء العملات الأجنبية خفض معدلات الفائدة، وأدوات السياسة النقدية الغير تقليدية والتي في مقدمتها سياسة التيسير الكمي.¹

¹ صبحي ابراهيم مكار، "حرب العملات واثرها على الاقتصاد العالمي"، تاريخ النشر: 2017/08/07، تاريخ الاطلاع 2020/9/19 على ساعة 9:55 على الموقع : <http://www.ahewar.org>.

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي حول السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني بفضل أدواتها التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في القضاء على المشاكل الاستقرار والتوازن الاقتصادي. وكغيرها من السياسات فإن تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بقوة السياسات الحكومية التي تعدها السلطات الحكومية، باعتبارها الجهة المسؤولة على إعدادها، وتلجأ في ذلك إلى استخدام الأدوات المناسبة لذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي عبر مراحل المختلفة تحولات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بجانب إشكالية تدخل الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية أو من عدمها، فقد تدرج دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مراحل مختلفة، وكان في كل فترة تزداد أهمية اللجوء إلى تدخلها في التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية، وكانت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 عاملاً حاسماً لبداية التدخل الفعلي للدولة بشكل مباشر، بعد أن سادت حيادتها في النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لعقدين من الزمن، ويمكن أن نوجز أهم مراحل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في أربعة مراحل أساسية حسب التقسيم التالي:

1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: يعرف هذا الفكر أيضاً باسم مذهب المركزية الأدنى للدولة، وهو فلسفة سياسية رأسمالية تحررية، وبالمعنى الضيق يتمسك المذهب بضرورة وجود الدول (على عكس مذهب اللا-سلطة)، تكون وظيفتها الشرعية الوحيدة هي حماية الأفراد والممتلكات، وقد قاد هذا الفكر أنصار المدرسة الكلاسيكية بزعماء آدم سميث حيث نادوا بترك العملية الإنتاجية لجهاز السوق على أساس مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي وبشكل عام يعتقد المدافعون عن الدولة الحارسة أن نهج عدم التدخل في الاقتصاد يؤدي على الأرجح إلى الازدهار الاقتصادي. وعلى هذا الأساس يمكن تمييز أهم ما جاء في هذه المرحلة هو¹:

- ✓ وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛
- ✓ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ "الحياد المالي"، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها، دون الحصول على أكثر من ذلك؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 317.

✓ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكاد لا يذكر.

2- **الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:** فرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وحل محله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن انفجرت للوجود أزمة الكساد العظيم 1929 وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة. لقد قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دورا متزايداً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة. ، وقد ساهم دور الدولة في هذه المرحلة إلى تغيير مفاهيم قاصرة كانت سائدة سابقا، وكنتيجة لذلك ترتب عنها أفكار جديدة يمكن أن نسردها كما يلي¹:

✓ تغير وظيفة الدولة، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل: الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق التقليدية؛

✓ التخلي عن مبدأ الحياد المالي ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وتقوم الدولة بالحصول على القروض العامة التمويل بالعجز أو تقوم بإصدار نقود جديدة أو العكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي، لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق؛

✓ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضا التوازن الاجتماعي، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

¹ السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة، العربية، القاهرة، 1991، ص 41.

3- الدولة المنتجة (الاشتراكية) ودورها في النشاط الاقتصادي: سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي في بداية القرن 19 خاصة بعد الثورة البلشفية وقيام دولة الاتحاد السوفيتي وقد ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك أنّ البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافا جوهريا عنها في الوقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة. وقد ميز هذه المرحلة الكثير من التوصيفات على غرار ما شهدته المراحل السابقة ويمكن تمييزها في النقاط التالية:¹

- ✓ تغير وظيفة الدولة، حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع الحافز الفردي؛
- ✓ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتركية؛
- ✓ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وهي هدف إحداث التوازن المالي، وهدف إحداث التوازن الاقتصادي، وهدف إحداث التوازن الاجتماعي، وهدف إحداث التوازن العام.

4- دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر:

تشير كثير من الدلائل إلى أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بعد الفشل الكبير له في دول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي سابقا وغيرها من الدول في معظم المجتمعات التي توسعت في النشاط العام والقطاع العام، وظهور الحاجة إلى التحول من القطاع العام إل القطاع الخاص فيما يسمى بالخصوصية التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا، عندما طبقتها إنجلترا ثم بدأ الأخذ بها في كثير من دول العالم بل أن

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 319.

مراجعة لدور الدولة ازدادت بقوة مع دخول العالم إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بالأزمة المالية والمصرفية العالمية عام 2008 (أزمة الرهن العقاري)، وقيام الدولة بضخ مليارات الدولارات في البنوك والمؤسسات والشركات الأمريكية وغيرها، في خطة الإنقاذ والتحفيز للاقتصاد الوطني، والدعوة إلى بعد نيوكينزية جديدة¹. وعلى هذا الأساس فإن دور الدولة شهد مراحل مختلفة عبر الأزمنة، وما يمكن استنتاجه من هذه المراحل أن وظيفة الدولة ازدادت بمرور الوقت وربما الأزمات المتعاقبة التي شهدتها الاقتصاد العالمي دليل على ذلك، فلا يمكن أن يكون تدخل الدولة هامشيا في الحياة الاقتصادية خاصة مع التقدم التكنولوجي وإفرازات العولمة، والتي من شأنها أن فتحت أبواب حرية الانتقال بين الأفراد والشركات ورؤوس الأموال، إضافة إلى تسارع حركة التجارة العالمية، هذا الأمر جعل من وظيفة الدولة يتطلب اتخاذ قرارات سياسية، هدفها اقتصادي للحفاظ على المصالح الاقتصادية كاختراق الأسواق العالمية واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، كما أن دورها لم يقتصر على هذا الجانب، فالدولة أصبحت تشكل عاملا مهما في محاربة الآفات كالفقر ومحاربة الفساد الاقتصادي والمحافظة على البيئة من خلال سن معاهدات وقوانين على ذلك.²

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي

إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة، أوجب ارتباط الأخير بما يعرف بالسياسة المالية، وقد تعددت تعاريف السياسة المالية بالنظر إلى المهام والوظائف التي أصبحت تؤديها في المجالات الاقتصادية، نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، وعليه سنعالج في هذا المطلب مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي في ضوء المدارس الاقتصادية.

1- تعريف السياسة المالية:

من المتعارف عليه أنه لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية نظرا لارتباطها بالوظائف والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد ودرجة تطوره والإمكانيات المتاحة لذلك. وعلى هذا الأساس فإن المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية تختلف كثيرا، إلا أن الفكر الاقتصادي بمرور مراحلها يزخر بالكثير من التعاريف وقد أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية FISC، وتعني حافظة النقود أو الخزانة، من خلال هذا المصطلح يعرفها طارق الحاج: "على أنها استخدام الدولة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 320.

² رقاب طارق، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 22-23.

لإيراداتها العامة من ضرائب وقروض عامة ونفقات التي جمعتها مع ميزانية الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي¹؛ ويعرفها محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام: "بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة، من برامج الإنفاق والإيرادات العامة، للتأثير في ديناميكية متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المراد تحقيقها وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطنيين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية²؛ وعرفها محمود يونس: هي سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي التحويلات وهياكل الضرائب، بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار.³ في حين عرفها Parkin على أنها مجموعة من الأساليب والوسائل والإجراءات والقواعد والتدابير التي تتخذها الدولة لتسيير نشاطها الاقتصادي من خلال التغيرات في الضرائب والإنفاق العام والتحويلات الممنوحة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة⁴. وعرفها كل من: Croushore & Abel & Bernake : بأنها السياسة التي تعدها الدولة والإدارات الحكومية التابعة لها، والتي تركز في عملها على أداتي الإنفاق العام والضرائب، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة⁵ ويرى الاقتصاديان Wells & Krugman على أنها القيام بالتغيرات اللازمة في الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.⁶

مما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية يتم إعدادها من طرف السلطات الحكومية تشتمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة في شكل الميزانية الممتثلة في الإنفاق العمومي بأشكاله المختلفة والإيرادات العامة عن طريق الضرائب بأنواعها؛ ومن خلال ذلك يمكن أن نقترح تعريفا شاملا للسياسة المالية، على أنها تلك الإجراءات والوسائل التي تستعملها السلطات الحكومية، من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أدواتها المتعارف عليها التي تجسد غالبا في أدوات

¹ طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص 201.

² محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 182.

³ محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 163.

⁴ Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA, 2013, P248.

⁵ Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, **Macroeconomics**, 8 éme édition, Pearson éducation, USA, 2014, P08.

⁶ Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4 éme édition, Worth Publisher, USA, 2015, P172.

السياسة الإنفاقية والضريبية، والتي من شأنها تحقيق أهدافها المختلفة والتي تتمثل في الرفع من مستوى النمو والعمالة والتوزيع الأمثل للدخل بين أفراد المجتمع، وعادة ما تسلك هذه السياسة سلوكا توسعيا أو انكماشيا حسب ما تمليه الظروف الاقتصادية السائدة والأهداف المراد تحقيقها.

2- التطور التاريخي للسياسة المالية في الفكر الاقتصادي

مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، انطلاقا من المبادئ والأسس التي كانت تحكم الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي السائد في كل مرحلة، فهذه الوقائع كانت مستمدة من أفكار المدارس الاقتصادية منذ القدم أو العادات الاجتماعية منذ القدم التي أعطت دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر (من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة)، وقد تباين آراء المدارس في تحليل دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1-2 السياسة المالية عند المركنتيون (التجارين):

نادت الميركنتينية قرابة ثلاثة قرون بتدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي، وبرر التجاريون ذلك مع التزايد الكبير في حركة نمو التجارة تراكم رأس المال، وعلى هذا الأساس فإن الدولة بحسبهم يفرض عليها حماية سيرورة النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في السوق الداخلية وحماية المنتجات المحلية من الواردات المنافسة للصناعات الوطنية الناشئة. والعمل على تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال تملك المعادن النفيسة (الذهب والفضة) التي تمكنها من زيادة النشاط الاقتصادي في التجارة الدولية. وذلك اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب، إذ أوضح **توماس مان (1571-1641)** أن الدولة لا يجب أن تعتمد في تمويل نشاطاتها على الضرائب، كونها تؤثر على الاستقرار الاقتصادي (إمكانية تسببها في عدم الاستقرار)، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات، باعتبارها المحتكر للتجارة الخارجية. في حين يرى **ويليام بيتي** العكس من خلال كتابه الضرائب والمساهمات الذي أصدره سنة 1662 حيث يقول أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل على العكس يمكن أن يؤدي ازدهاره شريطة أن ينفق وعاؤها على الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، كما نادى بتشديد الإنفاق العام، وحصر دور الدولة في تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع)¹، في حين هاجم **(دافيد هيوم)** السياسة التجارية على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة. وخالصة ذلك أن تكوين الفائض من النقود (المعدن النفيس) في الميزان

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 52.

التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس لا بد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مستويات الأسعار مما يضعف القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته، كما أنه يؤكد أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات. وبذلك تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.

2-2 السياسة المالية عند الطبيعيين:

رفض الطبيعيون تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، إلا في حدود ضيقة، واقتصرها على دور الدولة الحارسة للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، وإنشاء الطرق وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم، وقد استندت آراء الطبيعيين على ما يعرف بالنظام الطبيعي القائم على مبادئ الحرية وتحقيق المصلحة الشخصية والمنافسة والمنافسة العادلة، وهي بذلك تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة كون ان هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام دون الحاجة إلى تدخل الدولة التي يجب عليها أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأحداث الاقتصادية، وكل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي يعطل النمو، كون ان هناك يد خفية تعمل على خلق التوازن المستمر بين المصالح حيث اعتبروا أن المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة، وقد اهتموا بذلك بقطاع الزراعة واعتباره المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا إضافيا (النتاج الصافي) عكس التجاريين بدرجة أولى ثم قطاع الصناعة بدرجة ثانية وأخيرا قطاع التجارة الذين اعتبروه قطاع عقيم.¹ ويعتبر فرانسوا كينه (Prancoi Quesnay) من أقطاب المدرسة الطبيعية، الذين نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يرى أن وظيفة الدولة مقتصرة على فرض ضريبة وحيدة تقتصر على الناتج الصافي للملكية الأراضي فقط، ولا تشمل الضريبة على أجور الأفراد لأنه سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على الأسعار، وعلى هذا الأساس ما يمكن استنتاجه أن وظيفة السياسة المالية في الفكر الطبيعي كان هامشيا ولم تكن لها أي تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية.

3-2 السياسة المالية عند الكلاسيك:

قامت الفكر الكلاسيكي على فكرة إطلاق الحريات الفردية وفقا لمقولة آدم سميث الشهيرة "دعه يعمل أتركه يمر" وبذلك اعتمدت على عدم التأثير في آلية السوق وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وقد تناول رواد

¹ هشام مصطفى جمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 52.

المدرسة الكلاسيكية موضوع المالية العامة بشكل عام وموضوع السياسة المالية بشكل خاص، فقد ركز آدم سميث¹ على موضوع العدالة في فرض الضريبة، أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بأن فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك. أما تحليل "جون ستيوارت ميل" للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بأن الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة أما، الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة¹.

2-4 السياسة المالية عند الكينزيين:

لقد كشفت الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة 1929 عن عجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياذ الدولة بمواجهة الأحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع، مما دفع الاقتصاديين إلى الخروج عمليا على تلك المبادئ والأسس حيث طلبوا من الدولة أن تتخلى عن موقعها السلبى إزاء الأحداث الاقتصادية، وفتح الباب لمناقشة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مصرعيه وظهر كتاب النظرية العامة في الاستخدام (اللورد كينز). حيث أرجع كينز بأن الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في المستوى أقل من التشغيل الكامل مما أنتج بطالة مرتفعة، والحل حسبه يكمن في تدخل الدولة من خلال سياستها المالية من خلال عن طريق آلياتها المختلفة في تحفيز (زيادة) الطلب الكلي (الطلب الفعال)^{2*}، وركز في تحليله على دور الإنفاق العام والضرائب في تنشيط الطلب الكلي الذي كان في حالة ضعف واعتبره مَعبرا وجب انشاؤه لضمان انتقاله إلى النمو والتشغيل، وقد رفض بذلك كينز فكرة وجود اليد الخفية التي كانت سائدة سبقا في الفكر الكلاسيكي، ومن هنا نادى كينز بوجود اضطلاع الدولة بدور هام من خلال السياسة المالية الاتفاقية في مجالات الاستثمار من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق، ورفع الضرائب التصاعدية حتى تستفيد منها الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك وتوفير الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة بأسعار منخفضة لزيادة الاستهلاك الكلي، وهذا كفيل برفع من معدلات التشغيل والنمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية -دراسة مقرنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 204.

^{2*}الطلب الفعال : هو ذلك الطلب على مختلف السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية المدعّم أو المصحوب بقدره شرائية، المصدر :

Wendy Carlin, David Soskice, **Macroeconomics Institutions, Instability, and the Financial System**, Oxford education, England, 2014, P02.

وعلى هذا الأساس فإن الفكر الكينزي أولى أهمية لدور السياسات المالية في دعم مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، عكس الأفكار التي كانت سائدة من قبل.

المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية للتأثير في المسار الاقتصادي العام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ويرتبط تحقيق هذه الأهداف بطبيعة الاقتصاد القائم في كثير من الأحيان، وعادة فإن هذه الأهداف تعتبر كمسعى مشترك لكل السياسات الاقتصادية في كل الدول، إضافة إلى ذلك فإن تحقيق الأهداف لا يمكن أن يتم إلا بتوفير الوسائل المناسبة لذلك والتي تجسد في الأدوات الاقتصادية بأدوات السياسة المالية.

1- أهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة وباعتبارها أحد أهم السياسات الاقتصادية، وتختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية الأخرى في نفس البلد، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف السائدة، ومن خلال هذه الأهداف يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب إتباعها وكذلك حسب طبيعة الأدوات الواجب استخدامها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ويمكن تلخيص أهم الأهداف:

1-1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد

الاقتصادية المتاحة، وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني. إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فخلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهد الاقتصاد الأمريكي فترة طويلة من النمو الثابت نسبياً واستقراراً في الأسعار وانخفاض في معدلات البطالة، ففي عامي 1951 و1969 لم ترتفع معدلات التضخم بأكثر من 05% في السنة، وقد وصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى 06% من اليد العاملة¹، وتسعى الحكومة إلى تحقيق هذا الاستقرار الذي يعد أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية من خلال أدوات السياسة الضريبية وسياسة القرض العام والسياسة الاتفاقية كالتالي:

✓ **السياسة الضريبية وضبط التضخم:** تعتبر الضرائب من الوسائل الجيدة للحد من ظاهرة التضخم وكبح جماحه عن طريق ضبط كمية النقود المتداولة، وذلك بالتحكم في تسيير الدخل والزيادة في مستوى الأسعار العامة، ويزداد هذا الدور بروزاً عن طريق ما يعرف بالأثر الانكماشى للضريبة،

¹ Rair Fair et autres, **Principles of Macroeconomics**, 10^{ème} édition, Pearson educations, USA, 2012, P14.

حيث أنها تمثل أكبر الأدوات الإيرادات تأثيراً وتساهم في التقليل من الطلب على السلع والخدمات، ويفضل العديد من الاقتصاديين الاعتماد على المتحصلات الضريبية كخط دفاع أول لمواجهة الانكماش والتضخم، حيث أنها تعمل على تشجيع حركية الأسواق في حالة الكساد عن طريق خفض في معدلات الضريبية وتساهم في ضبط التضخم عند المستويات المرغوبة في حالة التوسع و الراج عن طريق زيادة معدلاتها.

✓ **دور القرض العام في ضبط السيولة:** يعتبر القرض العام أداة جيدة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة، ففي حالة التضخم تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأفراد والمؤسسات لامتناس الفائض المتداول من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق إصدار سندات حكومية ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل، بينما في حالة الكساد تقوم بشراء السندات من الجمهور أو سداد قيمتها لتوفير السيولة في الاقتصاد و إعطائه دفعة نحو النشاط وبالتالي التخفيف من البطالة¹.

✓ **السياسة الانفاقية:** تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق العام في فترة زيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل، ولهذا نجد الدول تعتمد على سياسة زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الراج².

وينبغي التنويه إلى أن تخفيض الدولة للإنفاق العام لمحاربة التضخم بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي هو أمر صعب للغاية، خاصة إذا مس هذا التخفيض جوانب مهمة وضرورية في حياة الفرد كالأجور مثلاً أو خدمات الصحة والتعليم لأنها ستلاقي ضغوطات من المجتمع المدني ولذلك فإن التركيز على تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم عن طريق زيادة الضرائب يكون أحسن بكثير من تخفيض الإنفاق³.

2-1 **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تُعرّف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلية وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في علاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12.

² عبد المجيد دقي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 45.

³ سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبدالله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 345.

الفرد من الدخل الوطني.¹ هذا الأساس تلعب السياسة المالية في زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد اللازمة من أجل توجيهها في تمويل الاستثمار الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في توجيه وتحفيز القطاع الاستثماري وتحسين مناخه. فإذا ما عجز نظام السوق أن يحقق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج الوطني عن المستوى الذي يمكن تحقيقه، وبالتالي إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية ومن هنا يبدو واضحاً ضرورة تدخل الدولة لتحقيق المعدلات المثلى، وذلك من خلال استعمال أدوات السياسة المالية.²

3-1 - تحقيق التوظيف الكامل: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات

العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها، فضلاً عما للتشغيل الكامل من أثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ففي المجتمعات الرأسمالية تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، تقتصر رسالة السياسة المالية على تهئية البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندته وسد أية ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي على القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دونما تضخم.³

4-1 - توزيع الدخل: تهدف السياسة المالية أيضاً إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل على الأفراد،

للقضاء على الفوارق المجتمعية، ويتم هذا عن طريق أدواتها المختلفة حيث تعتمد سياسة الإنفاق العام على توزيع الدخل حسب فئات المجتمع، وعادة ما تستفيد الفئات ذوي الدخل المنخفض من الخدمات الاجتماعية المجانية بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساهم السياسة الضريبية في ذلك عن طريق تطبيق ما يسمى بالضريبة التصاعدية التي تفرض على دخول الأفراد، ومن جانب آخر تشكل الضريبة أحد الموارد التي تمول بها النفقات العامة، هذه الأخيرة تنتقل فيما بعد إلى تحويلات اجتماعية للأفراد ذوي الدخل الضعيفة.

¹ محمد فوزي ابو السعود، اقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 339.

² حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص-ص: 21، 22.

³ عبد المعنم فوزي المالية العامة والسياسات المالية، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص 55.

1-5 - التوازن العام: التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، فتلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.¹

2- أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد ومن هنا يتضح أن هناك ثلاثة أدوات للسياسة المالية هي الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة والتي تتفاوت درجة استخدام كل أداة من دولة لأخرى حسب ما تقتضيه الأهداف وتبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة، ويمكن إبراز هذه الأدوات وفق سياق مفصل كما يلي:

2-1 النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة من أهم الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد تطور مفهوم المالية العامة بتطور مفهوم الدولة واتساع وظائفها وتُعرف النفقة العامة على أنها صرف مبلغ مال (نقدي أو اقتصادي)، يصدر عن الدولة إحدى الهيئات أو الإدارات العامة (شخص معنوي عام)، بقصد تحقيق منفعة عامة.² كما ويعرفها "IRVIN B. TUKER" على تلك المبالغ التي يكون مصدرها الحكومة والتي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³ وعليه نجد أن النفقات العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في⁴ :

- ✓ العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي تنفقه الدولة والأشخاص العامة للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات اللازمة لتقديم مختلف الخدمات العامة اللازمة للأفراد في المجتمع؛
- ✓ العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو هيئاتها العامة مثل الهيئات العامة أو المجالس المحلية؛
- ✓ أما العنصر الثالث والأخير فهو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام .

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 323.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 53.

³ Irvin Tucker, *Macroeconomics for today*, 7 éme édition, South-Western publishing, USA, 2011, p252.

⁴ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 113.

تهدف النفقات العامة إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال إشباع حاجات أفراد المجتمع، خاصة في يتعلق بالضروريات التي تكون مقتصرة على الدولة كتوفير الأمن وبناء والقضاء وبناء المستشفيات وتوفير المواصلات؛ وعلى هذا الأساس يقوم الأفراد بالمساهمة في ذلك، عن طريق التمويل اللازم للنفقات العامة عن طريق الضرائب وهذا بدوره ينعكس على الأفراد بصورة غير مباشرة على المجتمع.

2-2 - الإيرادات العامة:

نظرًا لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبح لزامًا عليها توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتغطية نفقاتها من خلال ما يصطلح عليه بالإيرادات العامة والتي تعرف على أنها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي¹ ومن خلال التعريف السابق نجد أن الإيرادات العامة تتسم بمجموعة من الخصائص يمكن أن نسردها كما يلي²:

✓ الصفة النقدية للإيرادات العامة؛

✓ الدولة هي المكلفة والملزمة بتحصيل الإيرادات؛

✓ ترد هذه الأموال إلى الخزينة العمومية.

وتهدف هذه الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة.

ومن خلال ما سبق، نجد أن الإيرادات العامة تعد جانبًا مهمًا في الدفع بالنشاط الاقتصادي عن طريق التحصيل المستمر لها، من مصادرها المتعارف عليها في أدبيات المالية العامة، وفي هذا الإطار نجد أن هذه المصادر تختلف من دولة لأخرى حسب النظام الجبائي إلا أنها تشترك في كونها ذات طابع اقتصادي أو سيادي أو ائتماني ويمكن إيجازها كما يلي:

2-2-1 الإيرادات الاقتصادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق مؤسساتها التي تقدم

خدمات ذات منفعة عامة على أساس اختياري وتشمل هذه الإيرادات الثمن العام والدومين بأنواعه؛

2-2-2 الإيرادات السيادية: هي الإيرادات التي تحصلها الدولة بصفة إجبارية من الأفراد، نظرًا لما تتمتع به

من حق السيادة وتتكون من الغرامات المالية والضرائب والرسوم بأنواعها؛

2-2-3 الإيرادات الائتمانية: تمثل الإيرادات التي تقوم الدولة باستدانتها من الأفراد والمؤسسات والهيئات

الدولية والمحلية، سواء الخاصة أو العامة وتلتزم بدفعها في التاريخ المحدد وتتكون من القروض بأنواعها.

¹ عباس مجد محززي، اقتصاديات المالية العمومية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 115.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 77.

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية في تأثيرها على مكونات الطلب الكلي، وتشمل جميع الضرائب التي تفرضها على الأفراد والمؤسسات سواءً كانت مباشرة وغير مباشرة، وتهدف الضرائب إلى إعادة توزيع الدخل وحماية المنتجات الوطنية أو الزيادة في الطلب الكلي... الخ.

2-3 - الموازنة العامة:

تحتل الميزانية أهمية كبيرة في المالية العامة للدولة وفي نشاطها المالي لأنها تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها وفي إطار محاولة أحداث التوازن بينهما وبما يحقق أهدافها، ولذلك سيتم دراسة أهم جوانبها. وعليه تُعرف الموازنة العامة على أنها خطة مالية للدولة، وتتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة¹. كما تعرف على أنها العلاقة التقديرية التي تربط بين نفقات الدولة الحكومية وبين إيراداتها الضريبية والمقترضة منها خلال سنة مالية واحدة².

وعليه، فالموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تتمتع بكثير من الاهتمام من طرف الهيئات الحكومية المختصة في جميع الدول، نظراً لما تشكله من ترجمة واقعية لمدى نجاح السياسات الحكومية ومعرفة أداء الحكومة على مدار سنة، ويمكن وأن نترجم أهم السمات الأساسية للموازنة العامة في النقاط التالية³:

- ✓ **الموازنة العامة تحمل توقع:** تمثل الموازنة العامة أرقاماً متوقعة لحجم النفقات التي سوف تنفقها الدولة وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها، خلال مدة زمنية تقدر غالباً بسنة واحدة أو معنى آخر هي برنامج عمل مستقبلي لنشاط الدولة المالي لسنة قادمة؛
- ✓ **الموازنة العامة تحدث بصفة دورية:** حيث تعد وتنفذ بسنة واحدة؛
- ✓ **الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية:** لا توضع الموازنة العامة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة. وتكون الموافقة على شكل قانون يحول السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل على ضوئها. وللسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال؛

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 04.

² Richard G. Lipsey, Ragan, Christopher, **Economics**, 13 éme édition, Pearson éducation, USA, 2011, P819.

³ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص 186-187.

✓ الموازنة العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: لم تعد للموازنة العامة أهداف مالية فقط تتمثل في الموازنة بين النفقات والإيرادات بل أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية حيث تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3- آلية عمل السياسة المالية:

تعد السياسة المالية أحد العوامل التي تحدد الاتجاه الاقتصادي لبلد ما. وتستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق. وتلجأ الدولة إلى تحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق بهدف الوصول إلى مستويات توازن اقتصادي واجتماعي. وهو ما يفرض عليها سلوك سياسة مالية توسعية فيما قد تسلك سلوكا انكماشيا في حالة ما شهد الاقتصاد ضغوطا تضخمية، ويمكن تفصيل آلية عملها وفق الحالتين كما يلي:

1-3 السياسة المالية التوسعية (سياسة التمويل بالعجز):

تظهر هذه السياسة عندما يعاني اقتصاد الدولة من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وارتفاع معدل النمو في الدخل¹ وتلجأ السلطات الحكومية إلى عدة أساليب وطرق نذكر منها ما يلي:²

✓ **التوسع في النفقات العامة:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات

العامة، كما تزيد من النفقات الحكومية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن

العمل... الخ، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا، خدمة الصحة... الخ، وهذا النوع

يزيد من مقدرة الأفراد من الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة؛

✓ **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** وهذا قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع

الأمام، وذلك يكون عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من

الاحتياطي النقدي لها و مقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي؛

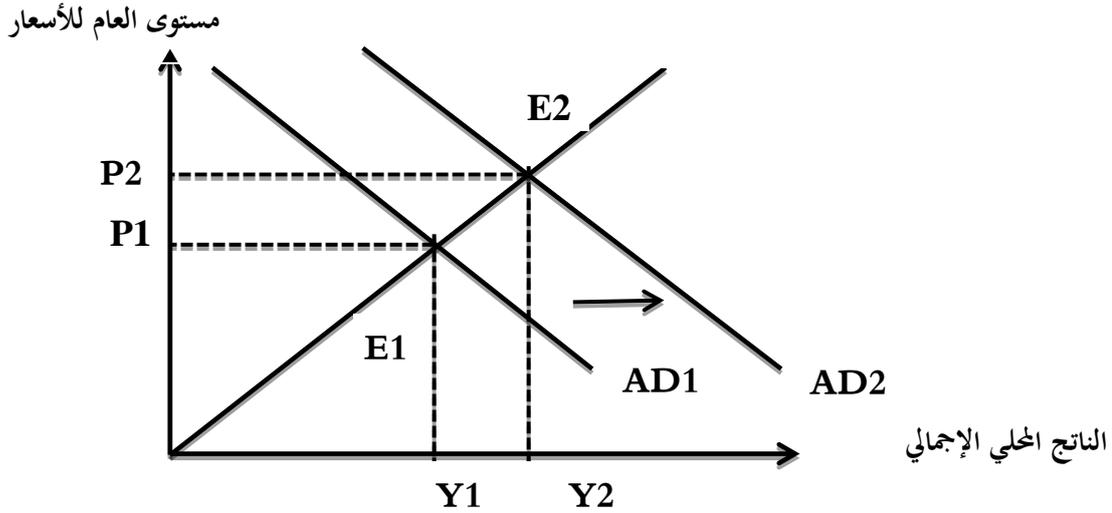
¹ محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 230-231.

² سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2010-2011)، ص 14

✓ تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

وهنا أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة في عرض النقود بالمجتمع ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة التضخم.¹ وتجدر الإشارة هنا أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي الموالي:

شكل رقم (2-1): السياسة المالية التوسعية



Source :Paul krugman, Robin wells, Economics, 4édition, Worth Publishers, USA, 2015, P17.

من خلال الشكل نلاحظ أن عند تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة النفقات العامة أو التخفيض من الضرائب أو مزيج منهما، ينتقل منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2) وبالتالي انتقال قيمة الناتج المحلي من (Y1) إلى (Y2) أي ينعكس على الناتج بالارتفاع، وعليه فإن السياسة المالية التوسعية هدفها زيادة في الطلب الكلي من خلال الأدوات التي سبق ذكرها ومن خلالها يتم الوصول إلى أكبر مستوى توظيف في المجتمع وبالتالي الزيادة في مستوى الناتج المحلي للدولة.

2-3 السياسة المالية الانكماشية (سياسة التمويل بالفائض):

¹ محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 230-231.

وتختلف هذه السياسة عن السياسة السابقة اختلافا جذريا حيث تسري هذه السياسة في الاتجاه عكس التوسعي خاصة عندما يسود التضخم في البلد، حيث يكون مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل، حيث تقوم السلطات الحكومية وتلجأ السلطات الحكومية إلى عدة أساليب وطرق نذكر منها ما يلي:¹

✓ **زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القدرة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات فئة الدخل المتدنية؛

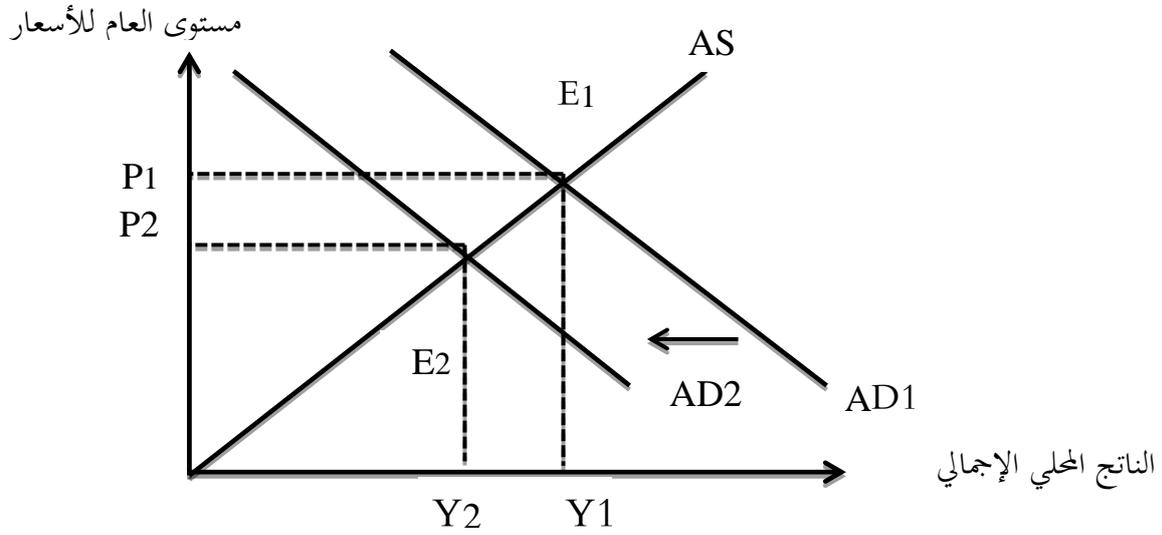
✓ **التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا؛

✓ **الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق التنسيق مع البنك المركزي فيلجأ هذا الأخير إلى مساعدة الحكومة عن طريق بيع أوراقها المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى العمالة والتوظيف مما ينعكس على الطلب الكلي بالانخفاض وبالتالي انخفاض مستوى العام الأسعار، وبالتالي انخفاض معدلات التضخم، وعادة ما ينجم عن هذا الإجراء تسجيل فائض في الميزانية من أجل تغطية العجز المسجل سابقا، وبالتالي تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (2-2) كما يلي:

¹ سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 14

الشكل رقم (3-1): السياسة المالية الانكماشية



Source :Paul krugman, Robin wells, op.cit, p172.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن سلوك سياسة مالية انكماشية من شأنها أن تساهم في انخفاض الطلب الكلي، وهذا ما يتجسد في انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2)، وبالتالي ينجم عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (Y1) إلى (Y2).

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

تتميز السياسات المالية والنقدية بعدم الكمال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فلا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا تلاءمت السياسات النقدية والمالية في بعضها البعض، وهذا ما يحتم وجود العلاقة بين كلتا السياستين، فإجراءات إعداد السياسة المالية مثلا لا يمكن أن تتم إلا إذا توافقت أهدافها مع أهداف السياسة النقدية والعكس، وهذا من شأنه تجنب مسألة التعارض بين السياسات الاقتصادية وتحقيقا للأهداف المشتركة والمسطرة مسبقا.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

يُقصد بالعلاقة بين السياسة النقدية والمالية أن تصبح السلطتان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة أن تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها، وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى. ففي بعض الدول (الدول النامية) يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة، وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية برفع معدلات الفائدة فإن هذه السياسة سوف تعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد في حالة ما إذا لجأت الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية أن تُخلف عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة، وهذا ما يوحى بالاعتماد المتبادل بين السياستين. وفي بعض الدول الأخرى كدول الإتحاد الأوروبي توجه السياسات المالية والنقدية بواسطة السلطة المركزية، وتكون هنا السياسة النقدية امتداد للسياسة المالية¹.

فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق أدواتها المختلفة، من خلال التأثير المستمر على البنوك التجارية، وتلاعب أسعار الفائدة في ممارسة هذا التأثير على التسهيلات الائتمانية الموجهة للأفراد والأعوان الاقتصاديين، بغية تنشيط الطلب الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي الرفع من مستوى الاستثمار، وعلى هذا الأساس فإن الدور الذي تلعبه السياسة النقدية عادة ما يغلبه طابع الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، بينما تلعب السياسة المالية دورا مباشرا في الرفع من مستوى الإنتاج وتحقيق العمالة الكاملة، ولهذا تمارس تأثيرها على ذلك عن طريق أدواتها المختلفة، حيث تعمل سياسة الإنفاق العام دورا مباشرا في تحقيق أهداف السياسة المالية، فالزيادة في مستوى الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي يؤدي إلى الرفع من مستوى الدخل، التي من شأنها تنشيط الطلب الكلي للسلع والخدمات،

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة النقدية والمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 62-63.

وبالتالي الرفع من مستوى الاستثمار وزيادة في مستوى الإنتاج والعمالة، أما السياسة الضريبية فتأثيرها يكون غير مباشر، ففرض الضرائب على الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة من شأنه أن يترتب عنه الزيادة في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل والإنتاج، كما أن تخفيض الضرائب على قطاع الأعمال من شأنه أن يساهم أيضا في زيادة مستوى الإنتاج.¹

1- دواعي التنسيق بين استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية:

إن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بالتخفيض من معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسيير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعيقها ويعود استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية إلى كثير من الأسباب التي تفرض تكاملا بينهما، لعدم الوقوع في التعارض بين السياسات وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:²

✓ استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص، وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط، وبنفس المنطق فإن استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو العام، يمكن أن يؤدي عمليا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها كثيرا بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية وتقلبات عملاتها في أسواق النقد العالمية، ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

✓ التغييرات الاقتصادية التي شهدتها معظم الدول الصناعية، وما يترتب عنها من عدم استقرار، وظهور العديد من الانتقادات الموجهة إلى أداء القطاعات الاقتصادية التي امتدت إلى النظام المصري

¹ رقاب طارق، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 35-36.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 3:56-358.

المطبق في هذه الدول. وبذلك عادة ما يوجه النقد إلى البنوك في حالة المبالغة في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، في الوقت الذي يوجه فيه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهو ما يعني توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية، ويتطلب ذلك عدم اعتماد الدولة على سياسة دون أخرى؛

✓ المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات المالية والسلطات النقدية، وما يترتب عليها من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك رجال السياسة المالية طريقاً وأصر رجال السياسة النقدية على نهج طريق مخالف أو مستقل، ويعني ذلك أن ما تريد السياسة المالية مثلاً بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه، وهو ما يشير إلى أهمية تكامل النوعين من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة على خير وجه، ويحدث ذلك بوضوح في الدول التي تتعاقب فيها حكومات كثيرة. وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لما تنتهجه الحكومة الأخرى مما يؤدي إلى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية ويتعثر تنفيذ برامج الخطة العامة بمعدلاتها المستهدفة؛

✓ لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في محاربتها مع أزمة التضخم والتوقعات المستقبلية، إذ لا بد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الأمور طالما أن آليات السوق الحر لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لدفع الاستثمار الثابت إلى الأعلى وتشجيع قطاع الأعمال. إذ يتطلب تحقيق ذلك استخدام أدوات مؤثرة على جانب الطلب الكلي خاصة في الدول الصناعية المقدمة، ولا شيء خير من السياسة المالية يصلح للقيام بهذا الدور، إذ تستطيع السياسة المالية استيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها. وذلك من خلال وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود في أسواق المال.

✓ بينت التجارب العلمية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معاً للخروج من هذه الأزمة، كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الإنعاش في الاقتصاد غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومات ضرورة اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية¹.

¹ بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر، 2018-2019، ص 46.

2- نقاط التقاء السياسة النقدية والسياسة المالية

إن ممارسة أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لوظائفها، يجعلها في عديد المرات تشترك في نقاط رئيسية تتجلى فيما يلي¹:

✓ **القرض العام:** حيث إن عقد القرض العام يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته، ويُعتبر مورداً من الموارد المالية في ميزانية الدولة وكل هذه الاعتبارات تُحددها السياسة المالية، أما شكل القرض (أي السندات المتعلقة بحجم هذا القرض) من حيث تاريخ الاستحقاق سواء في الأجل القصير أم الطويل، ومن حيث سعر الفائدة المتعلقة بهذه السندات، فالسلطات النقدية هي من لها الصلاحيات اللازمة لتحديد هذه الشروط؛

✓ **تمويل عجز الميزانية:** عن طريق الإصدار النقدي، فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما عن الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سداه فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

✓ **الأثر على سعر الفائدة:** ومن خلال هذا الأثر يمكن التأثير على حركة رؤوس الأموال وبالتالي ميزان المدفوعات؛ بالإضافة إلى أن أثر السياستين النقدية والمالية على الاقتصاد المحلي وميزان المدفوعات يتوقف على حركة رؤوس الأموال، وبالتالي استخدام هذه الأخيرة في تمويل العجز في ميزان المعاملات الجارية للتوصل إلى حالة التوازن الكلي في ميزان المدفوعات².

إن تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية يرتبط أساساً بأهداف محددة مسبقاً، فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها عن طريق أدواتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بسياسة نقدية توسعية تهدف إلى التعزيز من الطلب الكلي عن طريق زيادة حجم النقود، أو بسياسة نقدية انكماشية هدفها الضغط على حجم الطلب الكلي عن طريق الحد من التوسع في عرض النقود، وينطبق الأمر على السياسة المالية كذلك سواء تعلق الأمر بسياسة مالية توسعية تهدف إلى الرفع من مستوى الطلب الكلي عن طريق زيادة النفقات أو تخفيض الضرائب أو إحداث عجز في الموازنة والعكس فيما يتعلق بسياسة مالية انكماشية، وعلى هذا الأساس فإن مسألة التعارض والتداخل بين السياستين تكون واردة جداً، فلا يمكن أن يكون هناك توسع في الإنفاق العام مع التوسع في عرض النقود في آن واحد دون تنسيق فهذا الأمر قد يساهم في خلق موجات تضخمية تضر بالتوازنات الاقتصادية التي تستدعي التدخل لمعالجة

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص ص 80-81.

ذلك، وينطبق ذلك على حالة الركود، هذا الأمر يتطلب أن يكون هناك تنسيق بين السياسات خاصة في إعدادها ويستدعي تكاملا اتصاليا بين البنك المركزي والسلطات الحكومية، وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة دون الوقوع في مسألة التعارض وبالتالي عدم الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

3- أوجه الاختلاف بين تأثيرات السياسة المالية والسياسة النقدية

تختلف تأثيرات السياسات الاقتصادية عن بعضها البعض على المؤشرات الاقتصادية للدولة، فتأثير السياسة النقدية قد يختلف من الناحية العملية عن السياسة المالية، وقد يشمل هذا الاختلاف أيضا في عنصر الزمن، فتأثير السياسة المالية قد يكون أبطأ من تأثير السياسة النقدية أو العكس، وعلى هذا الأساس فإن الأهداف الاقتصادية المراد الوصول لها إضافة إلى تطور هيكل الانتاج وتكامل الأسواق المالية وقوة الجهاز البنكي والجبايي تعتبر عوامل تُحدد قوة وسرعة تأثير أي سياسة اقتصادية عن الأخرى، وعليه يمكن إبراز أهم نقاط الاختلاف بين كلا السياستين فيما يلي:¹

✓ إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والإنفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير الائتمان وكلفته ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى حجم الإنفاق والطلب الكلي؛

✓ تتسم السياسة المالية بوجود ما يُعرف بالفارق الزمني لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت طويل بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والاجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون تغيرات دستورية ومن التشريعات الحكومي الجديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان بين التشريعات وإجراءات التغير الدستورية عند اتخاذ الاجراءات والوسائل المالية من قبل السطات المالية، وأن المهم في هذا الشأن ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية.

¹ شيباني سليمان، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا (1980-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص ص 38-39.

ويمكن تمييز هذا الفارق إلى ثلاث أنواع رئيسية كما يلي:¹

✓ **فارق الإدراك:** أي الفترة الواقعة ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية بين الإدراك والحاجة الفعلية لاتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي وهذا النوع من التدخل يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبياً، وهذا يتوقف على مستوى التطور في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً؛

✓ **الفارق الإداري:** المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى تدخل الحكومة وبين التدخل فعلاً؛

✓ **الفارق العملي:** وهو الفترة بين تنفيذ تدخل الحكومة وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

المطلب الثاني: شروط وخصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن مسألة الانسجام بين السياسات الاقتصادية تعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها خاصة في المدى الطويل، لهذا لا بد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان الفعالية اللازمة في معالجة التقلبات التي قد تحدث في الدورة الاقتصادية، ولضمان التوجيه الصحيح للسياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهدافها المسطرة.

1- مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

يُعرف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، على أنه ذلك الانسجام والتكامل بين الإجراءات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين الأجور والأسعار وقيمة النقود وتلافي حدوث الأزمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة².

كما يشير مصطلح التنسيق بين السياسيتين إلى التفهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الأدوات المعتمدة لكلا السلطتين المالية والنقدية من أجل تحقيق أهداف تلك السياسات، وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة، فمثلاً أن يقوم القائمون على إدارة السياستين بتقديم رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية

¹ فوزية خلوط العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، جامعة بسكرة، 2003-2004، ص 40.

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 599.

وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقق التطور المالي، وتبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية، والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة¹.

بمعنى أن التنسيق بين السياستين يتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تضعها السلطات الحكومية، بالتفاهم مع السلطات النقدية والتي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة، دون الوقوع في التعارض ودون حدوث آثارا مباشرة وغير مباشرة على التوازنات الاقتصادية الكلية. ويعد التنسيق بين السياستين مسألة مهمة لكثير من العوامل أبرزها²:

- ✓ أن تدابير وإجراءات كل سياسة لوحدها، قد ينجر عنه تحقيق أهداف متعارضة كحدوث ضغوط تضخمية دون تحقيق نمو اقتصادي؛
- ✓ تيسير التنفيذ الفعال للقرارات للتوصل إلى الأهداف المحددة للسياسة النقدية والمالية، من خلال تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بهدف الحفاظ على نفس الاتجاه المرسوم؛
- ✓ الضغط والتأثير على السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل اعتماد سياسات أكثر استدامة والحفاظ عليها.

2- خصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن مسألة التنسيق بين السياستين تتميز بكثير من الخصائص نبرزها في النقاط التالية³:

- ✓ تحقيق الانسجام والتكامل: هذا الأمر يعني أن تقوم السياسة المالية بما تمتلكه من أدوات بمؤازرة السياسة النقدية، بحيث تتعاون السياستان معا لمعالجة أوضاع الأزمة أو صنع الرواج في الاقتصاد، وبالمقابل لا يجوز أن تعارض السياسة المالية إجراءات السياسة النقدية، فيؤدي ذلك لفشل السياسة النقدية ومن ثم حدوث الأزمات؛

¹ ياسر المشعل، تناسق السياسات المالية و النقدية في إطارها النظري،

www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=35113 ، تاريخ التحميل: 2017-04-16، تاريخ الإطلاع: 2017-04-16.

²Damir Šehović, **General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination**, Journal of Central Banking Theory and Practice, 2013, P13.

³ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 599-600.

الإجراءات المالية والنقدية هي مجموعة تدابير التي تتخذها الدولة، في إطار كل سياسة بهدف الوصول إلى الأهداف المحددة. واستناداً لذلك تكون الإجراءات النقدية كما يلي¹:

أ-رفع أو تخفيض سعر الفائدة؛

ب-زيادة حجم التسليف أو تخفيضه؛

ج-رفع أو تخفيض سعر الصرف.

أما الإجراءات المالية فهي:

أ-زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق العام؛

ب-زيادة أو تخفيض حجم الضرائب؛

ج-تقديم الإعانات.

✓ إن الإجراءات الأولى تؤثر على الثانية وبالعكس، لذلك لا داعي للتعارض ويجب التنسيق والتفاعل بين هذه الأدوات بحيث تؤدي من خلال تكاملها لمعالجة حالات الأزمة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

✓ تعدد سياسة الاستقرار الاقتصادي من أهم السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة، لأنها تركز على متغيرين هامين وهما الأجور والأسعار، فإذا حصل التوازن بين مستو الأجور والمستوى العام للأسعار، أدى ذلك إلى للاستقرار الاقتصادي، أي الاستقرار بين كافة المتغيرات الاقتصادية؛

إن التكامل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية، يساهم في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن خطط الدولة، فإذا كانت سياسة الدولة تركز على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمال والفقراء، فإن السياسة المالية تزيد الإنفاق العام، وتقوم السياسة النقدية بزيادة حجم التسليف، الأمر الذي يؤدي لتحسين مستوى الدخل، أما إذا قامت السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام، وقامت السياسة النقدية بالمقابل برفع سعر الفائدة، فإن هذا الإجراء سوف يبطل مفعول السياسة المالية وتنخفض الدخل بدلا من أن ترتفع وتفشل الدولة في تحقيق أهدافها العامة، لذلك يؤدي التكامل والانسجام بين الإجراءات المالية والنقدية لتحقيق أكثر الأهداف التي رسمتها الدولة في خطتها العامة.

¹ نفس المرجع، ص 599.

العلاقة والشروط اللازمة بين السياسة المالية و النقدية

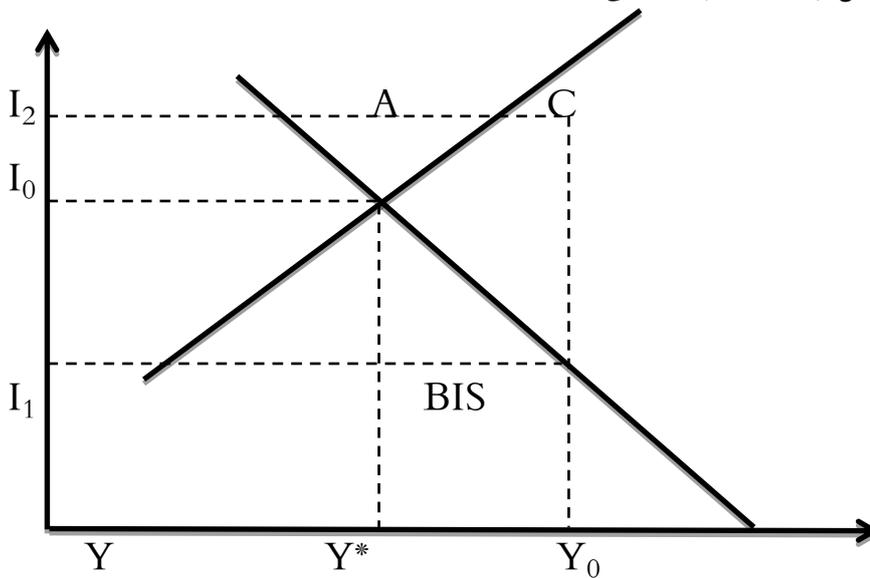
أولا - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

إن الخلاف بين الاقتصاديين حول ما هي الأنجع بين السياستين، لم يعد جدلا كبيرا حيث أجمع الاقتصاديين على ضرورة التكامل بين السياستين والتنسيق الأمثل بينهما لما ينتج عنه من تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الاقتصادية ككل، فضرورة التفاعل والتكامل بين مختلف السياسات حتمية اقتصادية ، ولا يأتي فعالية كل سياسة على حدى، والملاحظ أن تطبيق السياسة المالية والنقدية يبقى في كثير من البلاد النامية يعاني من وجود معوقات تحول دون ارتقاءها إلى المستوى المطلوب هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها هذه الدول على أكثر من صعيد فالسياسة المالية تبقى الأداة الأكثر استخداما لتعبئة الموارد لتمويل التنمية.

1. التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق مستوى التشغيل الكامل:

إن سعي الدولة للوصول إلى الاستخدام الكامل ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد يدفع بها إلى البحث عن السياسة الأمثل لتحقيق هذه الأهداف، والملاحظ أن كلا من السياستين النقدية و المالية تعمل بآلية مختلفة عن الأخرى فالسياسة النقدية تعمل عن طريق تخفيض معدل الفائدة وتشجيع الاستثمار بصورة عامة، أما السياسة المالية فإنها تشجع التوسع في إنتاج السلع والخدمات ولاسيما السلع والخدمات التي تظهر الحكومة طلبا إضافيا عليها ويكون ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب أو عن طريق زيادة المساعدات للمنتجين.¹

الشكل (01-04): منحنى IS-LM



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على دراسات سابقة

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الجزائر، 2007، ص-ص: 344-345.

إن السعي إلى السياسة الأكثر نجاعة للوصول من مستوى التشغيل Y_0 كما هو مبين في الشكل إلى مستوى التشغيل الكامل Y^* ومن النقطة التوازنية إلى النقطة التوازنية C أو B تظل الإجابة على هذا السؤال ذات طابع سياسي لكن عند افتراض أن التوازن عند النقطة A وهو دون التشغيل الكامل Y^* ففي هذه الحالة يكون تأثير السياسة المالية باستخدام أدواتها عن طريق الرفع من الإنتاج التوازني، ويكون متمثلاً في انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين إما عن طريق زيادة الإنفاق أو عن طريق تخفيض الضرائب وتؤدي كلا من هاتين السياستين I و G إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انتقال منحني ISO إلى IS_1 ، وبذلك ينتقل مستوى الإنتاج التوازني إلى Y_1 وتمثل في الناتج التوازني عند ثبات المستوى العام للأسعار P_0 في انتقال منحني الطلب الكلي نحو اليمين.

2. التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فتسعى السلطات المالية و النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، فتقوم بإجراءات لمعالجة هذا الاختلال، حيث تقوم بما يلي:

✓ تقوم السلطات المالية برفع نسبة الضرائب المفروضة على دخول المستهلكين والمنتجين، كما تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى تراجع حجم الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري فتتخفف مستويات الأسعار.

✓ أما السلطات النقدية فتقوم برفع سعر إعادة الخصم ورفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل المعروض النقدي وترتفع أسعار الفائدة، فيقل حجم الطلب الفعلي وتنخفض الأسعار فإذا لم تكف هذه الإجراءات للحد من التضخم تدخل البنك المركزي باستخدام الأدوات المباشرة لتحقيق ذلك.

✓ أما الإجراءات المشتركة بين السياستين فتتمثل في طلب السلطات المالية من البنك المركزي بيع الأوراق المالية الحكومية التي لديه بهدف سحب جزء من المعروض النقدي، ويؤدي ذلك إلى تخفيض الكتلة النقدية المتداولة بنسبة أكبر نظراً لإضعاف قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع بسبب سحب المبالغ المقابلة لشراء هذه الأوراق المالية.

لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق بين الإجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية والسياسة النقدية للوصول إلى الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات.¹

¹ جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 198.

ثانيا - الشروط اللازمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

لتحقيق التنسيق والتلاؤم بين السياسة النقدية والمالية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها يشترط توفر شرطين أساسيين يتمثلان في:

1. **وضوح السياستين النقدية والمالية:** فمن الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما، ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

2. **المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:** حيث يتطلب التنسيق بين السياستين مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها والإنفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.¹

إن مسألة التنسيق بين السياستين، لا يمكن أن تؤدي دورها المطلوب في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل التعارض، وقد يصعب هذا الأمر إذا انفردت كل سياسة لوحدها في تحقيق أهدافها دون التنسيق والتفاعل بينهما، فمسألة التنسيق قد تمكن من الضمان إلى الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المشتركة بأسرع وقت وبأكثر كفاءة ومرونة ممكنة مع عدم الوقوع في الاضطرابات الاقتصادية، وفي هذا المطلب سنتناول الشروط التي تضمن نجاحها والإجراءات المختلفة للتنسيق بين السياستين.

1-3 شروط التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن ضمان تحقيق ذلك لابد من توفير الشروط الملائمة لذلك والتي تتمثل²:

✓ **كفاءة وقوة السياسة النقدية والمالية:** يتم التنسيق بين السياستين إذا كانت كل واحدة موضوعة ومضبوطة بدقة وبدون غموض، على أساس أن ضعف سياسة ما يصعب عمل السياسة الأخرى، ولا تحقق النتائج المرغوبة، إضافة إلى التنسيق الكفء والنزيه يتطلب قوة السياستين وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة بما لا يسمح بوجود أي تعارض يؤثر على الاقتصاد ككل سلبا، لأن أي خلاف ينشأ بينهما ينتج عنه عدم اليقين لدى المؤسسات الاقتصادية وتفقد السياسات الاقتصادية الكلية لمصداقيتها؛

¹ بورشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

✓ **التكامل في وضع وإدارة السياسات:** يستوجب التنسيق أن تكمل كل سياسة الأخرى، عند وضع السياسات المختلفة أو في حال إدارتها وتنفيذها والرقابة على تأثيراتها، وأن تتفق السياسات على رد الفعل المناسب في إطار صياغة واحدة مما يضمن نجاح السياسة الموضوعة، وخاصة في الدول النامية التي أكدت على وجود مثل هذا التنسيق نسبياً، بغرض استقرار الأسعار وإدارة الدين العام وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والحفاظ على مسار النمو، والتخفيض من العجز المالي وغيرها من الجوانب المالية والنقدية الأخرى.

المطلب الثالث: دمج السياسات النقدية والمالية

كانت أدوات السياسة الاقتصادية تحت سيطرة الحكومات الوطنية، وبالتالي كان يُنظر إلى التحليلات التقليدية على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية كل على حدا دون التنسيق فيما بين هاتاه السياسات، وهذا ما كان يؤدي إلى تعارض الكثير من الأهداف، وذلك بسبب نقل عدم استقلالية البنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية للبنوك المركزية، ومع ظهور التكامل الاقتصادي وتشكيل الاتحادات النقدية (مثل الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تشكلت عبر معاهدة الاستقرار و النمو) و المحاولات التي تبذل لتشكيل النقابات المالية، كان هناك تغير هيكلي كبير في طريقة السياسات المالية النقدية، حيث لجأت الكثير من السلطات النقدية والمالية إلى تبني المزيج من السياسات النقدية والمالية المتلى لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في إطار التنسيق المتبادل بين السلطتين الحكومية والنقدية، ويهدف هذا الإجراء إلى تقليل التعارض في تحقيق الأهداف إلى أقصى حد ممكن.

1- إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن توفير الشروط اللازمة من أجل وضع التنسيق المحكم بين السياسة النقدية والمالية بالغ الأهمية، خاصة مع تعاضم أهداف السياسات الاقتصادية، لذلك يتطلب نجاح التنسيق بين السياستين وفق الشروط السابقة توفير الإجراءات والترتيبات المؤسساتية اللازمة من أجل تنفيذها والسهر عليها، والتي من شأنها تحديد بدقة الأدوار اللازمة لهذه المؤسسات وفق ما تقتضيه الظروف والأهداف المراد تحقيقها، ويمكن أن تتجلى هذه الإجراءات كما يلي¹:

¹ درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.

✓ **استقلال البنك المركزي:** استقلالية البنك المركزي غالباً ما يدعو على انفصال البنك واستقلاله عن السلطة السياسية (الحكومة)، وذلك بهدف ممارسة عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق أهداف هذه السياسة. وأول ما يهتم به البنك المركزي هو هدف تخفيض التضخم، و لا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جدهام لنجاح السياسة النقدية، والتي تعتمد أيضاً على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والسلطة المالية؛

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداماً أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، و الأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفرداً حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تلخص في استقرار الأسعار، و إذا كان هناك إطار عمل لا يشتمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق (أي تعارض) بين السياسة النقدية و المالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل و يكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

✓ الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي:

يُعدّ الاقتراض من البنك المركزي المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، وقد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي وهناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي .

ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوز كل من البنك المركزي والحكومة. وعند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي)، وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

✓ **الحد من العجز (توازن الميزانية):** في ظل استقلالية البنك المركزي وخاصة في الدول النامية، فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعاً من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي. كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن تضخيم الربح ليس من أهدافه، ولذلك قد لا يحقق أرباحاً، مما يؤدي إلى عدم تحويل

أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر، وفي هذه الحالة فإن الحكومة ملتزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالبا بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

✓ **لجان التنسيق:** يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، وتتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة استراتيجية إنجاز الدين العام.

تمارس السياسة النقدية والسياسة المالية تأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي، وتختلف فعالية كل سياسة حسب الظروف الاقتصادية والأهداف المسطرة، إضافة إلى البنية الهيكلية للاقتصاد ككل، ولهذا نجد الجدول القائم حول فعالية كل منهما في توجيه الاقتصاد، فالمدرسة الكلاسيكية أهملت كلياً دور السياسة النقدية في ذلك وحجمت دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فيما أعطى الكينزيون دوراً أساسياً للنقد رغم ميلهم بشكل كبير في تعظيم دور للسياسة المالية خاصة بعد أزمة الكبر وتفضيلها على كل السياسات الأخرى في تنشيط الطلب الكلي في المدى القصير أو الطويل، فيما ترى المدرسة النقدية عكس ذلك وأعطوا الأولوية للسياسة النقدية على السياسة المالية خاصة بعد أن توالى الأزمات.

وختاماً، فإن هذا الجدول جعل الكثير من الأصوات تتجه نحو عدم تفضيل أي سياسة على الأخرى، وتوجهت كل الجهود الاقتصادية في العصر الحديث نحو تعزيز التكامل والتنسيق بين السياستين، من أجل ضمان تحقيق الأهداف المشتركة دون الوقوع في التعارض، ولهذا فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، وتهدفان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وضمان استقرار نمو الناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

2- مزيج السياسات النقدية والمالية:¹

في الأدبيات الاقتصادية يُفهم مزيج السياسات على أنه ذلك مزيج من السياسة المالية والنقدية، وقد أكد (Kuttner 2002) أن تحليل السياسات النقدية والمالية يعتمد على التفاعلات الاستراتيجية القائمة على أهداف وتفضيلات مختلفة للسلطات المستقلة المسؤولة عن تسيير السياسات النقدية والمالية، وقد أكد الاقتصاديان (Sargent and Wallace 1981) في نظرية الحساب النقدي غير المرغوب فيه

¹ رقاب طارق، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(Some Unpleasant Monetarist Arithmetic) استنادا إلى فكرة أنه في وقت حدوث هيمنة المالية العامة، فإنه السلطات النقدية لن تكون قادرة على إبقاء التضخم تحت السيطرة بغض النظر عن استراتيجية استخدامها، كما أظهر (Kuttner 2002) أن الأخذ في الاعتبار التفاعلات المرتبطة بالقيود المفروضة على الميزانية الدورية، ويعتقد أن شكل تمويل العجز في الميزانية يمكن أن يكون مسألة نقدية أو سندات أو مزيج من الاثنين معا، وكان يعتقد أن إصدار السندات لا يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار وهذا ليس صحيحا، لأنه في ذلك الوقت مراعاة التوقعات العقلانية يبدو أن قضية السندات قد يكون لها أيضا نتائج تضخمية، وبالتالي فإن الاستنتاج أن السياسة المالية تُقيد البنك المركزي باتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب تحقيق الاستقرار في مستوى العام الأسعار¹.

وعليه فإنه من الصعب تحقيق أهداف وتفضيلات البنك المركزي والسلطات المالية المختلفة من أجل استقرار الاقتصاد على المدى القصير، وفي هذا الإطار تُحدد السلطات النقدية والمالية سياساتها وتفضيلاتها التي تعكس تطلعاتها، ويُعتبر التوفيق بين إجراءات كلا السياستين هو الخيار الصحيح لكلا السلطات، حيث يؤدي تضارب السياسات إلى زيادة في سعر الفائدة وعجز الميزانية، ويؤدي تنسيق السياسات إلى القضاء على كل مصادر الصراع بين البنك المركزي والسلطات الحكومية، ويؤدي إلى تقليل تكاليف الناتجة عن عشوائية السياسات إلى أدنى حد، كما يؤدي استقرار الأسعار إلى تقليل انتقادات الحكومة المتعلقة بعمل البنك المركزي، ويساهم تنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية في زيادة استقرار النظام المالي ككل.

3- أهمية التكامل بين السياسات النقدية والمالية

إن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والانفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها عن طريق تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية، مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا، وعليه فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدى تلك البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يُولد تأثيرا في الحجم الكلي للإنفاق على السلع

¹ Joanna Stawska, **The impact of the monetary – fiscal policy mix on investments of euro area countries in the context of the financial crisis**, Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives, Scientific Journal, no: 1 vol: 8, Akademija, Kaunas district, Lithuania, 2012, 228.

والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، وعلى هذا الأساس جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والانتاج والدخل من خلال الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذا أن الانفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والانتاج، فعند زيادة الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الانتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذا تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع، على شكل إعانات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الانتاج¹.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضرورياً ومُلِحاً لتفادي التعارض مع بعضهما بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويُشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه اللحظة لا بد أن تعمل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث تضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل النقدية من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على التضخم، ففي هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات سوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى حجم الاستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي².

¹ من البار أمجد، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أمجد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 110.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 96.

خلاصة الفصل الأول

شكّلت السياسة النقدية والمالية عبر تدرجها التاريخي دورا مهما في الاستقرار الاقتصادي، كما أنهما شكلا مجالا واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين في البحث على آليات تحيينها حسب التطورات الاقتصادية التي يشدها الاقتصاد العالمي خاصة في فترات الأزمات، ومما لاشك فيه أن أهم المفاهيم الخاصة بكلتا السياستين لم يتغيرا إلى يومنا هذا.

وقد حظيت قضية التنسيق بين السياستين المالية من جهة باستخدام أدواتها المختلفة من الإنفاق العام والضرائب والسياسة النقدية من جهة أخرى من خلال التحكم في عرض النقود، سواء تعلق الأمر بسلوك توسعي أو انكماش، بأهمية كبيرة، خاصة مع تحول العديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة، والتخلي عن سعر الصرف كركيزة اسمية، تطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية، كما ترتبط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز، وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين في الموازنة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي وأعتبر بمثابة ظاهرة قديمة جدا، إذ أنه السمة الرئيسية للاقتصاد المتقدم. ولذلك فقد اتخذ مكانا أساسيا وهاما في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم. حيث أظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن معظم العلماء الاقتصاديين أمثال آدم سميث، ديفيد ريكاردو، كارل ماركس، هارد دومار، جوزيف شومبيتر، وغيرهم قد سعوا لإظهار محددات النمو الاقتصادي وشروط استدامتها، أي ركزوا في دراساتهم على كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية. وبذلك اهتمت الكثير من الدول بالنمو الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي، إذ يعتبر النمو العامل الأساسي والمعتمد رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، ففوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو ولهذا فإن لموضوع النمو الكثير من الاهتمام، من خلال تعدد الدراسات والأبحاث المفسرة للنمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

وعليه فقد خصصنا هذا الفصل لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** تطور نظريات النمو الاقتصادي الخارجي؛
- **المبحث الثالث:** نماذج النمو الاقتصادي الداخلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تسعى الدول إلى بلوغها عند مستويات معينة، خاصة دول العالم الثالث، وقد تطرق لهذا المصطلح العديد من مفكرين الاقتصاديين حيث اعتبر الهدف الرئيسي لإعداد لأغلب نظرياتهم ونماذجهم الاقتصادية، بدءاً من الكلاسيكيين إلى المدرسة الحديثة. فالنمو الاقتصادي أصبح يمثل مجموع الأدوات التي تعمل على زيادة أعلى في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من فترة زمنية إلى أخرى، ويحقق النمو الاقتصادي هذه الزيادة بالاعتماد على عناصر الإنتاج، أي من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كما أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

أضحى النمو الاقتصادي فكرة ذو أهمية بارزة عند الاقتصاديين ويسعى لتحقيقه المسيرين، كما يعتبر من الأهداف الرئيسية لكل دولة في العالم باعتباره يؤدي من التغيير إلى الأحسن.

أولاً - تعريف النمو الاقتصادي:

✓ النمو لغة: هو زيادة الشيء وتغييره إلى حال أكبر وأحسن وبشكل تلقائي

✓ أما اصطلاحاً: فهو زيادة الإنتاج أو الداخلي الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.¹

وعليه فقد تعددت تعريفات النمو الاقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد مناهج المدارس الاقتصادية وهنا يمكن سرد بعض التعاريف على النحو التالي:

■ يرى ريمونبار أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما فرنسوا بيرو

فيرى النمو بأنه "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما".²

■ يعتبر P.a.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك

لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".³

¹ طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد التحليل لجزئي والكلبي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص447.

² إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات -، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص11.

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015، ص09.

■ كما ويعرف النمو الاقتصادي على انه "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية".¹

■ النمو الاقتصادي: "هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي الزيادة الحاصلة في الدخل لفترة محددة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً".²

■ ويعرف النمو الاقتصادي على انه: الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين³ كما أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي⁴.

وكتعريف شامل للنمو الاقتصادي نقول أنه: "الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد بالاعتماد على عناصر الإنتاج، أي يتمثل في الزيادة المحققة في الإنتاج على المدى الطويل لإنتاج البلد. ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:⁵

✓ النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني. ومنه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

✓ أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم.

¹ أحمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 103.

² سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1995، ص 90.

³ Jean Arrous, *Les théories de la croissance*, Paris, éditions du seuil, 1999, page 9.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، مصر، 2000، ص 51.

⁵ مصطفى يوسف الكافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018، ص 447.

✓ أن تكون الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية). فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة و لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.¹

ثانيا- أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي²:

1. النمو التلقائي (الطبيعي): يقصد به النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية.

2. النمو العابر: وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو، ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه.

3. النمو المخطط: ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو ويسود في الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

كان الاعتقاد في البداية أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي تتمثل فقط في العمل ورأس المال لا غير، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور النظريات الحديثة أضيفت عناصر جدد، حيث اقترح سولو سنة 1956 محددًا جديدًا يتمثل في التقدم التقني، هذا الأخير أعطى أهمية كبيرة في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لاعتباره عامل مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التطوير في معدات الإنتاج يشجع المنتجين ويتيح لهم إمكانيات زيادة الإنتاج، وبالتالي تحسين وزيادة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وتحسين دخلهم. وفي أواخر فترة الثمانينات شهدت ظهور نظريات النمو الداخلي مع بول رومر، روبرت بارو، بوبرت لوكاس وغيرهم، إذ ارتكزت على العوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي، ولقد ساعدت تلك

¹ عبد القادر مجّيد، عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² حربي مجّيد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب ، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2013، ص 135.

النظريات على إبراز أن العوامل الداخلية أو الذاتية يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي¹. ويمكن تقديم أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في العناصر التالية:

1- **تراكم رأس المال:** يعتبر رأس المال رأس المال عن كافة السلع التي توجد في زمن معين في اقتصاد ما، ويدخل ضمن رأس المال كل السلع القابلة وغير قابلة للإنتاج من سلع مادية وغير مادية مثل تجهيزات وموارد طبيعية معدات وآلات ووسائل نقل، مصانع ومباني وإنشاءات...، وتشير الدراسات والنظريات أن تجميع الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي، ويتطلب ذلك توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية من أجل إقامة الاستثمارات ذلك أن عملية توفر الموارد المالية، ووجود ادخارات، وتوفير أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات، ما لم يتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات، وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد، إذ من المهم أن تقاس وتعتبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية أي الخدمات المحلية والأجنبية والموارد والمعدات الضرورية مباشرة لتنفيذ البرامج، أو المزيد من السلع والخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الإنفاق الإنمائي². كما ولا بد للمجتمع أن يضحى بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات، المستشفيات... الخ، فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع، أما العوامل المحددة لتراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار أولها:³

- توقعات الأرباح؛

- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

¹ بويقوب براهيم، النمذجة القياسية لدراسة أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) 2006-2015، مقال مقدم مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2016، بشار، الجزائر، ص 04.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 184-185.

³ حرري محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 272.

وتوجد هناك علاقته بين الإنتاج ورأس المال¹:

- يحدد مبلغ رأس المال مقدار الناتج الذي يجري إنتاجه.

- يحدد مقدار الناتج مقدار الادخار، وبالتالي مقدار رأس المال المتراكم على مر الزمن.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، ومع ذلك فإن أول مظهر لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الأقطار هي ضرورة التضحية، لذلك فإن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار: نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك. أي أنه لأجل الإضافة في حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، لا بد للمجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي لتحويل جزء للأغراض الاستثمارية، ويمكن إيجاز هذا المبدأ بصورة عامة كما يلي: إن كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

2- كمية ونوعية الرأسمال البشري: اهتم الاقتصاديين بنوعية الموارد البشرية المتاحة لاقتصاد ما وذلك لما يلعبه من

دور كبير في الإسراع بعمليات النمو واعتبروا اكتساب العمال للمهارات والمعرفة من خلال التعليم والتدريب²، لسكان بلد ما جزء من رأس مالها³ ويترجم هذا العنصر في عنصر العمل والذي يعني الجهد المبذول لإنتاج سلعة معينة. وتبرز أهمية رأس المال البشري في أنه كلما زادت عدد العمال وإنتاجية العامل داخل الاقتصاد كلما ازداد الناتج القومي وأعداد العمال تزداد مع زيادة النمو السكاني أما الإنتاجية فتزداد مع زيادة التعليم والتدريب. والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية⁴.

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي لحث النمو الاقتصادي، في زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية. وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المترتبة مثل مهارات الإدارة والتنظيم،

¹ Olivier Blanchard, Alessia Amighini, Francesco Giavazzi, **Macroeconomics a european perspective**, 3edition, Pearson Education, England, 2017, p 246.

² George Petrakos, Paschalis Arvanitidis, **Determinants of Economic Growth**, Economic Alternatives, University of Thessaly, Greece, vol1, 2008, P14.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 517.

⁴ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 34.

وبالتالي يكون له نفس التأثير القوي أو الكبير على الإنتاج في حالة زيادة عدد الأفراد، فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها أشكال الاستثمار في الموارد البشرية يكون لها تأثير كبير على العملية الإنتاجية. ويعرف العمل على أنه عبارة عن مجموع القدرات الشرائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجيته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في الدولة.¹ ونستطيع قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:²

$$\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{معدل الدخل الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأدنى من المعادلة. ويعتمد هذا الحد الأعلى من المعادلة، أي على معدل زيادة المقام بالنسبة إلى البسط. فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، فكلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير ويدل هذا على أن زيادة السكان يعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادي في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني، والجيد بالملاحظة أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشرا كبيرا فقط، إلا أنه توجد هناك اعتبارات كبيرة ونوعية يجب أن تؤخذ بالاعتبار، فمثلاً تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية الحدية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل العناصر الأربعة التالية:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع؛
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارات الفنية للعمال؛

¹ مراد عبد القادر، أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في بعض دول المغرب العربي الجزائر - تونس - المغرب دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/2019، ص 168.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 270-271.

- ✓ كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة؛
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات في العمل.

3- عنصر التقدم التقني والتكنولوجي: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد

المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للنتائج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.¹ إن أهم محرك لنمو الإنتاجية هو التقدم في مجال التكنولوجيا الذي يعرف بأنه الوسيلة التقنية لإنتاج السلع والخدمات²، ويحدث التقدم التكنولوجي بسببين الأول هو الأبحاث العلمية والاختراعات العلمية التي يمكن الاستفادة منها والثاني هو وجود منظمين يقدمون على إنشاء أعمال جديدة كإنتاج سلع جديدة أو فتح أسواق جديدة، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي:

✓ يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندنا نصل إلى مستويات الإنتاج المترفعة بنفس كمية مدخلات لعناصر الإنتاج، فتلك الإثارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل يمكن أن ينتج عنها مستويات الإنتاج مترفعة واستهلاك أكثر بالنسبة لكل الأفراد،

✓ كما أن التغيير التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلا من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الإنتاج، وعلى العكس ربما يكون التقدم التكنولوجي لتوفير عنصر العمل، أو توفير رأس المال، والذي يعني تحقيق مستويات مرتفعة للنتائج بنفس كمية العمل أو رأس المال، فالحسابات الشخصية وماكانات النسيج الآلي والجرارات وغيرها من الأنواع المختلفة والآلات والعدد يمكن تصنيفها كنواتج للتقدم التكنولوجي الموفر للعمل.

✓ أما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال فهو ظاهرة أكثر ندرة، ويرجع ذلك إلى أن معظم البحوث العملية والتكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس رأس المال. ومع ذلك في دول العالم الثالث التي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصر رأس المال النادر، يكون التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال هو المطلوب. ويمكن أن يصبح التقدم التكنولوجي أيضا ممثلا في تعزيز العمل ورأس المال. ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز للعمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل، وبالمثل يتحقق التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأس مالية

¹ محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 58.

² Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4th edition, New York, 2015, P 192.

الموجودة بصورة أثر إنتاجية.¹ ويمكن تقديم أهم أسباب وعوامل الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن إلى ما يلي:²

- يعتمد معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، خاصة وأن العديد من الدراسات حاولت أن تثبت مثل هذه العلاقة كما هو الحال في دراسة سولو التي توصلت إلى أن نسبة مهمة من النمو في الدخل القومي يمكن أن تعزى إلى التقدم التكنولوجي؛
- الاهتمام الكبير بتطوير الأسلحة والمعدات والأجهزة الحربية والمجالات الأخرى أدى إلى الاهتمام بأحدث تطور تكنولوجي، نظراً لعلاقة هذا التطور الوثيقة بهذه المجالات.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل جديدة تحدث تطور في نوعية السلع حتى وإن كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة؛
- لأن التطور التكنولوجي الواسع الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يثير الكثير من المخاوف حول ظهور البطالة والحاجة للبحث عن أعمال جديدة والتدريب عليها.
- ورغم أهمية التكنولوجيا، إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم مضايمين هذا التطور ومعطياته، في حين لا تمتلك الدول النامية، وسبب هذا التفاوت واضح إذ أنه ناجم عن كون الدول المتقدمة قد استطاعت من خلال تقدمها أن تحقق تطوراً سريعاً في المجالات المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وفي إطار ذلك، تم توفير البيئة المناسبة للتطور التكنولوجي، والمرتبطة بتوفر الإمكانيات المتصلة بالعلم والمعرفة، من معاهد ومؤسسات عملية ومراكز للبحث والتطوير تضم أجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق إنجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر، في الوقت التي أضفت حالة التخلف في الميادين المختلفة طابعها (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) على الحالة التكنولوجية في دول النامية، وكنتيجة أصبحت دول المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا وفي حين يقتصر دور الدول المختلفة على تلقي ما تمنحه الدول المتقدمة.
- 4- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يقصد بها العنصر ما يحتويه سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن وبما يحويه من غابات و مزارع، وباطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة، ومختلف مصادر

¹ محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 199.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

الطاقة كالنفط واليورانيوم والفحم وموارد المياه كالأهوار والبحيرات والمحيطات وما تتضمنه من مياه، والهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه هذا الغلاف من غازات، ونلاحظ أنه كلما زادت الموارد الطبيعية المستغلة في البلاد كلما زاد الإنتاج وازداد معه الناتج القومي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي)، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنياً بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقاً إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) على اقتصادية (مستغلة)، ويتطلب ذلك ما يلي:¹

- أن يكون الطلب على السلعة التي تستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد؛
- أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائماً لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

والجديد بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة: رأس المال، العمل.. الخ، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل، أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى. وعلى رغم من أهمية هذا العنصر لكن ليس كل دولة لا تمتلك موارد طبيعية معدل نموها الاقتصادي منخفض، فالدولة كاليابان دولة فقيرة في مواردها الطبيعية ومع ذلك تمتلك إنتاجية رأس المال مثل الدول المتقدمة اقتصادياً، ومنه فإن الاقتصاديات التي تفتقر إلى الموارد يمكن أن تتفوق في بعض الأحيان على الاقتصاديات الدول الغنية بالموارد هذا الأمر ليس بالجديد في ميدان التاريخ الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك هولندا مقابل اسبانيا في القرن 17، وسويسرا واليابان ضد روسيا في القرن 19 و20.²

5- عوامل بيئية: إن النمو الاقتصادي لا يحدث في أي بلد من فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ويعني أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 274.

² Jean-Philippe C. Stijns, **Natural resource abundance and economic growth revisited**, University of California at Berkeley, united states of America, November 2000, P 2.

أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.¹

ولقياس وحساب النمو الاقتصادي يوجد عدة طرق، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويُمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي **GDP** لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي لذلك غالبا ما ينظر له بوصفه مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة. و"بالرغم من وجود العديد من المعايير الداخلية مثل: معيار الدخل القومي الكلي، معيار الدخل القومي الكلي المتوقع. إلا أن معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعتبر من أكثر المعايير استخداما وقبولاً لدى الاقتصاديين والسياسيين في العالم. ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها². ويمكن تقديم وشرح أكثر للمعايير السابقة لقياس النمو الاقتصادي كما يلي:

1. معيار الدخل الوطني الكلي: يقترح Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول،

¹ بن شاعة رضا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991/2013، رسالة ماجستير، تخصص: مأنجمنت وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2017، ص75.

² المرجع نفسه، ص76.

وذلك لان زيادة الدخل-أو نقصه- قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية. فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بنفس المعدل أو أكبر، نقص الدخل الوطني لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2. معايير الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلاً عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3. معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عن قياس مستوى التقدم التقني في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تتمثل الدخل الحقيقي للفرد¹. هناك طريقتين يمكن تقديمهما كما يلي:²

أ. معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغة فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t + Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM_s : معدل النمو البسيط.

Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

ب. معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة

نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحداد.

• ووفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_n = (1 + CM_c)^n$$

¹ مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² مصطفى يوسف الكاكي، مرجع سبق ذكره، ص 471-472.

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n - Y_0}{Y_0}}$$

حيث:

CM_c : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أولواخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الاساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

• أما طريقة لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A : ثابت.

CM_{ct} : معدل النمو المركب في السنة t .

t : الزمن.

4. معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضع سنجر Singer معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد

وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود

. دومار، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل هي:¹

أ. الادخار الصافي Net Saving

ب. إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

ج. معدل نمو السكان Population Growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي $D = SP - R$

حيث: D : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

S : هي معدل الادخار الصافي .

P : هي إنتاجية رأس المال .

¹ مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص37.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي دخل الفرد =

(معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة) - معدل نمو السكان .

وقد أورد سنجر قيماً عديدة لهذه المتغيرات إذ افترض:

أن معدل الادخار الصافي $s = 6\%$ من الدخل القومي،

وان إنتاجية الاستثمارات الجديدة $P = 0.2\%$ ،

وان معدل النمو السنوي $(R) = 1.25\%$ ،

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات :

أ. أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (6%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما في

الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر .

ب. قدر سنجر معدل النمو السكاني بحوالي 1.25% وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة في الدول

النامية حالياً ، إذ تقدر بحوالي $2,3\%$ في الدول النامية عامة 1.8% في مصر .

ج. قدر سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي 0.2% وهي نسبة منخفضة ، وتقل كثيراً عن المحقق في

معظم الدول النامية.

المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي الخارجي

حظى النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، حيث تعددت الكتابات بخصوصه، وقد نشأت العديد من النظريات والنماذج الكثيرة في تفسير النمو الاقتصادي التي تولت جهود الاقتصاديين من مختلف التيارات الفكرية (النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكنزية)، وتسمى أيضا بنظريات النمو الخارجي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث لهاته النظريات مبرزين أهم روادها ومفكريها.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

اتجه الكلاسيك لدراسة أسباب النمو طويل الأمد في الدخل الوطني معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تضمنت نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجارين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء من جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة من أهمها الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة والتشغيل الكامل. ورغم التعارض في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم اتفقوا على آراء عديدة، ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:¹

أولا - النمو الاقتصادي في نظر آدم سميث (1723-1790): يعتبر آدم سميث **Adam Smith** أول من كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير ثورة الأمم، الذي يعتقد فيه آدم بأن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، كما يؤكد أيضا على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل والمتمثل في حجم السوق، كما يرى كذلك "آدم سميث" أنه حين تبدأ "عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا".²

أن تقسيم العمل عند "سميث" يعني تقسيم عملية إنتاج أية سلعة معينة إلى عمليات جزئية، يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة مما يؤدي إلى:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين حيث تزداد كفاءتهم ودرجة إتقانهم للعمل؛
- زيادة الابتكارات؛
- تناقص وقت العمل اللازم لعملية الإنتاجية؛
- زيادة وفرة خارجية.

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 62

² - قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط 1، لبنان، 2013، ص 31.

وقد أجمعوا الاقتصاديون على أن "سميث" قام باستخدام تقسيم العمل في معنيين مختلفين تماما وهما:

1. **المعنى الأول:** ينطوي على تخصيص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادي والذي ينتج عنه

التحسن وقوة الإنتاجية للعمل وزيادة المهارة والقدرة على الابتكار.

2. **المعنى الثاني:** يعني تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال منتجة والذين يعملون في أعمال غير

منتجة، واعتمد "سميث" على هذه التفرقة فيما بعد في تحليله للتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي.¹

وهناك مجموعة من الفرضيات وهي:

أ- **سياسة الحرية الاقتصادية:** ويمكن تلخيص سياسته في العبارة المشهورة، والتي ظهرت ابتداء لدى مدرسة

الطبيعيين من قبل، وهي دعه يعمل دعه يمر، مما يعني أن تعطي الحرية الاقتصادية كاملة للمنتجين.

ب- **عدم تدخل الدولة:** آدم سميث حل مغزى لجم الدولة وإضعاف دورها بوضوح، فقد أورد جملة عوامل

رئيسية تدفعه تجاه تحديد هذا الدور وهي:

✓ إن تدخل الدولة يعترض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.

✓ من شأن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية الإضرار بمبدأ المنافسة، الذي عد حجر الزاوية في

أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

✓ لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية، إذ أن من شأن آليات (ميكانيزمات

الأسواق) أن تعيد التوازن إلى الاقتصاد.

✓ تعتمد الدولة في جل نشاطها على الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب المفروضة على الأفراد

والمؤسسات، وعليه كلما زاد تدخل الدولة كلما زادت الضرائب على المنتجين وبالتالي خفض لمستويات

الأرباح وإضعاف التراكم الرأسمالي وإعادة الإنتاج.

✓ أن جل أنشطة الدولة هي استهلاكية (أي غير منتجة)، ولذلك فالدولة مبدرة للأموال وسيئة الإدارة.

ومن ناحية أخرى فإن آدم سميث يرى أن دور الدولة يتركز فيما يلي:

○ ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية، في نظره (شرطي أمن).

○ حماية الحدود الخارجية للبلد من الاعتداء الخارجي، وبهذا تعتبر (جندي حدود).

○ المحافظة على تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة، وهي قوانين في محصلتها تخدم الطبقة

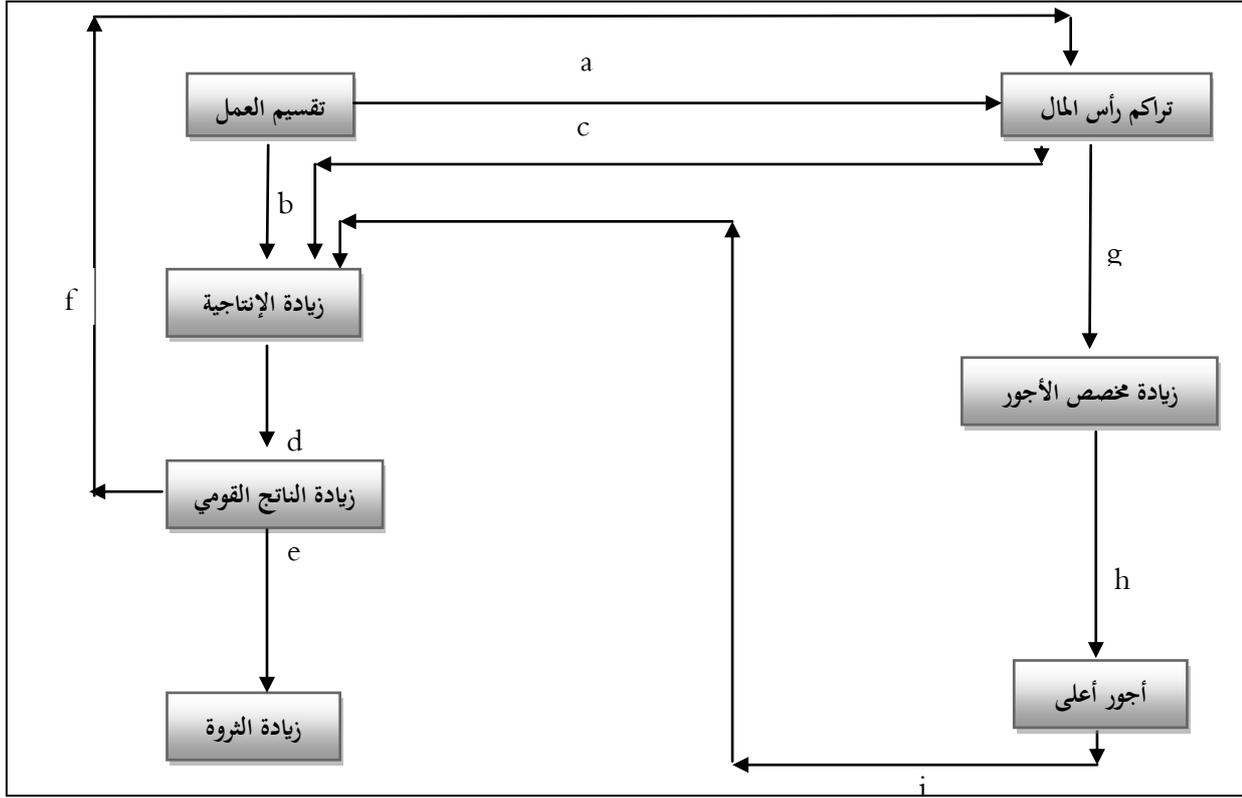
الرأسمالية، اعتمادا على أن الدولة طبقية، لذلك فدور الدولة هنا (قاضي).

¹ - محمد عمر أبو عيد، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2008، ص 186.

ج- يرى آدم سميث أن العمل هو المعيار الوحيد كمحدد ومقياس للقيمة، كما يفرق بين القيمة الاستعمارية والقيمة التبادلية، ويركز على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة.¹

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل (02- 01): مخطط يبين نظرية آدم سميث



المصدر: مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 132.

وحسب آدم سميث العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر

أساسية هي : الأرض، رأس المال والعمل ولذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي :

$$Y = f(K, L, N) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y: الإنتاج

k: رأس المال

L: العمل

N : العمل

¹ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 321-322.

ويرى " آدم سميث " أن معدل النمو السنوي للناتج الوطني هو مجمع الإنتاجية الحدية لجميع عناصر الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء تفاضل بالنسبة للزمن (t) للمعادلة (1) كما يلي:¹

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية لعنصر الأرض

ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم التراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كافي من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الإنتاجية يزيد من الناتج ويرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الكلي للسوق. ويرى آدم سميث أن النمو الإنتاج يعتمد على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا في حين أن هذه الادخارات يجب أن تكون ناجمة عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن التخصص²، وحسب آدم سميث فإن النظام الاقتصادي الذي يسمح للأعوان الاقتصاديين بالسعي إلى تحقيق مصلحتهم الذاتية فيظل ظروف الحرية الطبيعية والمنافسة سيؤدي إلى اقتصاد ذاتي التنظيم ومزدهر.

كما يرى آدم سميث بإضافة لما سبق أن التخصص وتقسيم العمل يتفق مع الرغبة البشرية لأن هناك مصلحة الخاصة تجبر الناس على توسيع المبادلات بينهم بالشكل الذي يسمح بالتخصص وتقسيم العمل، ويعتقد آدم سميث أن النمو يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم عمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات وهذا ما يسمح بزيادة تكوين رأس المال وبتوسع حجم السوق وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية أيضا، وهذا كله يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل ويتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والدخول مرة أخرى، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه.

¹ سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص 51.

² مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 56.

وافترض آدم سميث وجود علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف، حيث يعتمد ارتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي وعلى معدل نمو السكان، ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض ويحصل العكس في حالة انخفاض السكان.

كما يرى آدم سميث أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الرأسماليين وكذلك بسبب ارتفاع الأجور، حيث أن العلاقة بين الأجور والربح خلال عملية النمو تتحقق في كون أن الربح يبدأ مرتفعاً بسبب قلة رأس المال بالنسبة للثروة والموارد الطبيعية في بدايات عملية النمو، والأجور تكون مرتفعة هي الأخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي وعندما يزداد تكوين رأس المال يتجه معدل الربح نحو الانخفاض، بينما تبقى الأجور مرتفعة ما دام التجميع الرأسمالي مرتفعاً، وبزيادة السكان الناجمة عن الأجور المرتفعة وعندما يصبح التكوين الرأسمالي كبيراً، تتجه بعد ذلك الأجور نحو الانخفاض إضافة إلى انخفاض الأرباح ويبلغ الاقتصاد حالة الركود التي تتوقف عندها عملية تكوين رأس المال وعملية النمو.

ثانياً: - النمو الاقتصادي في نظر دافيد ريكاردو (1772-1823): يعتبر ديفيد ريكاردو **David Ricardo** من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد نشر أفكاره وآراءه في كتاب **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** والذي تحدث فيه عن الربح والأجور والتجارة الخارجية، ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية إنتاجية إذ توفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي. لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة (**قانون العوائد الحدية المتناقصة**)، والذي ينص على أنه كلما زاد عدد العمال الذين يعتنون بالأرض زاد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص¹ من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، إذ يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ. وركز ريكاردو على أن الإنسان هو القادر على تعويض تناقص وحيادية الدول في النشاط الاقتصادي، ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية على النحو التالي:

1. **ملاك رؤوس الأموال (الرأسماليون):** هم أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال والذي يتكون من مجموع القيم القابلة للتبادل والمربوطة بوسائل الإنتاج وفي أجور العمال خلال فترة الإنتاج²، وحسب ديفيد ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة

¹ فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، تعريب على أبو عمشة، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002، ص 21-22.

² Donald J. Harris, **The classical theory of economic growth**, Forthcoming in **The New Palgrave Dictionary of Economics**, 2nd edition, London, England, 2007, P 3.

عامة، إذ يوفر رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويفرون متطلبات العمل ويقومون بالإنتاج في ورشاتهم، كما تكمن أهمية رأسماليون حسب ريكاردو في عمليتين:¹

✓ البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم الأرباح والعوائد؛

✓ إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو جديدة وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

2. **العمال:** يمثل العمال الزراعيون أغلبية السكان ويتلقون أجورا نظير العمل الذي يقومون به وأن عددهم

يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض

العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.²

3. **ملاك الأراضي:**³ هؤلاء الفئة يحصلون على دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي

المملوكة لهم. وقد أوضح ريكاردو أنه لكي يستمر النمو لابد أن يظل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون

موجبا، غير أن زيادة حجم السكان يحدث ضغطا على مورد الأرض مما يضطر المجتمع لاستخدام

الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على الموارد الغذائية.

وهنا يظهر التطبيق العملي لقانون تناقص الغلة، وباستمرار زيادة السكان واستخدام الأراضي الأقل جودة،

فإن الإنتاجية سوف تأخذ في التناقص، أي أن إضافة وحدات من الأرض أقل جودة تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي

بمعدل متناقص. ويتبين لنا النظرة التشاؤمية التي تركز على اتجاه معدلات الأرباح في المدة الطويلة إلى الانخفاض

ومن ثم ينخفض معدل تراكم رأس المال والتقدم الاقتصادي بصفة عامة ويصل الاقتصاد شيئا فشيئا إلى حالة من

الركود.⁴ وعلى هذا الأساس يكون الدخل الوطني هو حاصل جمع دخل الطبقات الثلاث:

الدخل الوطني = أجور العمال + أرباح الرأسماليون + ريع الإقطاع.

ثالثا- النمو الاقتصادي في نظر روبرت مالتس (1766-1834): يعتبر توماس روبرت مالتس **Robert**

Malthus أشهر من عالج مشكلة النمو السكاني على النمو الاقتصادي السكان، وهو الأمر الذي أدى إلى

تسميته رائدة الفكر السكاني. وفحوى نظريته، التي قدمها في نهاية القرن الثامن عشر، فصلت بين النمو

الاقتصادي الظاهري والنمو الاقتصادي الحقيقي أو الايجابي، هذا الأخير الذي يتطلب زيادة النمو في الناتج

الإجمالي للاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان، حيث قال أن "زيادة السكان تؤدي إلى سلسلة من الآثار السيئة

1 إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 63.

2 مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 60.

3 فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 112-113.

4 محب خلة توفيق، التطور و اقتصاديات الموارد، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 99-100.

سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية وذلك نظرا لأن المواد الغذائية لا تزداد بنسبة ازدياد عدد السكان".
وتقوم النظرية على عدد من الافتراضات التي يمكن تبسيط أهمها فيما يلي:

✓ ثبات عنصر الأرض.

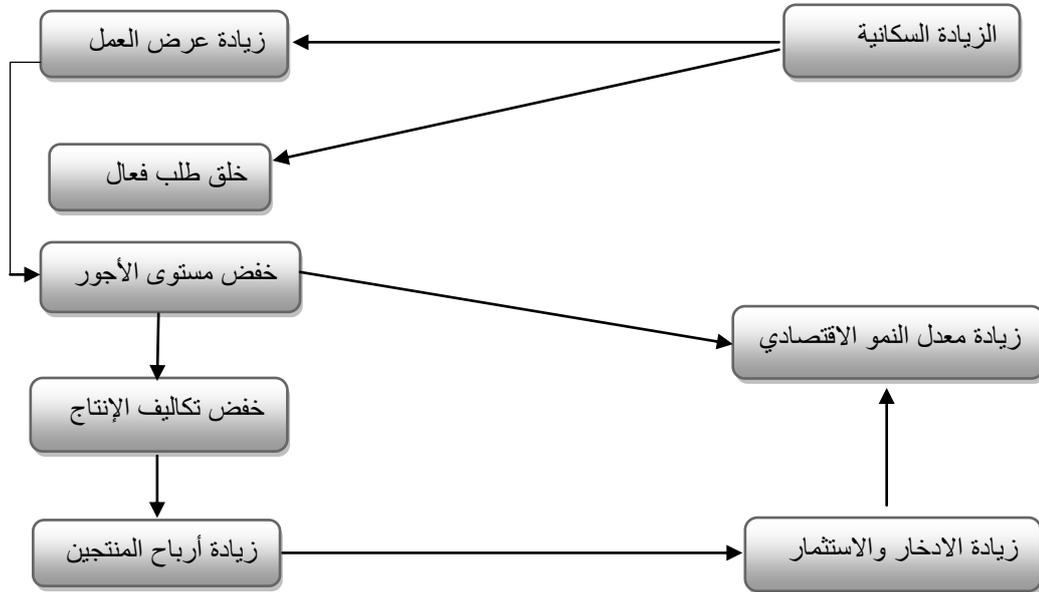
✓ وجود علاقة طردية بين نمو السكاني ومستوى المعيشة.

✓ الزيادة في السكان تأخذ شكل متوالية هندسية (1.2.4.8.16.32... الخ) بينما الزيادة في الغذاء تتخذ شكل متوالية عددية (1.2.3.4.5... الخ).

✓ تناسب قوة العمل في المجتمع تناسباً طردياً مع الزيادة في السكان.

ويعتقد بأنه لولا عوامل الفقر والشقاء التي يترتب عليها ارتفاع الوفيات، لوصل حجم السكان إلى هذه الأعداد الخيالية. ولذلك فهو يرضي بإتباع ما يسمى الموانع الأخلاقية، ومثالها التعفف عن الزواج، أو تأخير... الخ.
ويخلص إلى أن إصلاح الإدارة والحكومة، أو الكنيسة، أو النظم الاقتصادية القائمة... الخ لن يتحقق ما لم يحسن الإنسان من طبيعته ويعادل بين أعداده المتزايدة وبين موارد الثروة التي يمتلكها¹. وبالتالي يقول مالتوس "لا يحق للطبقة العاملة أن تطالب الأغنياء بالعمل والغذاء"². ويلخص نموذج مالتوس بالشكل التالي:

الشكل (02 - 02): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.



المصدر: ماضي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 102.

اقترح من خلال نمودجه إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات في هذا القطاع، ويتم

¹ محمود يونس، أحمد مجّد مندور، السيد مجّد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 337-338.

² قادري مجّد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي-المستقبل إبداع الماضي، ط1، دار الأوراسية للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 81.

توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه العلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، كما يقر مالتس بأهمية تقدم القطاعين معاً وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر . ورغم ذلك فإن تحليلات **Malthus** لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالباً ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.¹ ولقد اختلف مالتس عن بقية الكتاب الكلاسيك في رفضه لفكرة التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار، إذ يتحقق التوازن عند مالتوس عندما تقلص الأجور الفعلية حتى مستوى البقاء الذي يتوقف العمال دونه عن التوالد²، أما بخصوص رفضه لقانون ساي الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب عليه لأغراض الاستثمار، فقد رأى بأن العرض يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بالشكل الذي يقود إلى زيادة الطلب عليه بحيث يتم استخدامه لأغراض الاستثمار، ويرى مالتس بأن العمالة طبقة لا تدخر لأن دخلها تنفقه على الاستهلاك وبذلك لا تسهم في عرض المدخرات، وإذا رمزنا إلى دخل العمال أي أجورهم بالرمز (y) وإلى استهلاكهم بالرمز (c) فإن: $y = c$ ³ وتتحقق حالة التوازن بين الادخار والاستثمار فقط في الحالة التي يقوم الرأسماليون فيها باستثمار جميع إداخاراتهم أي عندما يكون: **الادخار الكلي (S) = الاستثمار**

الكلي (I)

رابعا- النمو الاقتصادي في نظر كارل ماركس (1717-1783): يعتبر كارل ماركس **Karl Marx** الأب الروحي للنظام الشيوعي، ويعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ باختيار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، تقوم نظريته على مبادئ وفرضيات منافية لأفكار وأراء الرأسماليين، فحسب نموذج أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى النمو والازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانحيارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي⁴، ولا يخفى أن هذا المنظور الماركسي يقوم على عدم مشروعية الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج⁵، وبدلاً من أن يكون هدف الإنتاج هو

¹ مدحت القريشي، المرجع السابق ذكره، ص 59-60

² بول أ. سامويلسون، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 49.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 117-118.

⁴ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص

اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 136

⁵ محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 300.

الربح مالكي وسائل الإنتاج فإن الهدف هنا هو تلبية حاجات الناس وإنهاء الاستغلال¹، اعتبر ماركس أن نظرية القيمة تعد حجر الزاوية للكشف عن القوانين الداخلية².

ويتفق كارل ماركس مع جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو، لكن اختلف معهم في أسباب هذا الانخفاض. كما يرى كارل ماركس أن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة يخلقه العمل ويمثل فرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر، ومع تزايد معدل كثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى أي مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، ويرى أن النقود وسيلة للتبادل فقط وأن العمل هو أساس القيمة، وأن قيمة السلع والخدمات تتحدد على أساس كمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها أي أن الثروة تنتج عن تراكم العمل، أما بخصوص تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق بسببين أساسيين هما:³

✓ **الأول** أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بضرورة زيادة في الأجور الحقيقية أي زيادة الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية مما ترك معدل الربح دون تغير؛

✓ **الثاني** أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل.

ويرتكز كارل ماركس في نظريته حول النمو على نظرية فائض القيمة حيث قسمها إلى قسمين⁴:

✓ **فائض القيمة الحقيقية**: وهو زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار.

✓ **فائض القيمة الكامن**: وهو الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في ازدهار.

وفي الأخير يمكن أن نلخص مما سبق النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي في النقاط التالية: اعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل هي: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي،

وقد افترضوا دالة الإنتاج كما يلي:⁵ $Y=f(L,K,N,A)$

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² عبد على كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 385.

³ مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 61-62.

⁴Zakan Ahmed, **dépenses publique productives, croissance à long terme et politique économique -Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie-**, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger, Alger, 2003, P 14.

⁵ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 120.

أي أن الإنتاج Y هو دالة لكل من L العمل و K رأس المال و N الموارد الطبيعية بما فيها الأرض و A التقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن :

✓ التغيير في الإنتاج يحدث عندما يتغير إحدى تلك العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (أراضي الزراعة) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، وأن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

✓ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة متبادلة بين النمو السكاني وتراكم الرأسمالي حيث كلما تراكم الرأسمالي يزداد معه النمو الإسكاني، وفي نفس الوقت كلما زاد معدل النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض تراكم الرأسمالي؛

✓ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.

✓ يعتقد الكلاسيك في حالة وجود سوق حرة فإن هناك يد خفية تعمل على تعظيم الدخل القومي؛

✓ اعتقاد الكلاسيك ظهور حالة ركود وثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية؛

✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة¹.

✓ إعطاء أهمية كبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

لاشك أن تحقق ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية رهن بتحقيق الافتراضات التي تستند عليها، وهي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر كافتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق حالة الاستخدام الكامل، وعدم تدخل الدولة والجهات الأخرى في التأثير على الحرية الفردية، فالسوق السائدة في العديد من الدول وخاصة الرأسمالية منها تبعد كثيرا عن صفات سوق المنافسة التامة وهي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية أو سوق احتكار، كما أن البطالة حالة وجدت وتوجد وتستمر لفترات طويلة في هذه الدول، إضافة إلى تدخل الدولة والنقابات والاحتكارات في عمل قوى السوق ويعرقل تفاعلها وبالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية.²

خامسا- نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 126.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عددا من الانتقادات للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وهي:

✓ **الأرباح مصدره للادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدره للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

✓ **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

✓ **أهمية محدودة للتكنولوجيا:** افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

✓ **إهمال النظرية للقطاع العام:** يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

✓ **تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح:** أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية¹.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت النيوكلاسيكية في أواخر القرن 19م حيث عبرت عن فكر اقتصادي جديد في مضمونه ومنهجه فبينما اهتمت النظريات سابقة الذكر بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير ونتيجة لهاته العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت بمرحلة نماذج النمو الاقتصادي التي أعطت أهمية كبيرة في تحليل الظاهرة الاقتصادية، وقد اهتمت هذه النظريات على البحث عن معادلات ونماذج رياضية تشرح محددات الأساسية للنمو، ولعل أبرز التي سنقوم بطرحها بالترتيب على النحو التالي:

¹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

أولاً- نظرية مراحل النمو روستو: يعتبر والت ويتمان روستو w.Rostow أستاذ التاريخ الاقتصادي من أبرز المساهمين في مطلع الستينات، كون أن نظريته تتلاءم مع الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، الذي لخص نظريته في تحديده لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، والتي تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، حيث قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل الخمسة فيما يلي:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز الدولة في هذه المرحلة بالتخلف، حيث تتميز بطابع زراعي تقليدي يستعمل سكانها الوسائل البدائية من أجل الإنتاج، بالإضافة لذلك نجد كلاً من الأسرة ونظام العشيرة يلعبان دوراً مهماً في تحقيق التنظيم الاجتماعي، كما يعتقد روستو بروفيصور الاقتصاد أن هذه المرحلة من أطول مراحل النمو الاقتصادي إذ إنها تتميز ببطئها الشديد، ومن أهم المظاهر التي تتميز بها مرحلة المجتمع التقليدي ما يأتي:¹

- تمسك أفراد المجتمع بتقاليدها.
- انتشار نظام الإقطاع.
- انخفاض في مستوى الإنتاجية.
- انخفاض مستوى دخل الفرد من الناتج الوطني.

ووفقاً لروستو فإن الميزة الأساسية للمجتمع التقليدي هي أن الغلة المحتملة للفرد محدودة، لأن المجتمع لا يملك الفرص الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة أو لا يعرفون كيفية استخدامها بانتظام وبشكل منهجي، وتكون هذه الدولة بدائية من الطبيعة الحرفية يسود فيه التقسيم الاجتماعي للعمل.²

2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي فإن التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق. وتسعى الدولة في هذه المرحلة لكسر حاجز الجمود الذي يخيم على المجتمع؛ بسبب التخلف الموجود فيها، كما قد اعتبر روستو أن ظهور طبقة المفكرين

¹ كامل البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 391.

² Olivier GAUTHIER, Le caractère endogène de l'analyse dynamique chez les économistes classiques, Université de Bourgogne, France, P5

تساعد على خروج المجتمع من التفكير التقليدي الذي يعتبر مهماً في هذه المرحلة، ومن أهم المظاهر التي تتميز بها مرحلة التهيؤ للانطلاق ما يأتي:¹

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية؛
- ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات، فضلاً عن تحمل المخاطر وكل ذلك بدافع تحقيق الأرباح والعوائد؛
- تطبيق فنون إنتاجية حديثة ومتطورة في الأنشطة الزراعية والصناعية فضلاً عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة؛
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة بما يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع؛
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية وتطوير وسائل النقل وارتفاع الاستيراد الذي يمول من الصادرات المواد الأولية.

إن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية ولذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، ومن ثم نجد أنها تجمع بين سمات تلك المرحلتين معا في الوقت نفسه، وبدأت هاته المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية في أواخر القرن 17 وبداية القرن 18.

3. مرحلة الانطلاق: مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنتقل نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

- ✓ حدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل من 5% من الدخل القومي إلى 10% منه؛

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 152-153.

- ✓ ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة؛
 - ✓ نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة؛
 - ✓ تقدم قطاع النقل والمواصلات فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية؛
 - ✓ بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي ودافعة له.
- يقدر روستو بناء على تجارب بعض الدول المتقدمة أن مدة مرحلة الانطلاق تكون في حوالي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن حيث تنتقل الدول إلى مرحلة النمو التالية التي تمثل مرحلة النضج، وقد مرت بريطانيا بمئات المرحلة خلال الفترة 1773-1802 والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1843-1860.
4. مرحلة النضج:¹ وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع القطاعات اقتصادها القومي من الزراعة وصناعة وتجارة وخدمات بشكل متوازن، وتكون قد تمكنت من رفع مستوى إنتاجها المادي، وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك. ومن مظاهر هذه المرحلة:
- قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية وصناعة بناء السفن وغيرها من الصناعات ذات فائدة الجليلة لتقدم الاقتصاد القومي.
 - ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات
 - تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا، من خلال زيادة نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.
 - التحول السكاني من الريف إلى الحضر، و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
 - انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.
 - النظر إلى الدولة- في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية -على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.
 - تراوح متوسط الدخل الفرد بين 400 و600 دولار في العام.
- و ضرب هنا روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالسويد في سنة 1880 حيث اضطرت حركة هبوط مفاجئة في الصادرات والتي كانت تعتمد عليها في معيشتها، إلى العمل على تنمية موارد أخرى جديدة، فتركزت تجارة الخشب ولبه التي كانت تعتمد عليها في بادئ الأمر، واتجهت نحو الاهتمام

¹كامل البكري وآخرون، مرجع سابق، ص393.

بمناجم الحديد في الشمال وبنشاء الصناعات الهندسية واستغلال مساقط المياه في توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من مصادر الثروة حتى أنه لم يأت عام 1920 حتى كانت السويد بلغت مرحلة النضوج تماما.

5. مرحلة الاستهلاك الوفير: وتمثل أرقى مراحل النمو والتطور ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:¹

✓ زيادة مستويات الدخل بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات (الغذاء والسكن واللباس)

لا تمثل الأهداف الرئيسية لدى الأفراد المجتمع؛

✓ يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وهي

أنشطة يترتب عليها زيادة رفاهية أفراد المجتمع؛

✓ توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الضمان

الاجتماعي للفرد؛

✓ زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف؛

✓ تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في محلات الترفيه.

✓ ويرى روستو أن أول الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي

سنة 1920، ومن ثم بريطانيا في عام 1930، وأخيرا اليابان وغرب أوروبا سنة 1950.

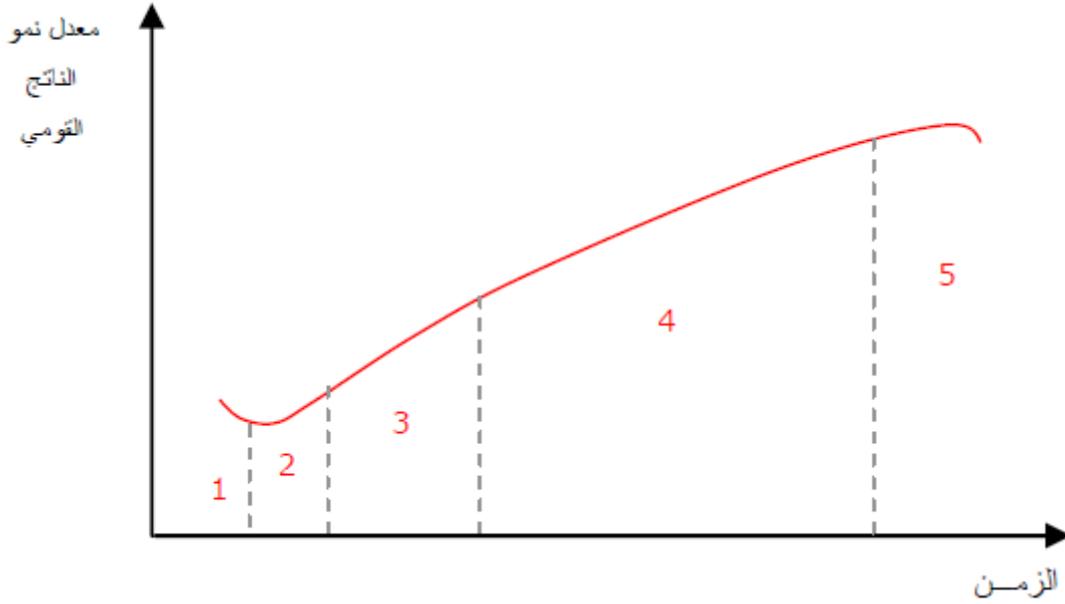
وكخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن نظرية مراحل النمو لروستو لا يمكن تطبيقها في الدول النامية في الوقت

الحالي وذلك لغياب تعبئة المدخرات وعدم توجيهها لاستثمارات، وأيضا غياب رؤوس الأموال الكبيرة والمؤسسات

المالية المتطورة وعدم وجود تكنولوجيات حديثة. وقد لخص (الت وينمان روستو) نموذج في المنحنى التالي:

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 153.

شكل رقم (02-03): نموذج روستو حول النمو الاقتصادي



المصدر: بوددح كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 117.

ثانيا - نظرية جوزيف شومبيتر (1883 - 1950): يعتبر جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** من أبرز الكتاب المساهمين في حقل النمو الاقتصادي واعتبرت أفكاره من بين أهم المساهمات في الفكر النيوكلاسيكي، حيث يرى أن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيعة الاستثمار الإبتكاري غير مواتية، ويرجع ذلك لتوسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده وأيضا توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية وذلك ما يزيد من خطر الابتكار. ويصف شومبيتر خمسة أنواع من الابتكارات وهي:¹

1. تقديم منتج جديد؛
2. تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
3. الدخول إلى سوق جديد؛
4. الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛
5. إقامة تنظيم جديد للصناعة.

¹ بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس، المغرب والجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 63.

ويربط شومبتير بين ثلاثة عناصر تتضمنها عملية النمو هي الابتكار والائتمان المصرفي والمنظم الذي اعتبره أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو لأنه أيضا يقوم بالابتكار والتجديد إلى جانب الإدارة.¹ كما أن شومبتير حسب فكرة التدمير الخلاق يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المفاوض، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد، والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة للابتكارات.² ويعرض شومبتير نموذج في النمو والتنمية الاقتصادية كالآتي:³

1- دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots(19)$$

2- المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعر الفائدة :

$$S = S(W, R, r) \dots(20)$$

3- الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي :

$$I = I_i + I_a \dots(21)$$

حيث: I_i استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح، و I_a استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

أ/ الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح و سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$I_i = I_i(R, r, Q) \dots(22)$$

ب/ الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي :

$$I_a = I_a(K, T) \dots(23)$$

التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين :

$$T = T(E) \dots(25) , K = K(E) \dots(24)$$

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 72.

² صوابلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 34.

³ عبلة عبد المجيد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدة للنشر، 2009، ص 36-37.

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية

$$E = E (R, X) \dots(25)$$

4- الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف

$$O = M (I - S) \dots(26)$$

حيث ترمز M إلى المضاعف، تعبر $I - S$ عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار .

5- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = W (I) \dots(27)$$

6- توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين

$$X = X (R/ W) \dots(28)$$

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية ،حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق، فتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج ،كما تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعرض حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، حيث لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي، مما ينعكس بالايجاب على النمو الاقتصادي.

ولقد تعرضت نظرية شومبيتر لعدة انتقادات نذكر من أهمها¹:

✓ إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم إذ فقدت وظيفة هذا الأخير مكائنها مع بزوغ جماعات الخبراء

والمختصين، فضلا عن دور الدولة -كشرط مستقل- والذي بدونه لا يمكن تحقيق كثير من

الابتكارات الاقتصادية الجديدة؛

✓ افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها؛

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص 80.

- ✓ افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- ✓ عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعوق من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً.

ثالثاً- نموذج جيمس ميد: يعتبر جيمس ادوارد ميد **James Meade** من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحداً يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاث عوامل للإنتاج وهي رأس المال k ، والعمل L ، والأرض R ، مع الزمن t ¹، ومن أهم فرضيات النموذج قبل الخوض في الشرح هي²:

- أن الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه.
- ثبات عوائد السعة.
- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محلياً.
- الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
- نسبة الآلات للعمل يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.
- هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
- افتراض ثبات نسبة الإهلاك السنوية للآلات.

1- عرض النموذج: بالنسبة لبناء النموذج فقد اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية وهي:

¹ نفس المرجع، ص 107.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 197.

-المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات k -القدر المتاح من قوة العمل L -القدر المتاح للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N - عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T . كما يمكن التعبير عنها بالشكل التالي¹:

$$Y = F(K, L, N, T) \dots \dots \dots (1)$$

Y : يمثل الناتج الصافي أو الدخل القومي، L يمثل قوة العمل، K المخزون الفعلي لرأس المال، N الأرض والموارد الطبيعية، T الزمن المؤثر على التقدم التقني. وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بزيادة العناصر الثلاث الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة:

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \cdot \Delta L + \Delta Y^* \dots \dots \dots (2)$$

حيث: V الناتج الحدي لرأس المال، W الناتج الحدي لقوة العمل، Y^* تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير مستوى التكنولوجيا T .

وعلى ذلك فإن الزيادة السنوية في الناتج الصافي Y تكافئ الزيادة في مخزون رأس المال متمثلاً في الآلات K مضروباً في الإنتاجية الحدية، مضافاً إليه الزيادة في كمية العمل مضروبة في إنتاجيتها الحدية W ، مضافاً إليه الزيادة في الناتج السنوي نتيجة التقدم التكنولوجي Y^* .

وبالتالي يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو التالي²:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V \Delta K}{Y} + \frac{W \Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y^*}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \right) + \left(\frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} \right) + \frac{\Delta Y^*}{Y} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن $\left(y = \frac{\Delta Y}{Y} \right)$ هو معدل النسبي للناتج، وأن $\left(k = \frac{\Delta K}{K} \right)$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما $\left(l = \frac{\Delta L}{L} \right)$ هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر $\left(\gamma + \frac{\Delta Y^*}{Y} \right)$ عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية قياسية-، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 51.

$$y = \left(\frac{VK}{Y}\right)k + \left(\frac{WL}{Y}\right)l + \gamma \dots \dots \dots (4)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $\left(U = \frac{WK}{Y}\right)$ ، والناتج الحدي النسبي للعمل هو $\left(Q = \frac{WL}{Y}\right)$ ، فإن العلاقة الأساسية لنموذج ميد تصبح:

$$y = Uk + Ql + \gamma \dots \dots \dots (5)$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي، وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y - l = Uk - (1 - Q)l + \gamma \dots \dots \dots (6)$$

فإذا كانت $\left(k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K}\right)$ فإن العلاقة (6) تصبح :

$$U = \frac{VK}{Y} \Rightarrow UK = \frac{sy}{K} \cdot \frac{VK}{y} = V \cdot s$$

$$\Rightarrow y - l = V \cdot s - (1 - Q)l + \gamma \dots \dots \dots (7)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$y = (V \cdot s) + r \dots \dots \dots (8)$$

$$\Rightarrow y = (V \cdot s) \dots \dots \dots (9)$$

يعتقد "جيمس ميد" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية ثابتا، كما أن النمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

ربعا- نموذج رامسي (RAMSEY): تقوم فرضية رامسي في نمودجه على عدم ثبات معدل الادخار، ولكنه يقر بأن هناك تحكيم ومفاضلة بين الادخار والاستهلاك، حيث يسعى الأعوان الاقتصاديين في ظل هذا التحكيم إلى تعظيم منفعتهم الحدية، ويسمح نموذج رامسي بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو

العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط؛ أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنياً. ويقوم نموذج رامسي على عدة فرضيات أهمها ما يلي:¹

- 1- معدل نمو السكان هو n ورأس المال متناقص بنسبة الاهتلاك δ .
- 2- لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير.
- 3- معدل الادخار متغير داخلي.
- 4- الدخل ينقسم إلى ادخار واستهلاك .
- 5- الاستهلاك الفردي هو c والاستثمار الخام الفردي هو i ويحقق المعادلة التالية:

$$c+i=f(k).....(12)$$

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$ والتي لها نفس خصائص دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها، أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n و دالة منفعتها غير المنتهية زمنياً تعطى كالآتي²:

$$\int_0^t e^{-pt} u(c(t))dt(13)$$

بحيث: p يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي. وعليه فإنه في الزمن $t+1$ ، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} والاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ، و بالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ و الاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$ ، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الآتي:

$$dk/dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c(14)$$

إذن النمو الأمثل حسب رامسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$\text{Max} \int_0^{\infty} e^{-pt} u(c) dt(15)$$

تحت الشرط التالي:

¹ بنابي فتحة، مرجع سابق، ص 39.

² صوابلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 42.

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c \dots (16)$$

ذات قيمة ابتدائية k تكتب :

$$k = k_0/n_0 \dots (17)$$

ويتم حل النظام في نموذج رامسي عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c) [f'(k) - \delta - n - p] \dots (18)$$

حيث: $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظرية الكينزية

بعد حدوث أزمة الكساد (1929-1933)، وبعد أن ثبت عدم فعالية وجدوى الفكر الكلاسيكي في التصدي لهذه الأزمة، جاءت أفكار الاقتصادي "جون كينز"¹ في كتابه (1936) "النظرية العامة للفائدة والتوظيف والنقود" لتناقض أفكار الكلاسيك، فقامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية بزعامة **أولاً- النمو الاقتصادي لدى كينز:** وقد بنى كينز نظريته على مجموعة من الأسس والتي تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية ومن بينها ما يلي²:

✓ رفض كينز فكرة أن الاقتصاد يتوازن في حالة التوظيف الكامل فقط، ويرى أن فكرة التوازن مستقلة عن التوظيف الكامل.

✓ يرفض كينز فكرة الرشد الاقتصادي التي نادى بها الكلاسيك والتي تنطلق من العلم التام بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق، إلا أن كينز يرى أن الأسعار والأجور ليست معلومة لدى الأفراد والمؤسسات بالقدر الكافي، وبالتالي فإن تصرفاتهم لن تكون بالرشد الذي افترضه الكلاسيك.

✓ رفض كينز قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب، ويرى أن عكس ذلك .

✓ رفض فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك، وكان يرى أن النقد عنصر نشط يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به.

¹ جون مينارد كينز (1883 - 1946) اقتصادي إنجليزي اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد ح ع 1، ويُعدُّ واحداً من أهم الاقتصاديين في القرن 20 وأكثرهم تأثيراً، كان لأفكاره تأثير كبير على العديد من مجالات الاقتصاد الموجودة اليوم، سواء في الجانب النظري أو العملي، كما عايش فترة الكساد التي عرفها العالم (1929-1933) وحدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي، منتقدا في ذلك أفكارا كثيرة للكلاسيك أهمها قانون ساي للمنافذ العرض يخلق الطلب الخاص به ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل كامل، ووضع كينز كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" وذلك لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي.

² محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص من 166 إلى 170

- ✓ رفض كينز الفكر الكلاسيكي الخاص بمرونة كل الأسعار بما فيها عنصر الأجور (سعر عنصر العمل) وأعتبرها قابلة للزيادة والنقصان.
- ✓ رفض كينز فكرة حيادية الدولة، ويرى ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة، ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي¹.
- وعندما تطرق كينز لمعالجة أزمة الكساد الكبير وجد أن المسببات الرئيسية تكمن في جانب الطلب الذي عانى قصورا شديدا وليس جانب العرض الذي تمتع بفائض كبير في الإنتاج²، ويرى أن النقص في الطلب الفعال الذي يخلق الأزمة، يتأتى من عوامل عدة وهي³:
- ✓ هبوط الميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ تناقص الكفاية الحدية لرأس المال.
- ✓ تفضيل السيولة، وهو عامل مهم في التأثير على سعر الفائدة.
- ✓ تجميد الأموال الاحتياطية، حيث يرى في المبالغة في تجميد أموال كثيرة لدى الوحدات الإنتاجية أو الأفراد بدافع الاحتياط، من شأنه أن يؤدي إلى إشكالية مركبة، طرفاها حدوث النقص في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، وهو ما يعمق حدوث الأزمة.
- ويرى كينز أن الإنتاج والتشغيل، ومن ثم الدخل، تتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال، وهذا الأخير يتوقف على عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية⁴.
- ومن خلال الفرضيات السابقة نقدم فيما يلي مخططا حول النموذج كينز البسيط:

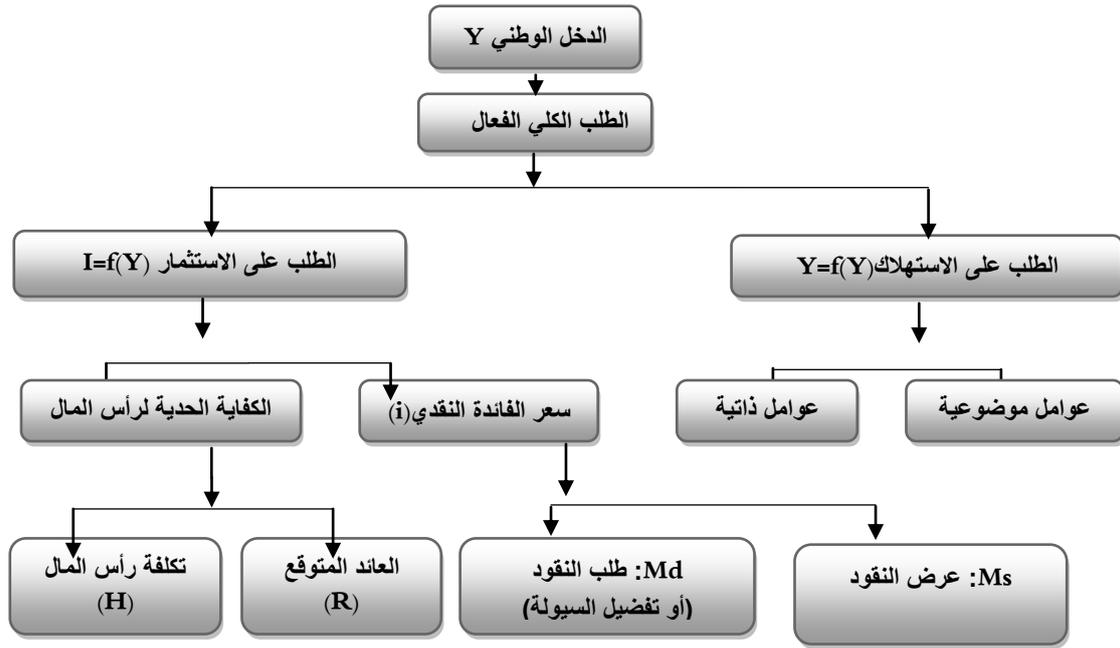
¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 134.

² محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 440-441.

⁴ إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 52.

شكل رقم (02 - 04): مخطط نموذج كينز البسيط



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 268.

وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي القومي ويكون ذلك إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل. أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة. أو بتحريكهما معاً.

لكن المشكل هو:

- ✓ استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.
- ✓ استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال. (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

الحل الذي اقترحه كينز هو:

- ✓ تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي.
- ✓ فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين.
- ✓ كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام.

ومن بين الشروط التي وضعها كينز لهذا الإنفاق هي:

- ✓ إما في الاستهلاك العام زيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين... الخ.

✓ أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...

✓ ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

ومن أهم أفكار كينز هي نظرية المضاعف حيث تقوم على أربع فروض:

✓ وجود بطالة لا إرادية؛

✓ اقتصاد صناعي؛

✓ وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية؛

✓ يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

وانطلق كينز في نظريته من أن الدخل الكلي هو دالة في حجم الاستخدام الكلي داخل الاقتصاد حيث أنه كلما كان الدخل القومي كبيراً فإن حجم الاستخدام الناتج عنه يكون كبيراً والعكس صحيح، ويعتمد حجم الاستخدام الكلي على حجم طلب الفعال، أما مستوى طلب الفعال فيتحدد عند تساوي سعر الطلب الكلي مع سعر العرض الكلي، ويتكون هذا الطلب من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، ويعتمد الطلب الاستهلاكي على ميل الاستهلاك الذي لا يزيد في نفس مستوى زيادة الدخل ويمكن تسوية الفجوة بين الاستهلاك والدخل عن طريق الاستثمار، فإذا كان حجم الاستثمار أقل من المطلوب في هذه الحالة يكون سعر الطلب الكلي أقل من سعر العرض الكلي ويترتب على ذلك انخفاض مستمر في الدخل والاستخدام حتى تتساوى الفجوة بينهم، وعليه فإن التغيرات في الدخل والاستخدام تعتمد بشكل كبير على الاستثمار، أما حجم الاستثمار يعتمد على كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وبخصوص الكفاية الحدية لرأس المال فهي معدل العائد المتوقع الحصول عليه من رأس المال الجديد، وتزداد استثمارات رجال الأعمال عندما تكون توقعاتهم في الحصول على الأرباح كبيرة، أما سعر الفائدة فيعتبر المحدد الآخر للاستثمار ويعتمد على عرض النقود والطلب عليها وتزداد الاستثمارات عند انخفاض سعر الفائدة، هذه زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة الطلب على سلع الاستهلاك والتي تؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل والاستخدام، ويترتب على ذلك زيادة معينة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل من خلال الميل إلى الاستهلاك وهذا ما يطلق عليه كينز بالمضاعف، ويشير المضاعف إلى أن الزيادة في الاستثمار الكلي تؤدي إلى زيادة أكبر تتمثل في حجم الاستثمار الجديد مضروباً في المضاعف¹.

1 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 78-79.

أما بخصوص النمو الاقتصادي لم تتضمن النظرية العام لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وقد ترك هذا الموضوع لمن أتى بعده، مثل هارود ودومار الذين اعتمدوا الأدوات الكينزية لينبؤوا عليها نماذج للنمو الاقتصادي، وقد اقترح كينز خطة تتضمن شروط الأساسية للتطور الاقتصادي تتمثل الشروط في ما يلي¹:

- القدرة على السيطرة على نمو السكاني؛
- تجنب نزاعات وحروب الأهلية؛
- ازدهار العلم واعتماد الحلول العليمة عند تطبيق؛
- أن يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين إنتاج واستهلاك.

ثانيا- نظرية الكنتزيون الجدد: أدت أزمة الكساد العظيم 1929 خلال الفترة 1930-1939 وظهور النظرية العامة لكينز سنة 1932 والحرب العالمية الثانية إلى التوجيه الاهتمام الكبير بمسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

1. نموذج هارود-دومار Harrod-Domar : عمل كل من الاقتصادي الإنجليزي روي فورباس هارود

R F Harrod (1900-1978) والبروفيسور الأمريكي إفسى دافيد دومار E D Domar (1914-1997)، على تطوير نموذج رياضي كلي يظهر العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الاجمالي ويعتبر توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجارب بعض الدول الرأسمالية المتطورة، ويدرس النموذجين امكانية الوصول إلى معدل نمو مستقر لدخل وركزا هلى دور الكبير لاستثمار في الاقتصاد إذ أنه يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويشيران إلى طابع المزوج للاستثمار، حيث أن الاستثمار يخلق الدخل تتحدد هذه القيمة بالمضاعف هذا من جهة، وأن الاستثمار يؤدي إلى زيادة في الانتاج والإنتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم الرأس المال والإنفاق الاستثماري من جهة أخرى.

وقد وضع كل من هارود ودومار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها في²:

- ✓ وجود اقتصاد مغلق وغياب العلاقات مع الاقتصاديات الدول الأخرى؛
- ✓ يعتمد الجهاز الإنتاجي أساسا على تراكم رأس المال فقط دون الأخذ بالاعتبار التقدم التقني؛
- ✓ يفترض أن تكون الغلة ثابتة؛
- ✓ تخصيص جزء ثابت من الدخل للدخار مع ثبات ميل الحدي للدخار؛

1 نفس المرجع، ص 79.

² Éic Bosserelle, **Croissance et fluctuations**, SIREY éditions, France, 1994, P 79.

✓ لا توجد سوى سلعة واحدة متجانسة صالحة للاستهلاك ولمخزون رأس المال ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية.

2. نموذج هارود: حاول هارود أن يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر ويرى أنه عندما يتعرض

معدل النمو المستقر إلى عطل يصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، وقد بنيت نظرية هارود على عدد من الافتراضات:¹

✓ افتراض أن الادخار S جزء ثابت من الدخل Y ويعني هذا أن الادخار S_t في فترة زمنية t يساوي جزءا من

$$S_t = s(Y_t), \quad (0 < s < 1) \text{ ويكون: } t$$

✓ افتراض هارود أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل وبصفة خاصة يفترض أن الاستثمار في الفترة

الزمنية t يساوي v وهي ثابت موجب مضروبا في التغير في الدخل من الفترة الزمنية $t-1$ إلى الفترة الزمنية t ,

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad (v > 0) \text{ ودالة الاستثمار يتم كتابتها بالصيغة التالية:}$$

وهكذا فإنه إذا زاد الدخل فإن الاستثمار يكون موجبا.

✓ يفترض النموذج هارود استبعاد الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية، كما يفترض التساوي بين الادخار

$$I_t = S_t \text{ والاستثمار حيث:}$$

كما يعتمد نموذج هارود في نموذجه للوصول النمو المستقر في الاقتصاد على ثلاثة أنواع من معدلات أساسية تمثل كل معادلة منها معدلا للنمو وهي معدل النمو الفعلي، ومعدل النمو المضمون أو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي.

أ. **معدل النمو الفعلي:** معدل النمو الفعلي هو معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى نسبة من

$$K = aY \text{ :}^2 \text{ الادخار ومعامل رأس المال، وانطلاقا من وظيفة الإنتاج يكون لدينا}$$

$$I = a\Delta Y \text{ :} \text{ بحساب التغير الكلي لـ } K \text{، يكون رأس المال وفقا للعلاقة التالية:}$$

وإذا قمنا بالمساواة بين هذه العلاقة وبين وظيفة الاستثمار نحصل على $\Delta Y / Y$ ويمكننا تحديد معدل

$$G = s / a \text{ :}^3 \text{ النمو الفعلي كنسبة الادخار إلى معامل متوسط رأس المال والمعادلة الأساسية له هي}$$

¹ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 458.

² Alexandre NSHUE Mbo Mokime, **Théories de la croissance et des fluctuations économiques**, Université Protestante au Congo, République démocratique du Congo, P16.

³ Alexandre NSHUE Mbo Mokime, **op-cit**, P16.

حيث:

✓ G : معدل النمو الانتاج خلال فترة محددة من الزمان ويمكن التعبير عنها بمقدار $\Delta Y / Y$ حيث Y

يمثل الدخل ΔY تمثل التغير في الدخل

✓ s : معامل رأس المال، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل أي يعادل: I / Y .

ب. **معدل النمو المضمون**¹: استنادا إلى هارود يعرف معدل النمو المرغوب به بأنه المعدل الذي عنده يطرح

المنتجون تمام قناعتهم بعملهم، فهو إذن يعبر عن توازن المنظمون أي خط التقدم الذي إن تحقق يجعل

أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنهم قد أنجزوا المطلوب منهم، إن هذا المعدل للنمو يتعلق بسلوك

أصحاب الأعمال، وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا لأن يبيع أصحاب الأعمال كامل

إنتاجهم، وسيستمر على الإنتاج بنفس نسبة معدل النمو، وعليه فإن المعدل المرغوب للنمو هو الذي

عنده مستويات العرض والطلب على السلع وخدمات عند مستوى التوازن: $GwCr = s$

حيث (GW) يرمز إلى معدل النمو المرغوب به أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام

للطاقة، ويتم استخدام تجهيزات رأس المال المتنامية بكامل طاقتها بالشكل الذي يجعل المنظمون على قناعة

تامة بحجم الاستثمارات التي قاموا بها فعلا أي أنه عبارة عن قيمة $(\Delta Y / Y)$ ، و(Cr) تعبر عن كمية

رأس المال المطلوب من أجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب به، أي النسبة المطلوبة من رأس المال إلى

الإنتاج أي أنه عبارة عن قيمة المقدار $(I / \Delta Y)$ أو (C)، والرمز (s) يعبر عن نفس الشيء المشار إليه في

المعادلة الأولى أي: S / Y .

وعلى ذلك تشير المعادلة $GwCr = s$ إلى أنه إذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند

مستوى (GW) فإنه يتم فيه استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، فلا بد للدخل أن ينمو بمعدل (S / Cr)

في السنة أي $GW = S / Cr$.

وإذا كان الدخل ينمو بالمعدل المرغوب به ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال

المتوفرة في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، وعلى ذلك فإن (GW) عبارة عن معدل

نمو يحقق نفسه بنفسه

ت. **معدل النمو الطبيعي**: يتمثل المعدل الطبيعي للنمو الاقتصادي في نموذج هارود المبسط النسبة المئوية

لنمو عرض العمل سنويا والمعبر عنها بوحدات المردود، وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 95-94.

وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة، ومعادلة معدل النمو الطبيعي تكون على النحو التالي¹:

$$S = Cr.Gn \text{ أو } S \neq Cr.Gn \text{ (حيث Cr تعني معامل رأس المال)}$$

انطلاقاً من معادلات النمو الثلاثة المتعلقة بـ: (G)، و(Gw)، و(Gn) وبناءً على تحليل هارود فإنه:

✓ يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون: $G = Gw = Gn$ ، ويكون الاقتصاد متوازناً في نموه.

✓ إذا كان: $G > Gw$ فهذا يعني أن الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار وتكون الزيادة في الدخل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في تضخم.

✓ وإذا كان: $G < Gw$ فهذا يعني أن الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار وتكون الزيادة في الدخل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية فيعاني الاقتصاد من حالة كساد.

✓ وإذا كان: $Gw < G < Gn$ فسيكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لأن الاستثمار المرغوب به أكبر من الاستثمار المتحقق ويتعرض الاقتصاد في هذه حالة إلى التضخم مستمر.

✓ وإذا كان: $Gn < G < Gw$ فيكون هناك فائض في سلع رأس المال ووجود نقص في عنصر العمل فيحصل فائض في الطاقة وبالتالي ينخفض مستوى الاستثمار والإنتاج والاستخدام والدخل، ويتعرض الاقتصاد في هذه الحالة إلى كساد مستمر.

3. - نموذج دومار²: لقد قام نموذج دومار على أساس افتراضات التالية:

- ✓ أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب مع التشغيل الكامل؛
- ✓ ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية؛
- ✓ أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار؛
- ✓ أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان؛
- ✓ ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات؛
- ✓ أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية.

¹ زين الدين بن قلبية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 83.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 148-150.

ويهدف نموذج دومار إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، وأيضاً إلى تحديد الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأمد الطويل، أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك.

فإذا رمزنا للاستثمار بالرمز (I)، وللدخل القومي بالرمز (Y)، والميل الحدي للادخار بالرمز (S) فتكون الزيادة في الدخل ΔY كما يأتي:

$$\Delta Y = \frac{1}{S} \times \Delta I \dots \dots \dots (1)$$

أي أن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف مضروباً بزيادة الاستثمار باعتبار أن المضاعف يساوي مقلوب الميل للادخار $\frac{1}{S}$ وإذا افترضنا أن Δ تمثل الزيادة الصافية الكلية التي ينتجها الاقتصاد لكي يضمن الحفاظ على التوازن في ظل الاستخدام الكامل، فلا بد أن تكون:

$$\frac{1}{S} \times \Delta I = \Delta Y \dots \dots \dots (2)$$

أي أن الجانب الأيمن من المعادلة (2) يظهر الزيادة السنوية في الدخل، أما الجانب الأيسر منها فيظهر الزيادة السنوية في القدرة الإنتاجية، وإذا تم تبسيط المعادلة بضرب كلا جانبيها بـ (S) وقسمتها على (I) ينتج أن: $\frac{\Delta I}{I} = \Delta S$ حيث أن الجانب الأيسر من المعادلة يظهر الزيادة السنوية المطلقة في الاستثمار نفسه، أي أنه معدل النمو السنوي في الاستثمار كنسبة مئوية.

ومن هذا يتبين أن الدخل ينمو بمقداره (ΔS) ، أي بمعدل ثابت ومعدل نمو مركب يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار بمتوسط إنتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل رأس المال.

وانطلاقاً من تحليل دومار يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافياً فإن البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لكي يتزايد الطلب، وبحيث تستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي.

2- نقد نظرية هارود- دومار للنمو الاقتصادي: تعرض نموذج هارود ودومار عدة انتقادات نذكر منها:

- ✓ انتقاد بساطة دالة الادخار ودالة الاستثمار؛
- ✓ من انتقادات التي تعرض لها هذا النموذج هو الصعوبة الحفاظ على ثبات معامل رأس المال وأيضاً حيادية التقدم التقني حيث لا يعطي هارود ودومار أهمية للتغيير التقني والتكنولوجي في حين أنه يلعب دوراً أساسياً وهاماً في عملية النمو؛
- ✓ كما انتقد روبرت سولو (R.Sowlow) نموذج هارود ودومار واعتبره أنه لا يسمح بالإحلال عناصر الإنتاج؛
- ✓ انتقاد نموذج هارود ودومار بسبب الغاء دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً - نموذج روبرت سولو R Solow: مع وظيفة الإنتاج التي تخبرنا كيف يتحول العمل ورأس المال إلى الناتج، يمكننا أن ننظر إلى نموذج بسيط للنمو الاقتصادي الذي سيوضح أهمية رأس المال المادي في شرح الاختلافات بين البلدان في مستويات الدخل للفرد الواحد يسمى نموذج سولو¹، يمثل النموذج الذي قدمه روبرت سولو (1956) إسهاماً كبيراً في تطور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي، ويعد امتداداً لنموذج هارود-دومار حيث يركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، وقام روبرت سولو بإدخال عنصر إنتاجي جديد وهو عنصر العمل وإضافة متغير مستقل (خارجي) وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي وأن إجمالي الناتج يتحدد ضمن دالة كوب دوغلاس، ويختلف النموذج النيوكلاسيكي لروبرت سولو عن نموذج هارود-دومار من حيث افتراض نموذج هارود دومار ثبات غلة الحجة على عكس سولو الذي يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير، ويختلفان أيضاً في افتراض أن ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي (افتراض نموذج هارود -دومار)، ولكن في نموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في معدل الادخار إلى نمو الدخل الفردي ولا تؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو حيث يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي ولا تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل. وهناك عدة فرضيات يركز عليها نموذج سولو وهي²:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة، جميع أسواقه.

¹David N.Weil, Economic Growth, 3th ed, Pearson Education, England, 2013, p 76.

إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

- إن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون لرأس المال.
 - سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
 - دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة.
 - هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.
 - إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريقة نسبة (رأس المال، العمل) وتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن من نحو التوازن.
- 2 - عرض نموذج سولو-سوان: هناك نوعين لهذا النموذج، الأول بدون تقدم تكنولوجي والثاني مع التقدم التكنولوجي، وفيما يلي سنقوم بعرض كل واحد منهما على حدا.

أ. نموذج سولو-سوان بدون تقدم التقني: تستند السلع في نموذج سولو-سوان على وظيفة الإنتاج والتي تنص على أن الإنتاج يعتمد على المخزون الرأسمالي والقوى العاملة، كما يفترض نموذج سولو أن دالة

$$Y = F(K, L) \quad \text{ولتكن دالة الإنتاج كما يلي :}$$

حيث: Y : تمثل حجم الإنتاج، K : تمثل رأس المال، L : تمثل عنصر العمل

ونقول عن دالة الإنتاج أنها نيوكلاسيكية إذا توفرت فيها الشروط التالية²:

✓ $K > 0$ و $L > 0$ و $F(K, L)$ لديها نواتج حدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي:

$$0 < \frac{\partial^2 F}{\partial^2 K} < 0 \cdot \frac{\partial F}{\partial K}$$

$$0 < \frac{\partial^2 F}{\partial^2 L} < 0 \cdot \frac{\partial F}{\partial L}$$

✓ عوامل الإنتاج لدالة الإنتاج ذات وفرات حجم ثابتة: $\gamma \geq 0$ حيث $F(\gamma K, \gamma L) = \gamma F(K, L)$

✓ الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى ما لانهاية عندما يؤول كل من رأس المال و العمل إلى

الصففر، وتؤول إلى الصففر عندما يؤول رأس المال والعمل إلى مالا نهاية أي:

$$\lim_{K \rightarrow 0} \frac{\partial F}{\partial K} = \lim_{L \rightarrow 0} \frac{\partial F}{\partial L} = \infty$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} \frac{\partial F}{\partial K} = \lim_{L \rightarrow \infty} \frac{\partial F}{\partial L} = 0$$

¹N.Gregory Mankiw , Macroeconomics, 9th ed, Worth Publishers, New Yourk, 2016, p213.

²Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2th ed, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London-England, 2004, p 27.

وتسمى هذه الخصائص الأخيرة بشرط Inada، حسب Inada (1963) ولقد تم بناء النموذج بمعادلتين أساسيتين الأولى خاصة بدالة الإنتاج والثانية خاصة بتراكم رأس المال، إذ تبين المعادلة الأولى كيفية المزج بين كل من العمل ورأس المال للحصول على قدر معين من الناتج، وأخذ دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة حجم ثابتة¹:

$$Y = F(K, L) = K^a L^{1-a} \text{ et } a \in [0,1] \dots\dots\dots(1)$$

وفي ظل ما افترض سابقا، يمكن كتابة الإنتاج الفردي (إنتاج الفرد الواحد) على النحو التالي²:

$$Y = K^a L^{1-a} = (K^a L^a)L \Rightarrow Y = \left(\frac{K}{L}\right)^a L \Rightarrow \frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^a \Rightarrow y = k^a = f(k) \dots\dots\dots(2)$$

باعتبار أن التغير في مخزون رأس المال يعادل الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت δ)، وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع) ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$K^* = I - \delta K \dots\dots\dots(3)$$

$$I = S = sY \Rightarrow K^* = sY - \delta K \Rightarrow K^* = sF(K, L) - \delta K \dots\dots\dots(4)$$

و لدينا: باعتبار أن العمل العائد إلى يد العاملة ينمو بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n وذلك كما يلي³:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{L^*}{L} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + x_0$$

$$\Rightarrow L_{(t)} = e^{nt+x_0} \Rightarrow L_{(0)} = e^{x_0} = L_0 \Rightarrow L_{(t)} = L_0 e^{nt} \dots\dots\dots(5)$$

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t ، أي أن سولو يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة .
بتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$K^* = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \dots\dots\dots(6)$$

من جهة أخرى وبإدخال متغيرة أخرى في التحليل k والتي تمثل رأس المال لكل فرد حيث :

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow K = kL = kL_0 e^{nt}$$

¹ حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 48.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 31.

³Ghazi bouilila. Mohamed trabelsi, **théorie de la croissance**, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2008, p23.

وبمفاضلة هذه المعادلة عبر الزمن نجد :

$$K^* = k^* L_{(0)} e^{nt} + nk L_{(0)} e^{nt} \dots\dots\dots(7)$$

بمساواة المعادلة (7) والمعادلة (6) يتضح لدينا :

$$sF(K, L_{(0)} e^{nt}) - \delta K = k^* L_{(0)} e^{nt} + nk L_{(0)} e^{nt}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على $L_{(0)} e^{nt}$ نجد:

$$\dots\dots\dots(8) \quad sF\left(\frac{K}{L_{(0)} e^{nt}}, 1\right) - \frac{\delta K}{L_{(0)} e^{nt}} = (k^* + nk)$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$k = \frac{K}{L} = \frac{K}{L_0 e^{nt}} \quad / \quad L = L_0 e^{nt}$$

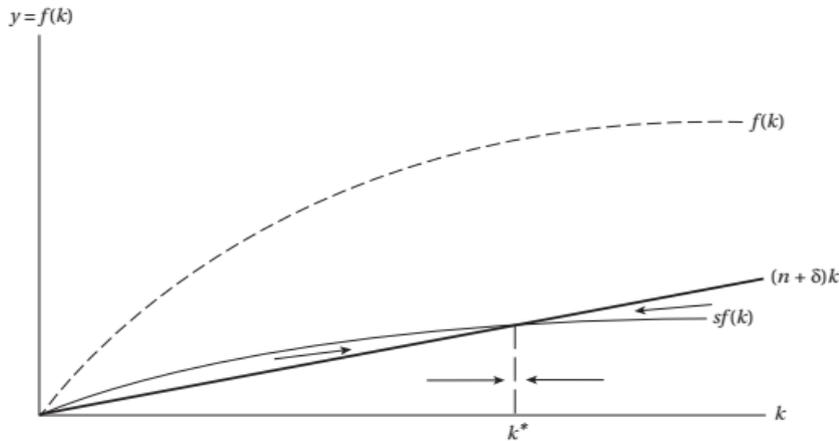
وبالتالي تصبح المعادلة (8) كما يلي:

$$sF(k, 1) - \delta k = (k^* + nk) \Rightarrow k^* = sF(k, 1) - k(\delta + n)$$

$$\Rightarrow k^* = sf(k) - k(\delta + n) \Rightarrow k^* = sk^a - k(\delta + n) \dots\dots\dots(9)$$

وهي المعادلة الديناميكية الأساسية لتحقيق النمو في نموذج سولو، ومن المعادلة يمكن القول أن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $sf(k)$ و $k(\delta + n)$ ، حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y و معدل نمو رأس المال الفردي يتناسبان طردياً فإن y يتناقص هو الآخر¹.

الشكل رقم (05 - 02): رسم بياني يوضح منحنى التوازن في نموذج سولو



source: Michael P.Todaro, Stephen C.Smith, economic development, 12th ed, USA , 2015; p 156.

¹ ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

من خلال منحى التوازن في نموذج سولو نلاحظ ثلاث حالات وهي :

$$sf(k) = (n + \delta)k \Rightarrow k = k^* \Rightarrow k^* = 0 \quad \checkmark \text{ الحالة الأولى:}$$

$$sf(k) > (n + \delta)k \Rightarrow k < k^* \Rightarrow k^* > 0 \quad \checkmark \text{ الحالة الثانية:}$$

$$sf(k) < (n + \delta)k \Rightarrow k > k^* \Rightarrow k^* < 0 \quad \checkmark \text{ الحالة الثالثة:}$$

وكتفسير لهاته الحالات نقول انه في الحالة الأولى يكون فيها تغير في رأس المال معدوما وهي الحالة التي يكون فيها الاستقرار في الاقتصاد، أي جميع المتغيرات تنمو بمعدل متعادل، أما في الحالة الثانية والتي يكون فيها التغير في رأس المال للفرد متزايد، والحالة الأخير يكون فيها التغير في رأس المال متناقص.

وبالتالي أي تغير في قيمة k بالزيادة أو نقصان سيؤدي بالنتيجة لاقتصاد في نفس المستوى¹.

وبحسب التعريف يتم تحديد كمية رأس المال الثابت لكل عامل من خلال الشرط $k^* = 0$ تصبح²:

$$k^* = 0 \Rightarrow sk^a = k(\delta + n) \Rightarrow k = \frac{s}{(\delta + n)} k^a \Rightarrow \frac{k}{k^a} = \frac{s}{(\delta + n)}$$

$$\Rightarrow k^{1-a} = \frac{s}{(\delta + n)} \Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{1}{1-a}} \dots\dots(10)$$

ويتم استبدالها بمعادلة ثانية أي تعويض المعادلة 10 في المعادلة 2 نجد :

$$y = \left[\left(\frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{1}{1-a}} \right]^a \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{a}{1-a}} \dots\dots\dots(11)$$

لاحظ أن المتغير الداخلي y^* مكتوب الآن من حيث معلمات النموذج وبالتالي لدينا للنموذج على الأقل في هذه الحالة المستقرة، وهذه المعادلة تكشف عن الإجابة على السؤال " لماذا بعض الدول غنية والأخرى فقيرة؟"³.

ب. نموذج سولو-سوان مع التقدم التقني: لإحداث نمو مستديم في متوسط دخل الفرد من الثروة تم إدخال

مفهوم التقدم التكنولوجي A نموذج سولو، وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = F(K, AL) = K^a (AL)^{1-a}$$

إن استعمال التكنولوجيا في المجال الإنتاجي يحرز تقدما كبيرا في العمالة، وقد أطلق سولو عبارة شائعة وهي أن التكنولوجيا هي كـ "المن من السماء" لأنه ينزل على الاقتصاد تلقائيا، وبغض النظر أين سيذهب بالاقتصاد أو كيف ينزل من السماء فهو يتقدم بمعدل ثابت¹.

¹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, **op-cit**, p 156.

² Charles I. Jones, Dietrich Vollrath, economic growth, 3th ed, USA, 2013, p32.

³ Charles I. Jones, Dietrich Vollrath, p 33.

ويعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث $g = \frac{A^*}{A}$ ونكتب:

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير

$$K^* = sY - \delta K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \quad \text{ونكتب}^2:$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^a \cdot (AL)^{1-a}}{L} = \frac{K^a}{L^a} \cdot \frac{(AL)^{1-a}}{L^{1-a}}$$

$$\Rightarrow y = k^a \cdot A^{1-a} \quad / \quad k = \frac{K}{L}$$

$$\tilde{y} = \frac{y}{A}, \quad \tilde{k} = \frac{k}{A}$$

نفترض أن:

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^a \quad \tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^a \cdot A^{1-a}}{A} = k^a \cdot A^{-a}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن

النموذج بدلالة A ، وهو يعبر نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$ ، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط

التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} - \frac{A^*}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta - n - g)$$

$$\dot{\tilde{k}} = s \tilde{y} - (\delta - n - g) \tilde{k}$$

ومنه نحصل على:

لدينا $\tilde{k} = \frac{k}{A}$ ثابت، أي أن $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ وهي الحالة المستقرة، ويعرض حاصل رأس المال الفردي على التكنولوجيا، كما

يلي³:

¹ Charles I. Jones, Dietrich Vollrath, op-cit, p37.

² البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة اقتصاد الجزائر -، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 11.

³ ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k}^a - (\delta + g + n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \tilde{k}^* = \left(\frac{s}{\delta + g + n} \right)^{\frac{1}{1-a}}$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى البعيد، ومن المعادلة الأخيرة يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + g + n} \right)^{\frac{a}{1-a}}$$

وتفسر هذه القيمة التوازنية بأن معد الادخار له تأثير إيجابي على المنتج لكل وحدة من الكفاءة على المدى الطويل، في حين أن معدل النمو السكاني والتقدم التقني ومعدل الاستهلاك لها آثار سلبية، أي أن البلدان التي تتمتع بمعدلات ادخار أعلى ومعدلات استثمار تميل إلى أن تكون أكثر ثراء في حين أن البلدان ذات معدل نمو ديمغرافي أعلى تميل إلى أن تكون أكثر فقراً. وتعطي هذه النتيجة إجابة أولية للسؤال " لماذا بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيراً؟"¹

4. نتائج وانتقادات نموذج سولو-سوان: من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي،

حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصيصات اقتصادها، ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصادها في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها Y و K قيم يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين الدخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل ما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل الادخار في الاقتصاد الفقير هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبياً بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق². لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادية إلا أنه لم يخلو من انتقادات والتي كان من أهمها³:

✓ إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.

✓ أهمل سولو مدى تأثير التغيير التكنولوجي وأبقاه كمتغير خارجي رغم أهميته الكبيرة.

¹ -Ghazi boulila. Mohamed trabelsi, , op-cit, p 30.

² خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

- ✓ افتراض النموذج لتمثيل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- ✓ افتراض الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

5. نقد نموذج روبرت سولو:

- تعرض نموذج سولو إلى مجموعة من الانتقادات وأهمها¹:
- ✓ إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- ✓ أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛
- ✓ افتراض النموذج لتمثيل السلع وهذا غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛
- ✓ افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة وهذا أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان النامية.

¹ إسماعيل مجد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 117.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (نمو صفر)، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم¹. ومن منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد والتي سميت بالنظرية الجديدة للنمو، وعليه فعدم التقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد الإنتاج ومنه فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأجل، وإن مثل هذا النمو يكون داخليا². وبذلك تعرضت النظريات الكينزية والنيوكلاسيكية للعديد من الانتقادات من طرف بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم لوكاس وبارو، وذلك لقصورها وضعفها في تحليل مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل حيث تركز على نوع واحد ألا وهو تراكم رأس المال المادي، وأيضا لعدم قدرتها على تفسير التفاوت في معدلات النمو بين الدول النامية، هذا القصور أدى إلى بروز نظريات النمو الداخلي حيث ترى هذه النظريات للنمو عدة مصادر (رأس المال المادي، المعرفة، رأس المال البشري، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي)، حيث يوجد عدة اختلافات بين هذه النظريات الحديثة ونظريات النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي ونوجزها في ثلاث عوامل³:

✓ إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الانتاج الكلي وتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، وذلك بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري على حد سواء تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛

✓ نظرية النمو الداخلي تبحث عن تحليل تفسير الزيادة في عوائد الحجم واختلاف نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 155.

- ✓ تلعب التكنولوجيا دوراً أساسياً في هذه النماذج أما في النظرية النيوكلاسيكية فهي تعد متغيراً خارجياً.
 - ✓ وتقوم نظرية النمو الداخلي على العديد من الفروض الأساسية يمكن أن نوجزها فيما يلي¹:
 - ✓ حدوث التغيير التكنولوجي من داخل النموذج الاقتصادي مثلاً بواسطة تراكم المعرفة (رومر 1986) أو تراكم رأس المال البشري (لوكاس 1988)، ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي يأتي من الأشياء التي يقوم بها الأفراد وليس مجرد دالة في الزمن؛
 - ✓ يعد ثبات العائد لرأس المال هو الافتراض الأساسي للنظرية الحديثة للنمو النابع من الداخل، وذلك خلافاً للنظرية النيوكلاسيكية التي إفتترضت تناقص العائد بالنسبة لرأس المال، كما تفترض أن الاستثمار في رأس المال البشري يرفع من الانتاجية الفردية للعامل (الأثر الداخلي) ويؤدي إلى زيادة إنتاجية جميع عوامل الإنتاج الأخرى (الأثر الخارجي)، أي أن الأثر الموجب لتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب أكبر من تناقص العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال المادي، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابتاً عبر الزمن ويحقق النمو طويل الأجل؛
 - ✓ اعتبار الاكتشافات والتكنولوجيا عوامل إنتاج غير تقليدية تختلف عن عوامل الإنتاج الأخرى، فقد أطلق رومر عليها عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام وهي تشبه في ذلك السلع العامة وهي مستبعدة جزئياً؛
 - ✓ فرضية سيادة المنافسة الكاملة تكون غير صحيحة؛
 - ✓ التقدم والمعرفة هي ناتج الإنفاق على البحث والتطوير وهي أيضاً ناتج عملية التعلم أثناء العمل لإنتاج سلع جديدة أو للإنتاج بأساليب جديدة وعمل تحسينات مستمرة في التصميمات وفي التقنيات، وهي بذلك عملية تراكمية واحتمالات نجاح البحث والتطوير لأي منشأة يكون متناسباً مع حجم العمالة المؤهلة التي تعمل في المعامل.
- وسنقوم بعرض نماذج النمو الداخلي من خلال التطرق إلى ثلاث نماذج أساسية على التوالي:

المطلب الأول: نموذج بول رومر

قدم الاقتصادي الأمريكي بول رومر (Romer 1986) نموذجاً بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي للنمو في الأجل الطويل، ليشرح كيف ولماذا تشهد البلدان الأكثر تقدماً في العالم نمواً على عكس النماذج القديمة التي قامت بدراسة النمو على دول معينة فقط، ويقوم هذا النموذج بتحليل ظاهرة النمو في جميع البلدان المتقدمة

¹ نوري حاشي، مرجع سابق، ص 150.

ككل، واعتمد نموذج رومر على التغير في الانتاج الذي يحدث من داخل النموذج ويتحقق في الأجل طويل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية لتعظيم الربح، ويوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين وهما مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه الذي ينتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة، ويرى رومر أن التقدم التقني يحدث نتيجة البحث والتطوير وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي هو متغير داخلي تتحدد قيمته ضمن النموذج.

أولا : افتراضات نموذج رومر : قام نموذج رومر على مجموعة من الإفتراضات أهمها¹:

- المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس؛

- المعرفة التكنولوجية تولد وفرة خارجية؛

- كل السلع الوسيطة تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر؛

- في الاقتصاد ثلاث قطاعات هم : قطاع البحث وقطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية.

1- قطاع البحث: ويستخدم فيه رأس المال البشري ورصيد المعرفة لإنتاج معرفة جديدة والتغير التكنولوجي الذي

يعتمد على كمية المكتشفات العلمية، ويفترض رومر معادلة تراكم المعارف على النحو التالي²:

$$\dot{A} = k L_A A$$

حيث أن k ثابت يمثل فعالية البحث والتطوير.

وينمو معدل تراكم المعارف بمعدل g_A الذي يعطى بالعلاقة التالية :

$$g_A = k L_A$$

2- قطاع إنتاج السلع الوسيطة : هذا القطاع يستخدم فيه التصميمات التي ينتجها قطاع البحث إضافة إلى

الإنتاج المدخر، وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الانتاج المعمرة والتي تستخدم في إنتاج السلع النهائية، وينتج هذا

القطاع بضائع رأسمالية وتستهلك في ذلك الاختراعات والمكتشفات العلمية للقطاع الأول.

3- قطاع إنتاج السلع النهائية: هذا القطاع يستخدم فيه كل من العمل ورأس المال البشري و سلع الإنتاج المعمرة

لإنتاج السلع النهائية، ويتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات والمؤسسات المنتجة للبضائع النهائية والتي

تعتبر في النهاية بمثابة بضاعة واحدة Y نفترضها متجانسة .

وتكون دالة الإنتاج على الشكل التالي³ :

¹ محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 07، 2014، ص 14.

² Charles I.Jones **Macroeconomics**, Third edition, W.W. Norton company, United States of America, 2014, P 144.

³ Charles I.Jones, **introduction economic growth**, First edition, W.W. Norton company, United States of America, 1998, P 90.

$$y = k^\alpha (A l \gamma)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن :

Y : تمثل إنتاج.

K : تمثل رأس المال.

L : تمثل العمل المنفذ.

A : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة .

وأما بالنسبة لمعادلات تراكم رأس المال والعمال هي مماثلة لتلك التي في نموذج سولو، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots(2)$$

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(3)$$

ويحدث التوازن عندما ينمو كل من نصيب العامل من الناتج ونصيب العامل من رأس المال ومعدل مستوى التقدم التقني بنفس المعدل g .

$$g_y = g_k = g_A$$

أي أن:

و يكون معدل نمو نصيب العامل من الناتج ومن رأس المال هو: $g_y = g_k = g_A = \phi L_A$

أما معدل نمو الناتج ورأس المال فهو: $g_Y = g_K = g_A + n = \phi L_A + n$

ثانيا - خصائص نموذج رومر:

يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها في مايلي¹:

- ✓ وفورات خارجية متولدة عن المعرفة الفنية وتتحقق إما عن طريق الاستثمار في إحدى الشركات مما يزيد من إنتاجيتها وإما عن طريق رأس المال التي تتولد عنه؛
- ✓ الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهذا هو جوهر الاختلاف بين النموذج رومر وسولو؛
- ✓ التأثير الدائم لأزمات على معدل النمو ومساره وذلك بسبب تأثير مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل المدى حتى مع استعادة التوازن.
- ✓ وجود ثلاث حالات للنمو:

¹ إسماعيل مُجَّد بن قانة، مرجع سابق، ص 141.

○ مرونة إنتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من واحد، وهنا يتوقف النمو في الأجل الطويل.

○ مرونة إنتاج المعرفة الكلية تساوي واحد، وهنا يكون معدل النمو الاقتصادي ثابت (نمو متوازن).

✓ مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد وهنا معدل النمو في تزايد مستمر.

ثالثاً- نقد نموذج رومر: تعرض نموذج رومر (النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) إلى انتقادين هاميين ونلخصهما في ما يلي:¹

✓ **الانتقاد الأول:** وهو متعلق بنظرة النموذج إلى رأس المال البشري، فالاعتماد على كمية رأس المال البشري لا يصلح في كل الحالات (حالة تقهقر الولايات المتحدة الأمريكية أمام بعض منافسيها أصغر منها كألمانيا واليابان)، وافترض النموذج ثبات مخزون رأس المال البشري غير صحيح، فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع كبير لمعدل النمو الاقتصادي؛

✓ **الانتقاد الثاني:** وهو متعلق بفكرة الإحلال التي تجاهلها النموذج، فتجديد المخزون السلعي في الواقع لا يؤدي إلى إلغاء المخزون القديم إذ تبقى كذلك من السلع الجديدة وهو ما يعني تزايد غير محدود وهذا يناهض فرضية شومبيتر المتعلقة بالهدم البناء (أي السلع الجديدة تؤدي إلى هجران السلع القديمة).

ومجمل القول أن نموذج النمو لـ"رومر" هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية إلى تعظيم الربح.²

المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس

ركز روبرت لوكاس (R.Lucas-1988) في نموذجه الخاص بالنمو الاقتصادي على تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية كمحرك للنمو، وقام لوكاس بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وتدريبهم وتكوينهم وبالتالي تكون دالة الإنتاج بما نوعين من مدخلات وهما: مخزون رأس المال

¹ نوري حاشي، مرجع سابق، ص 152-153.

² اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المادي، وتراكم العمل الفعال، وما يميز هذا النموذج أن لو كاس جعل رأس المال البشري متغير داخلي على العكس من رأس المال المادي. ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية¹:

- ✓ الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مخصص لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري؛
 - ✓ لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N ؛
 - ✓ الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقاً من نفسه، وكل عون مهما كان مستواه هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال؛
 - ✓ دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.
- من خلال الفرضيات نلاحظ أن الاقتصاد في هذا النموذج حسب لو كاس يتكون من قطاعين، قطاع الأول هو قطاع إنتاج البضائع انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري (u) وهذه العملية الإنتاجية تحكمها تقنية دالة الإنتاج لكوب دوغلاس والتي تكون على الشكل²:

$$y = Ak^\alpha (uh)^{1-\alpha} \bar{h}^\mu \dots\dots\dots(1)$$

$$A > 1, 0 < \alpha < 1, \mu \geq 1$$

حيث لدينا :

y : يمثل إنتاج لكل عامل؛

k : يمثل رأس المال لكل؛

u : يمثل الوقت الذي يأخذه العامل لإنتاج السلعة؛

h و h : مخزون رأس مال البشري للعامل؛

β : نسبة مساهمة رأس المال في الناتج؛

μ : مقدار تأثير مستوى الرأس المال البشري على عملية الانتاجية.

أما القطاع الثاني فهو قطاع يهتم بتكون رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ($1-u$) ويكون وفقاً

$$\dot{h} = \delta [1-u(t)]h_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن:

\dot{h} : مقدار التغير في رأس المال البشري؛

¹ محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص 15.

² Christopher D. Carroll, **The Lucas Growth Model**, Johns Hopkins University, United States of America, 2017, P 1.

³ Christopher D. Carroll, op-cit, P 1.

h : يمثل مخزون رأس المال البشري لكل فرد؛

δ : ثابت يعبر عن إنتاجية رأس المال البشري؛

$1-u(t)$: الوقت المنفق للتكوين والتدريب.

وتتميز دالة رأس المال البشري بخاصية ثبات الغلة بالنسبة لـ \dot{h} وهي أساسية في هذا النموذج للوصول إلى النمو الداخلي، وتتميز أيضا بأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

وقد أستخلص لوكاس من نموذجيه نتيجتين مهمتين¹:

✓ الأولى تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن وجود وفورات خارجية إيجابية

(كما في رومر)، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا من معدله المتوازن

الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية؛

✓ الثانية هي أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره

حيث سيظل دائما في وضع نمو أفضل من غيره، مما يعني أن النموذج يأخذ بعين الاعتبار

استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول.

وفي الأخير يمكن القول أن حدوث النمو الذاتي حسب لوكاس يركز على رأس المال البشري، حيث إن

إلغاء فرضية تناقص الإيرادات الحدية لتراكم رأس المال البشري يعتبر دعامة للنمو الداخلي، ويرى أنه يكفي أن

تكون عوائد الحدية لرأس المال البشري ثابتة حتى يحدث نمو طويل الأجل، أما إذا كانت متزايدة (حيث كلما زاد

مستوى رأس المال البشري زادت معه الإنتاجية وبالتالي زاد التفاوت في الإنتاجية الحدية) يؤدي ذلك إلى حدوث

نمو عميق .

المطلب الثالث: نموذج بارو

قدم بارو (BARRO) سنة 1990 نموذجه الذي بين فيه أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو

الداخلي ، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض

الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها

منافسين وليست وحيدة وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل

¹ إسماعيل مُجَدِّد بن قانة، مرجع سابق، ص 141.

مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:¹

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot k_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \dots\dots(43)$$

حيث: y_i ، L_i ، k_i على التوالي هي الإنتاج، العمل ورأس المال للمؤسسة i ، $0 < \alpha < 1$ ، A مستوى التقدم التكنولوجي ثابت ، $1-\alpha$ مرونة الإنتاج

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، فيمكن كتابة دالة الإنتاج بالصيغة التالية:

$$Y = A \cdot L^{1-\alpha} \cdot k^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \dots\dots(44)$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ ، تفرض على كل المداخيل $T = \tau Y$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T = G$.

وتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن τ تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء المتبقي من الدخل في الادخار ، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\bar{K} = s(1-t) Y - \delta \bar{K} \dots\dots\dots(45)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي G ب τY :

$$Y = A \cdot L^{1-\alpha} \cdot k^\alpha \cdot \tau Y^{1-\alpha} \dots\dots\dots(46)$$

أو

$$Y = t \frac{1-\alpha}{a} A \frac{1}{a} K L \frac{1-\alpha}{a} \dots\dots\dots(47)$$

حيث: t, L, A تشكل ثوابت

ومن خلال المعادلات السابقة، وبفرض غياب النمو الديموغرافي يمكن كتابة معدل النمو لمحزون رأس المال كالتالي :

$$g_k = \frac{\dot{k}}{k} = s \left(1 - t \right)^{\frac{1-\alpha}{a}} \frac{1}{A^{\frac{1}{a}}} K L^{\frac{1-\alpha}{a}} - \delta \dots\dots\dots(48)$$

وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة ، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة. وحسب نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخاري و ثابت ، حيث أنه بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فان توازن السوق يكتب حسب المعادلة التالية:

¹ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص21.

$$Y = C + I + G = C + K' + \delta K + G \dots\dots\dots (49)$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي :

$$C = (1-S).(1-t)Y \dots\dots(50)$$

والتوازن بالنسبة لسوق السلع يكون :

$$C = (1-S).(1-t)Y + K' + \delta K + G \dots\dots(51)$$

أي أن:

$$s(1-t)Y = K' + \delta K \dots\dots\dots(52)$$

إذن هناك معدل ضريبة مثالي يرفع معدل النمو، ويمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{k}/K)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{a}} + \frac{1-\alpha}{a} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{a}-1} \right] SA^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} = \dots\dots\dots (53)$$

ومنه يكون:

$$t = \frac{1-\alpha}{a} (1-t) \dots\dots(54)$$

إذا نستنتج مما سبق أن لمعدل الضريبة اثرين متضادين بالنسبة لكل من الإنتاج والاستهلاك، ما يستوجب تحقيق المعدل الأنسب لتحقيق النمو ، بحيث أن الضريبة تعتبر كمورد أساسي للنفقات العمومية بحيث كلما زاد هذا الأخير ، زاد حجم الاستثمار الذي ينعكس بدوره بالإيجاب على النمو الاقتصادي .

المطلب الرابع: نموذج ريبيلو

يعتبر نموذج AK S,Rebello سنة 1991 لريبيلو ومن أبسط نماذج النمو الداخلي والتي يكون فيه للسياسات الاقتصادية تأثير على معدل النمو الطويل الأجل ويعتبر بديلا للنموذج نيوكلاسيكي "نموذج سولو"، ويلغي هذا النموذج فرضية الإنتاجية الحدية المتناقصة ويعتبر الناتج الكلي هو دالة خطية من رأس المال المادي، وتتميز هذه الدالة بتراكم رأس المال المادي فيها بشكل مستمر دون معاناة من تناقص عوائد رأس المال، وافترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها¹:

- ✓ غياب المردودية المتناقصة لرأس المال؛
- ✓ رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج؛
- ✓ رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين؛

¹ محمد الناصر حميدانو، مرجع سابق، ص 13.

✓ تراكم رأس المال لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

إن الطريق المفيد والواضح للفرقة بين نظرية النمو الداخلي والنظريات النيوكلاسيكية هو أن نتعرف على العديد من نظريات النمو الداخلي، ويفترض رويبلو في نموذج دالة إنتاج ثابتة الغلة والتي نستطيع أن نعبر عنها

$$y = AK \quad \text{و} \quad K = SY$$

حيث أن:

y : تمثل الإنتاج.

K : يمثل رصيد رأس المال الموسع (مادي وبشري).

A : يمثل ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

S : معدل الادخار.

وتكون معادلة تراكم مخزون رأس المال في نفس صيغة المعطاة في نموذج سولو وهي على الشكل¹:

$$\dot{K} = sY - \delta K = sAK - \delta K = (sA - \delta)K \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن s هو معدل الادخار و δ هو معدل الإهلاك، ويفترض هذا النموذج أن النمو السكاني

ثابت كما في نموذج سولو. وبقسمة المعادلة رقم (2) على K يصبح لدينا :

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (3)$$

ولدينا من المعادلة رقم (1) $A = \frac{Y}{K}$ وبتعويضها في المعادلة رقم (3) نحصل على معدل نمو رأس المال كما

$$\frac{\dot{K}}{K} = As - \delta \quad \text{يلي} :$$

وبتعويض المعادلة رقم (3) في المعادلة رقم (2) نحصل على :

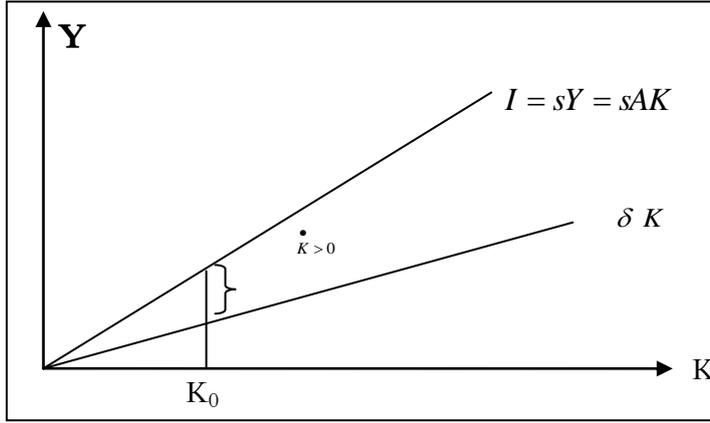
$$\dot{Y} = A\dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K)$$

وبقسمة المعادلة على Y نتحصل على معادلة النمو كالتالي: $g_y = \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta$

من المعادلات السابقة نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج .

¹ Ali RAAD, The effect of institutions and governance on economic growth with a reference to the case of algeria over the period 1970-2000 , thèse de doctorat, université d'Alger, 2006, P 82.

شكل رقم (2-6) : التمثيل البياني لنموذج AK



Source : Manfred Gärtner, **Macroeconomics**, Second Edition, Pearson Education, United States of America, 2006, P 282.

يمثل المستقيم δK مقدار الاستثمار المطلوب لتعويض رأس المال المستهلك، أما المستقيم sY الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، كما أن Y دالة الخطية في K وبالتالي المنحنى عبارة عن خط، وهي واحدة من الخصائص الأساسية للنموذج AK ، ونلاحظ عند النقطة K_0 يكون الاستثمار أكبر من الاستهلاك رأس المال عندها يكون النمو إيجابياً، وعلى يمين نقطة K_0 فإن إجمالي الاستثمار يكون أكبر بكثير الاستهلاك رأس المال، ونتيجة لذلك فإن مخزون الرأسمالي ينمو إلى أجل غير مسمى والنمو لا يتوقف أبداً.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم له إذ يعبر عن التغير أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وتقدم المجتمعات، ثم تطرقنا إلى أهم المحددات الأساسية للنمو والمتمثلة في كل من تراكم رأس المال المادي والرأس المال البشري والتطوير والابتكار، ثم تطرقنا إلى النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية حيث تختلف هذه المدارس الاقتصادية في شرح العوامل المحددة لدالة النمو الاقتصادي، وهذا يتضح من خلال التباينات في الآراء والتفسيرات لرواد هاته المدارس، حيث رأى رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم آدم سميث أن النمو الاقتصادي محدود وتنبأ بحدوث الكساد الاقتصادي واعتمد في تحليله على جانب العرض وأهل الطلب، أما روبرت مالتس فعرف بنظريته التثاؤمية حيث اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية على عكس الدخل الذي يتزايد بمتتالية حسابية كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى حدوث انفجار سكاني، أما ماركس في نظريته يتفق مع جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو وتنبأ ماركس بزوال الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها، ومواصلة الأبحاث كينز اعتمد كل من هارود ودومار على دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في بناء نموذجهم، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج الذي قدمه سولو القائم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج وثبات الغلة الحجم، ولكن النظريات السابقة تعرضت إلى جملة من الانتقادات من طرف بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم لوكاس وبارو، وذلك لقصورها وضعفها في تحليل مصادر النمو الاقتصادي الطويل الأجل حيث تركز على نوع واحد ألا وهو تراكم رأس المال المادي.

الفصل الثالث

تمهيد

يُعتبر الاقتصاد القياسي أسلوب من الأساليب الحديثة في التحليل الاقتصادي التي أخذت اهتماما كبيرا خاصة منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، ويهتم بالتقدير الكمي والإحصائي للعلاقات بين المتغيرات التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية الموجودة ضمن سياق النظريات الاقتصادية، وتستعين في ذلك بالعلوم الأخرى خاصة الرياضيات والاحصاء، حيث يتم القيام بعملية التقدير واختبار الفرضيات من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة وبلورتها في شكل نتائج، التي من شأنها أن تساعد متخذي القرارات في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية في المستقبل.

وبناء على النماذج القياسية ومن خلال هذا الفصل، سنحاول الإجابة عن الإشكالات الرئيسية لهذه الدراسة المتمثل في تحديد التأثير الذي يُخلفه التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة التي شهدت فيه الجزائر إصلاحات اقتصادية عميقة، ولقياس هذا الأثر سنستخدم الطرق القياسية والاحصائية والمناهج الحديثة في السلاسل الزمنية، حيث نقوم بتحديد متغيرات الدراسة الملائمة، ثم نقوم باختيار النموذج المناسب للدراسة، وللقيام بعملية التقدير سنحاول دراسة استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، لتُحدّد على أساسها النماذج القياسية الملائمة للتقدير، ولإبراز أهم ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل ارتأينا أن نُقسمه وفق ثلاث مبحثين رئيسيين جاءت كالتالي :

❖ المبحث الأول الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP؛

❖ المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP

سنتطرق في هذا المبحث إلى التحليل بطريقة المركبات الأساسية ACP حيث تعد هذه الطريقة من أبسط طرق التحليل الإحصائي المتعدد كما أنها تتناسب مع هذه المتغيرات لأنها ذات طبيعة كمية، وسنقوم بتطبيق هذه الطريقة على الدول التي تطرقنا إليها سابقا في الفصل الثالث وهي الجزائر والسعودية والإمارات والكويت وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018 أما المتغيرات المستعملة فهي كالتالي:

- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز LPIB

- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز له بـ LG

- لوغاريتم المعروض النقدي ويرمز له بـ LM

- لوغاريتم التضخم ويرمز له بـ LINF

تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك العالمي

المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول بيانات الجزائر المتكون من 4متغيرات و39 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

جدول رقم (3-1): قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية(الجزائر)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Lpib	39	30.030	0.320
LM	39	28.042	1.654
LG	39	28.292	0.374
Linf	39	1.789	0.937

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الجدول 21 أن المتغيرين LPIB و LG لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهم تعتبر الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LINF و LM يحوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهم تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار.

2- دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول (2-3): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الجزائر)

Variables	Lpib	LM	LG	Linf
Lpib	1	0.981	0.981	- 0.456
LM	0.981	1	0.973	- 0.488
LG	0.981	0.973	1	- 0.457
Linf	- 0.456	- 0.488	- 0.457	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

إن عناصر المصفوفة في الجدول أعلاه تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي بذلك توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج وسوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين لوغاريتم الناتج المحلي مع باقي المتغيرات حيث نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع المتغيرات LM , LG موجبة أي أن هذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في حين أن معامل الارتباط مع المتغير LINF سالب أي أن لهذا المتغير تأثيرا سلبيا على الناتج المحلي

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.98
- المتغير LM له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.98
- المتغير LINF له ارتباط متوسط وسالب مع المتغير LPIB بقيمة -0.45

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور: تشير القيم الذاتية إلى حجم التباين المفسر في المتغيرات

من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عملي والجدول التالي يبين القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عملي:

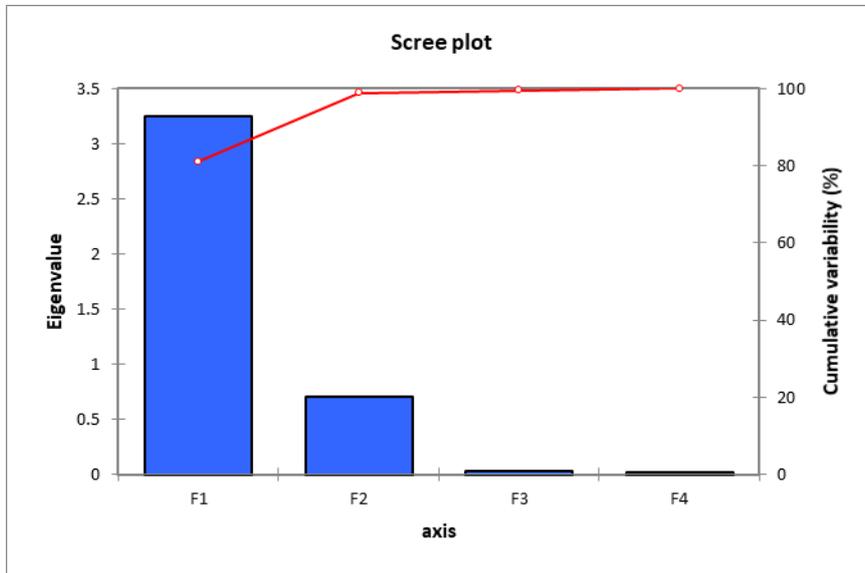
جدول (3-3): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الجزائر)

	F1	F2	F3	F4
القيم الذاتية	3.248	0.710	0.026	0.016
النسبة المئوية من التشتت الكلي	81.199	17.744	0.650	0.407
نسب تجميعية	81.199	98.943	99.593	100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

أما التمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

شكل (3-1): التمثيل البياني للقيم الذاتية (الجزائر)

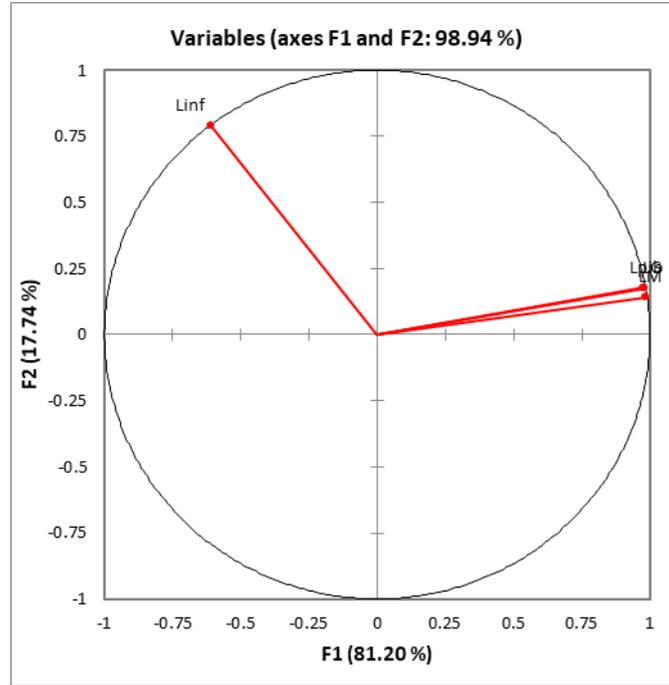


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 81.19% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 3.248$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 17.74% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.71$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 98.94% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

4- التمثيل البياني للمتغيرات:

الشكل (3-2): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)



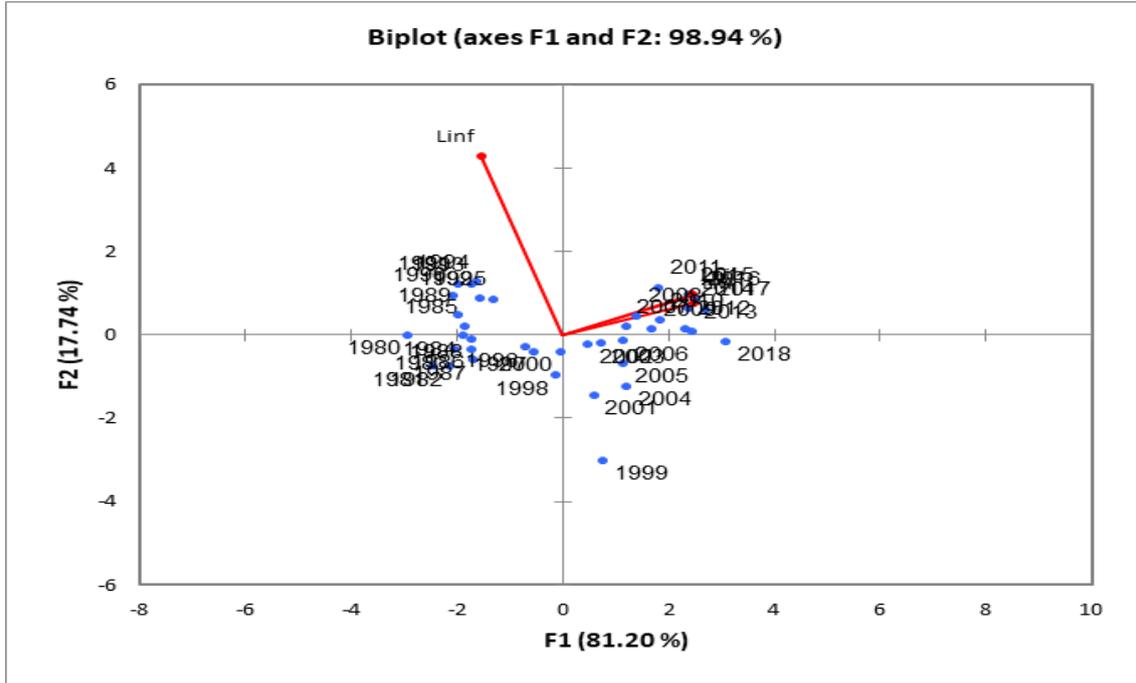
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

توضح لنا دائرة الارتباطات العلاقة بين المتغيرات مع بعضها البعض وذلك من خلال المسافة فيما بينها، والعلاقة بين المتغيرات والمحاور من خلال موقع هذه المتغيرات من محيط الدائرة حيث كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان تمثيلها جيدا أما إذا اقتربت من المركز فهي سيئة التمثيل، حيث نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB، LG، LM لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فله ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB، LG، LM ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغير LINF فله علاقة عكسية مع بقية المتغيرات.

5- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة:

شكل (3-3): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الجزائر)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم 2001 إلى 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، وبإحداثيات سالبة هم 1980 إلى سنة 1998 ، أما الفرد 1999 فله ارتباط قوي وسالب مع المحور الثاني، في حين بقية الأفراد تمثلهم سيء على هذا المستوى لقرهم من المبدأ.

كما أن المتغيرات LM ، LG ، LPIB تأخذ أكبر القيم في السنوات من 2010 إلى 2018 (أي في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول) وتأخذ أقل القيم في السنوات من 1990 إلى 1998 (أي في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول)، وذلك لأن هذه المتغيرات لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تحسنت وارتفعت في السنوات من 2010 إلى 2018 بينما كانت منخفضة في السنوات من 1990 إلى 1999.

المطلب الثاني: دراسة حالة تونس

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بمصر المتكون من 4 متغيرات و39 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

جدول رقم (3-4): قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدات	المتغيرات
0.513	28.151	39	Lpib
1.582	26.322	39	LM
0.469	25.901	39	LG
0.643	2.292	39	Linf

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المتغيرين LPIB و LG لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهما هي الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LM و LINF يجوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهما تتصف بعدم الاستقرار.

2- دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

جدول (3-5): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (تونس)

Variables	Lpib	LM	LG	Linf
Lpib	1	0.995	0.993	-
LM	0.995	1	0.995	-
LG	0.993	0.995	1	-
Linf	-	-	-	1
	0.192	0.176	0.259	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

بالنظر إلى العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات في الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع باقي المتغيرات موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في تونس.

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.993

- المتغير LM له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.993

- المتغير LINF له ارتباط ضعيف وسالب مع المتغير LPIB بقيمة 0.192

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

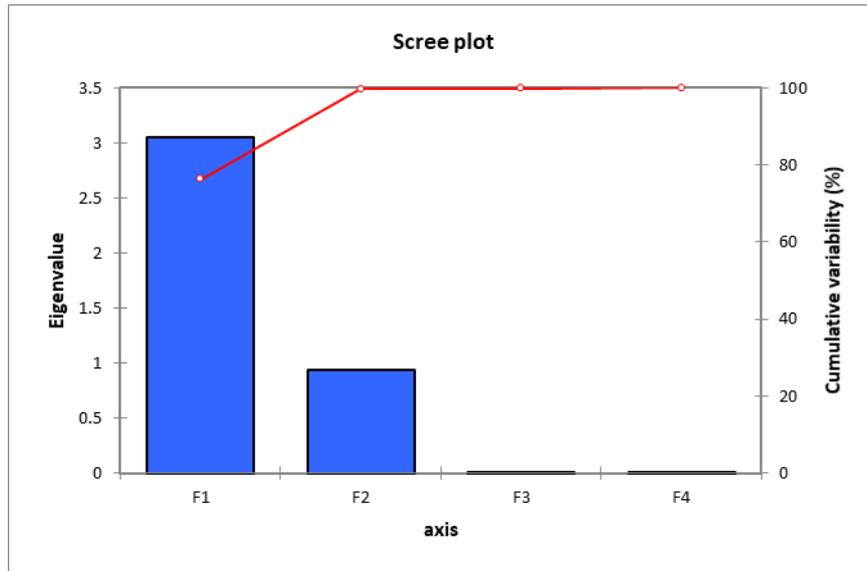
جدول (3-6): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (تونس)

	F1	F2	F3	F4
القيم الذاتية	3.248	0.710	0.026	0.016
النسبة المئوية من التشتت الكلي	81.199	17.744	0.650	0.407
نسب تجميعية	81.199	98.943	99.593	100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

والتمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

شكل (3-4): التمثيل البياني للقيم الذاتية (تونس)

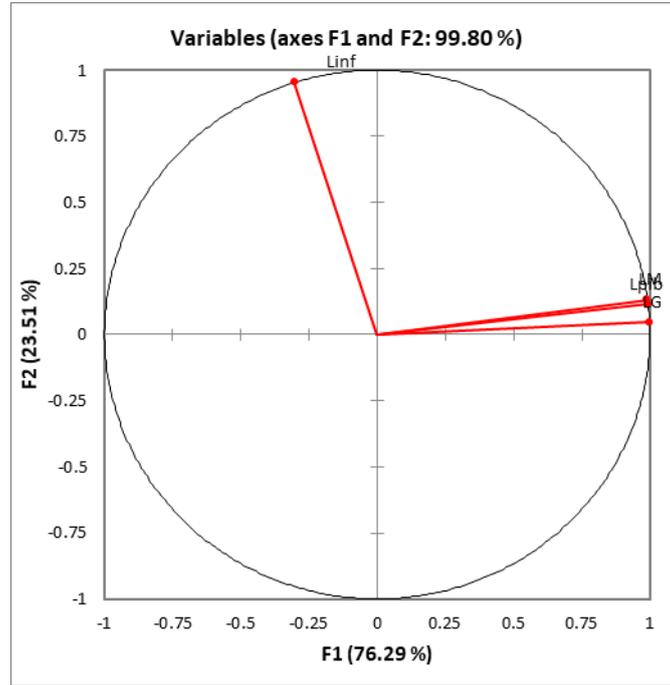


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 76.29% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 3.052$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 23.50% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_1 = 0.94$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 92.94% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

4- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل (3-5): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة تونس)

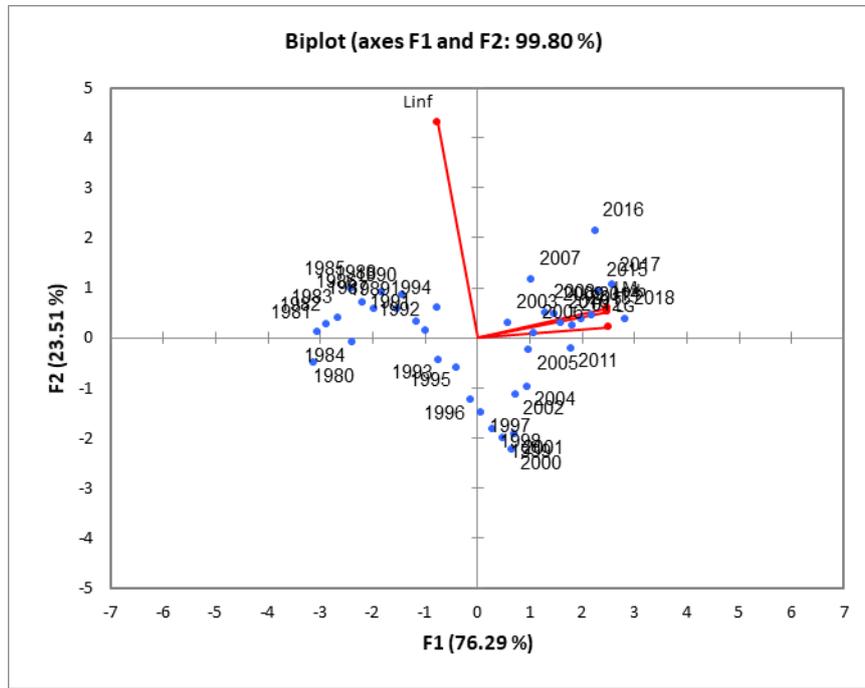


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB، LG، LM لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB، LG، LM ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغير LINF فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

5- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل (3-6): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة تونس)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول ويحدثيات موجبة هم 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 ويحدثيات سالبة هم من سنة 1980 الى سنة 1994 أما بقية الأفراد فإن تمثيلهم سيء لقرهم من المبدأ. كما أن المتغيرات LM، LG، LPIB والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المطلب الثالث: دراسة حالة مصر

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بمصر المتكون من 39 متغيرات و39 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

جدول رقم (3-7): قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر)

Variables	Lpib	LM	LG	Linf
Lpib	1	0.995	0.993	- 0.192
LM	0.995	1	0.995	- 0.176
LG	0.993	0.995	1	- 0.259
Linf	- 0.192	- 0.176	- 0.259	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المتغيرين LPIB و LG لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهما هي الأكثر استقرارا في حين أن المتغير LM و يجوز على أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتا وأن بياناته تتصف بعدم الاستقرار.

3- دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول (3-8): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (مصر)

Variables	Lpib	LM	LG	Linf
Lpib	1	0.995	0.993	- 0.192
LM	0.995	1	0.995	- 0.176
LG	0.993	0.995	1	- 0.259
Linf	- 0.192	- 0.176	- 0.259	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

بالنظر إلى العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات في الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع باقي المتغيرات موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في مصر.

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.995

- المتغير LM له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.993

- المتغير LINF له ارتباط متوسط وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.192

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

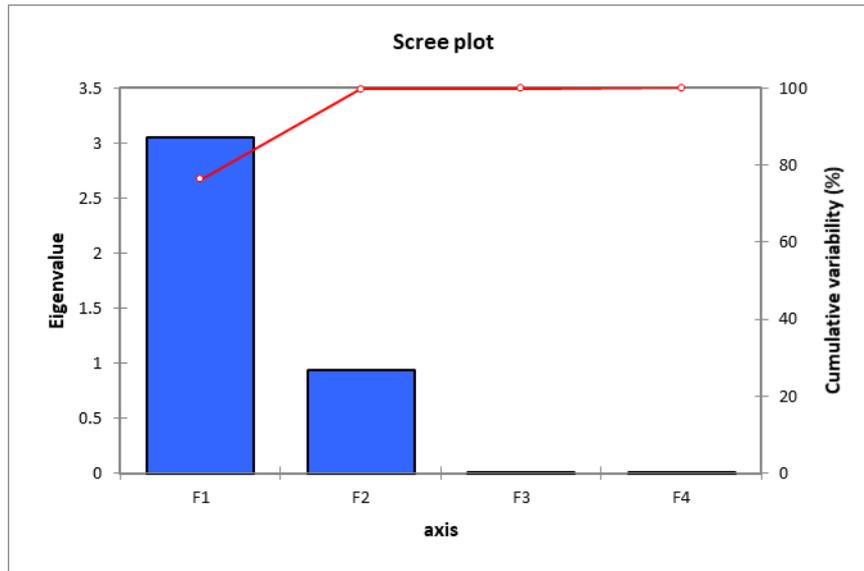
جدول (3-9): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (مصر)

	F1	F2	F3	F4
القيم الذاتية	3.052	0.940	0.006	0.002
النسبة المئوية من التشتت الإجمالي	76.292	23.508	0.155	0.045
نسب تجميعية	76.292	99.799	99.955	100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

والتمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

شكل (3-7): التمثيل البياني للقيم الذاتية (مصر)

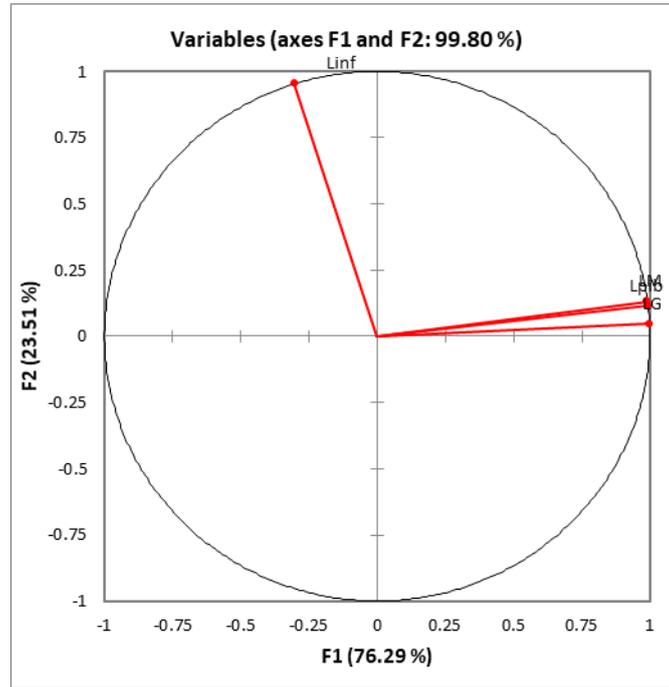


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول 26 والشكل 17 نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 76.29% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 3.052$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 23.50% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.94$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 99.8% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

4- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل (3-8): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة مصر)

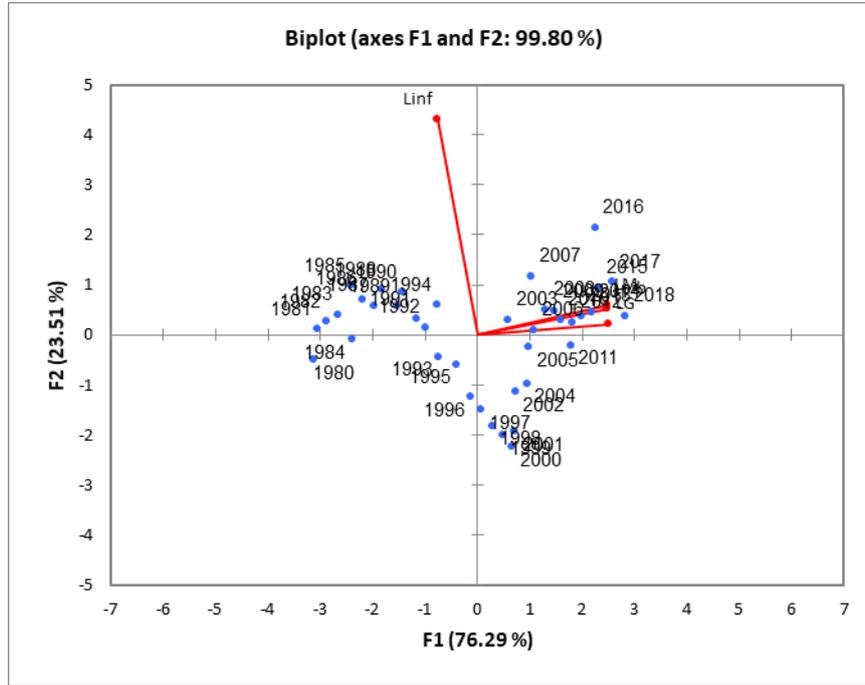


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB، LG، لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB، LG، ضعيفة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغير LINF فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

5- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

شكل (3-9): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة مصر)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم 2003 إلى 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، وبإحداثيات سالبة هم 1980 إلى 1990 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1995 ، 1996 ، 1998 ، 1999 ، أما بقية الأفراد فإن تمثيلهم سيء لقرهم من المبدأ.

كما أن المتغيرات LPIB ، LG ، والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المطلب الرابع: دراسة حالة السعودية

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بالسعودية المتكون من 4 متغيرات و39 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

جدول رقم (3-10): قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Lpib	39	28.039	0.359
LM	39	26.706	0.951
LG	39	24.800	0.646
Linf	39	1.588	0.550

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المتغير LPIB له أقل انحراف مما يعني أنه الأقل تشتتاً وهذا يدل على أن بياناته هي الأكثر استقراراً في حين أن المتغير LG LM يجوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتاً وأن بياناتهما تتصف بعدم الاستقرار.

3- دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

جدول (3-11): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (السعودية)

Variables	Lpib	LM	LG	Linf
Lpib	1	0.939	0.914	0.462
LM	0.939	1	0.966	0.340
LG	0.914	0.966	1	0.272
Linf	0.462	0.340	0.272	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

بالنظر إلى العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات في الجدول أعلاه موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي في السعودية.

- المتغير LM له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.939

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.914

- المتغير LINF له ارتباط متوسط وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.462

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

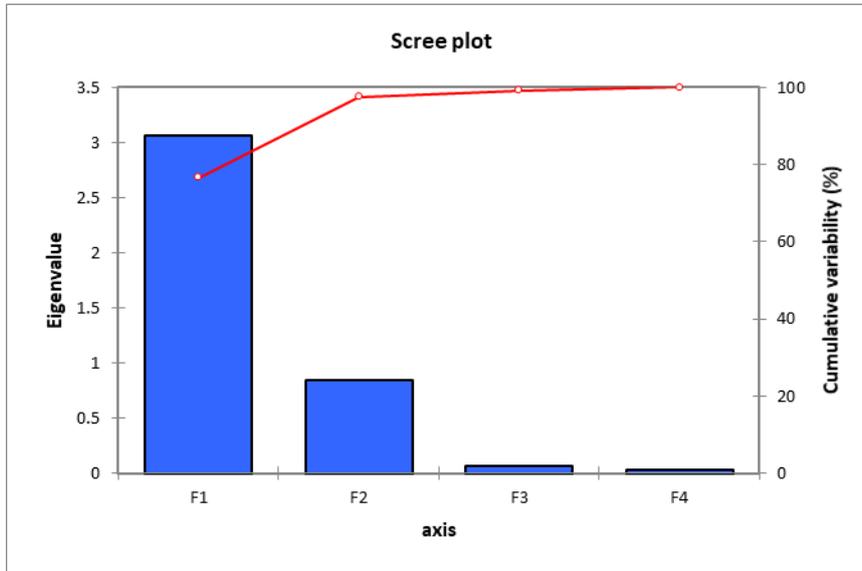
جدول (3-12): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (السعودية)

	F1	F2	F3	F4
القيم الذاتية	3.065	0.838	0.067	0.030
النسبة المئوية من التشتت الإجمالي	76.628	20.950	1.664	0.758
نسب تجميعية	76.628	97.578	99.242	100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

والتمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

شكل (3-10): التمثيل البياني للقيم الذاتية (السعودية)

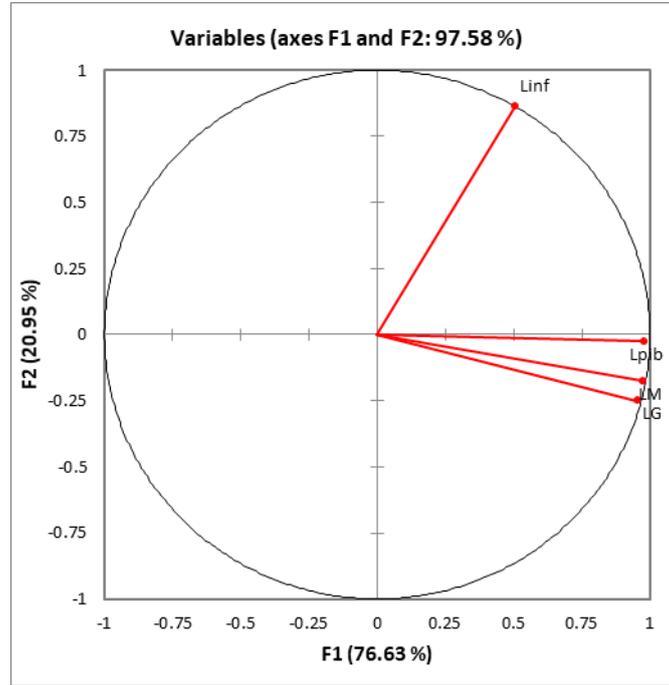


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 76.62% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 3.065$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 20.95% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.838$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 97.578% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوى الأول.

4- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل (3-11): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة السعودية)

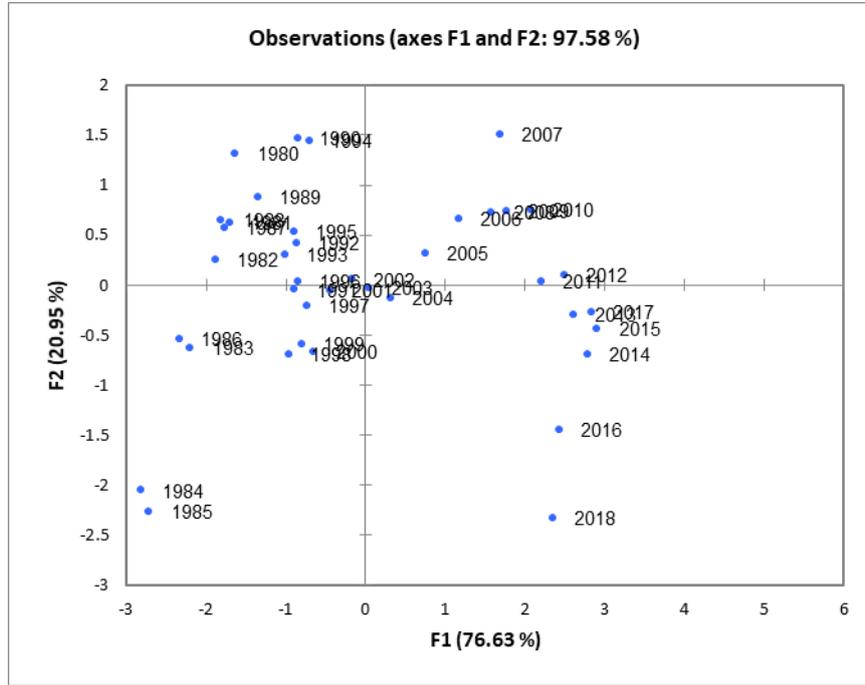


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB، LG، LM لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB، LM، LG، ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغير LINF فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

5- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

شكل (3-12): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة السعودية)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم 1982 إلى 1997 وبإحداثيات سالبة هم إلى 2004 إلى سنة 2015 ، أما بقية الأفراد فإن تمثيلهم سيء لقرهم من المبدأ. كما أن المتغيرات LM ، LG ، LPIB والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث دراسة قياسية لتفاعل السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس ومصر والسعودية وهذا خلال الفترة 1980-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: دراسة قياسية لحالة الجزائر

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2018 حول متغيرات اقتصادية مستمدة من منشورات وإحصائيات البنك الدولي، والتي تم اختيارها بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

1- صياغة النموذج وتحديد متغيرات الدراسة

تم صياغة النموذج كالآتي:

$$Lpib = \alpha + \beta_1 LM + \beta_2 LG + e_i$$

حيث أن:

➤ **Lpib**: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن النمو الاقتصادي

➤ **LM**: هو لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الواسع.

➤ **LG**: هو النفقات الحكومية

➤ **e_i**: يمثل الحد العشوائي.

2- دراسة استقراره السلاسل

نقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أيعامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة ان كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا هناك عدة اختبارات ومن أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey- Fuller سنة 1979، واختبار فلييس-بيرون

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقراره السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات ساكنة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار الناتج عنها ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-13): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIB	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-0.1456	-1.4998	0.2744
	Prob.	0.9367	0.5229	0.9738
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6831	-0.5840	-2.0853
	Prob.	0.7387	0.9743	0.5367
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7787	10.5606	4.5678
	Prob.	0.9981	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIB)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-3.6254	-4.7662	-4.9736
	Prob.	0.0099	0.0004	0.0002
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5751	-4.9284	-5.0082
	Prob.	0.0460	0.0016	0.0013
		**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6317	-2.0071	-3.7387
	Prob.	0.0961	0.0442	0.0004
		*	**	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIB	LM	LG
With Constant	t-Statistic	0.0013	-1.4072	0.1963
	Prob.	0.9528	0.5686	0.9688
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4933	-0.8337	-1.7124
	Prob.	0.8144	0.9532	0.7261
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.3587	9.0830	4.2064
	Prob.	1.0000	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIB)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-3.6729	-4.7681	-4.9708
	Prob.	0.0088	0.0004	0.0002
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6125	-4.9379	-4.9820
	Prob.	0.0424	0.0016	0.0014
		**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8864	-1.6526	-3.6601
	Prob.	0.0573	0.0923	0.0006
		*	*	***

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews10

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

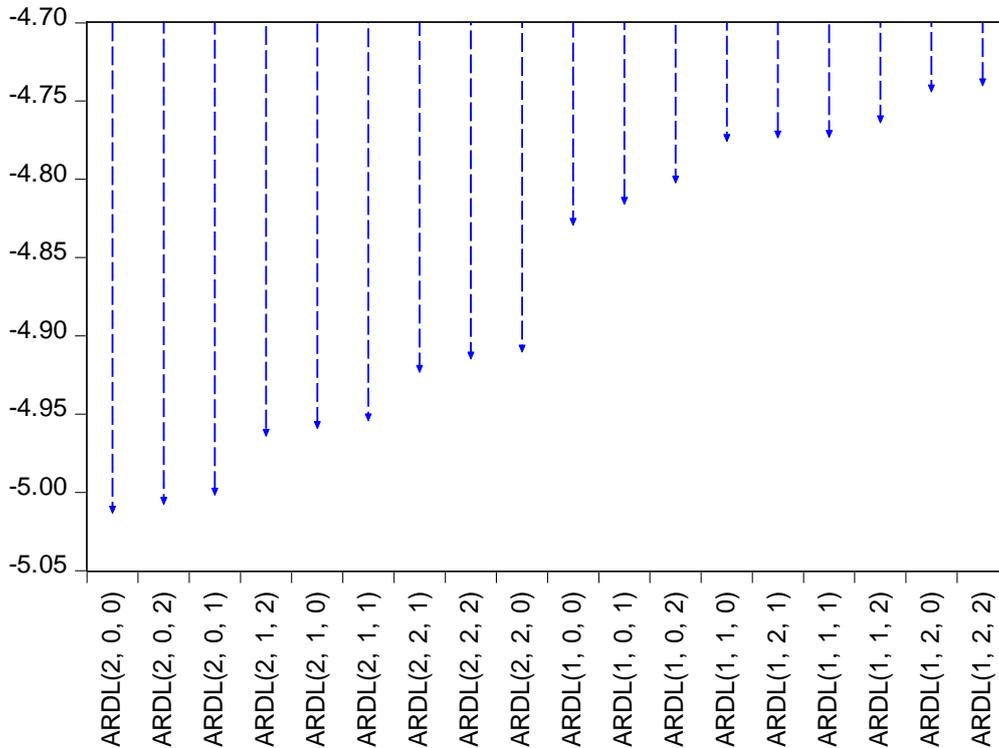
لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار ADF ;pp، وهذا لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC وSCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق حيث أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% ، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1).

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولاً تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

شكل رقم (3-13): درجة التأخير المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL (2.0.0)

جدول رقم (3-14): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.540698	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن المتغير التابع الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة المعروض النقدي والنفقات الحكومية هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%.

3-1 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL : نتائج تقدير نموذج ARDL (2.0.0) موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-15): تقدير نموذج ARDL (2.0.0)

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 05/08/22 Time: 20:06
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LMLG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	1.258997	0.155132	8.115636	0.0000
LPIB(-2)	-0.420750	0.143500	-2.932066	0.0062
LM	0.014500	0.009748	1.487474	0.1467
LG	0.075022	0.043434	1.727239	0.0938
C	2.339682	1.146633	2.040480	0.0496

R-squared	0.996726	Mean dependent var	30.05626
Adjusted R-squared	0.996317	S.D. dependent var	0.305774
S.E. of regression	0.018558	Akaike info criterion	-5.010768
Sum squared resid	0.011021	Schwarz criterion	-4.793076
Log likelihood	97.69920	Hannan-Quinn criter.	-4.934021
F-statistic	2435.381	Durbin-Watson stat	2.171628
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

-4 تقدير علاقة في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في

الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	0.089645	0.052023	1.723175	0.0945
LG	0.463803	0.225331	2.058316	0.0478
C	14.46452	4.965899	2.912770	0.0065

EC = LPIB - (0.0896*LM + 0.4638*LG + 14.4645)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاعل السياسة المالية والنقدية وذلك بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث نجد أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي والإنفاق الحكومي إشارتهما موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 بالمئة مما يدل على تأثيرها في لوغاريتم الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة أي وجود علاقة طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ أن معالم النموذج لها دلالة معنوية وهذا يدل ويؤكد على وجود علاقة في المدى الطويل.

5- تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير:

الجدول رقم (3-17): تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/08/22 Time: 20:09
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.420750	0.115599	3.639726	0.0010
CointEq(-1)*	-0.161753	0.036291	-4.457079	0.0001
R-squared	0.373373	Mean dependent var		0.027641
Adjusted R-squared	0.355469	S.D. dependent var		0.022103
S.E. of regression	0.017745	Akaike info criterion		-5.172930
Sum squared resid	0.011021	Schwarz criterion		-5.085853
Log likelihood	97.69920	Hannan-Quinn criter.		-5.142231
Durbin-Watson stat	2.171628			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير. كما نلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.16 وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 16.17% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

6- الاختبارات التشخيصية للنموذج

6-1 اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء

نستعمل هنا اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ونتائج هذا

الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-18): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.286632	Prob. F(2,30)	0.2910
Obs*R-squared	2.922973	Prob. Chi-Square(2)	0.2319

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي

تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2-6 اختبار تجانس التباين

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتأجه موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-19): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.150101	Prob. F(1,34)	0.7009
Obs*R-squared	0.158232	Prob. Chi-Square(1)	0.6908

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي

تنص على تجانس التباين.

3-6 اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-14): اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 05/08/22 Time: 20:14

Sample: 1980 2018

Included observations: 37

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.120	-0.120	0.5766	0.448
		2 0.071	0.057	0.7837	0.676
		3 0.148	0.166	1.7111	0.634
		4 -0.176	-0.150	3.0626	0.547
		5 0.029	-0.032	3.1000	0.685
		6 -0.001	0.003	3.1001	0.796
		7 0.204	0.271	5.0987	0.648
		8 -0.240	-0.255	7.9750	0.436
		9 -0.060	-0.174	8.1590	0.518
		10 -0.175	-0.263	9.7957	0.459
		11 -0.131	0.038	10.750	0.464
		12 -0.181	-0.281	12.637	0.396
		13 0.056	0.067	12.826	0.461
		14 -0.052	-0.201	12.992	0.527
		15 -0.089	0.132	13.507	0.563
		16 0.146	-0.016	14.970	0.527

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews 10

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=14.97$ وهي أقل من $Q_{table}=21.02$ نقبل

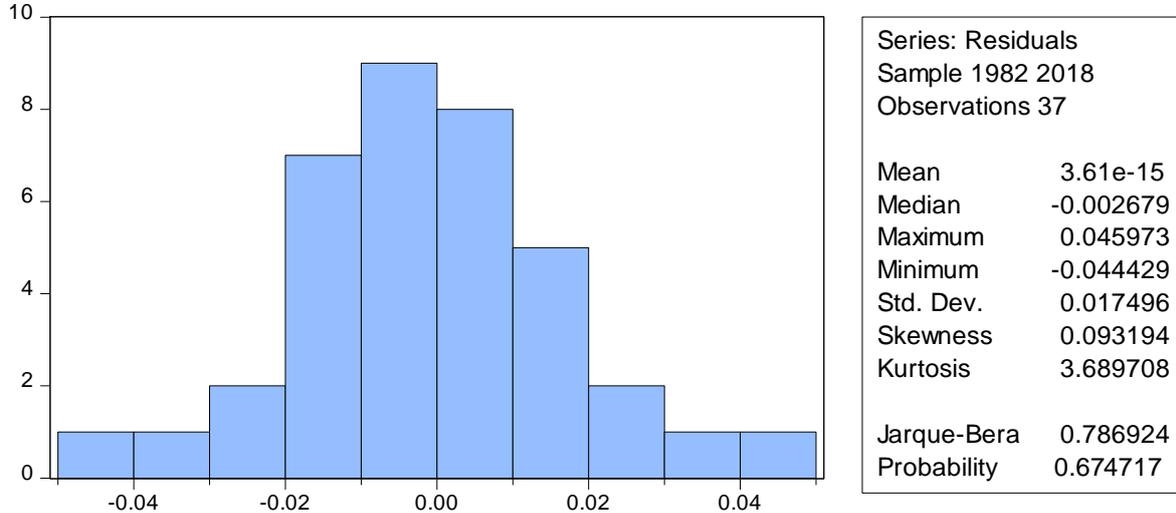
الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة

عن تشويش أبيض.

4-6 اختبار التوزيع الطبيعي:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-15): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Eviews 10.

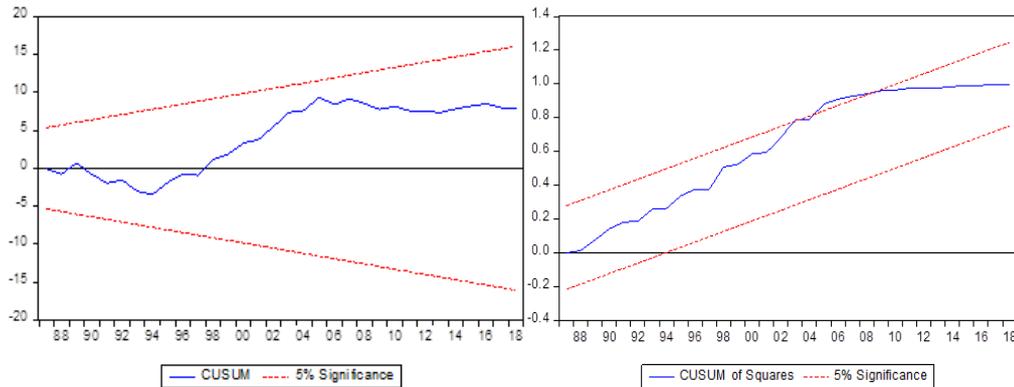
نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.78 وهي أقل من $\chi^2_{0.05,16} = 26.29$ عند مستوى

معنوية 5% وكذلك نلاحظ احتمالية الإحصائية 0.67 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

5-6 اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-16): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي للمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقى CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقى هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لحالة تونس

1- صياغة النموذج القياسي

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2018 حول متغيرات اقتصادية مستمدة من موقع البنك الدولي، وأما اختيار المتغيرات فقد تم بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقد تم صياغة النموذج كالآتي:

$$Lpib = \alpha + \beta_1 LM + \beta_2 LG + e_i$$

حيث أن:

➤ **Lpib** : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن النمو الاقتصادي

➤ **LM** : هو لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الواسع.

➤ **LG** : هو النفقات الحكومية

➤ **e_i** : يمثل الحد العشوائي.

2- دراسة استقراره السلاسل

نقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة ان كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا هناك عدة اختبارات ومن أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey-Fuller سنة 1979، واختبار فليبيس-بيرون

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقراره السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات ساكنة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار الناتج عنها ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-20): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIB	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-1.2751	-2.7213	-0.4241
	Prob.	0.6311	0.0798	0.8940
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5739	-3.3553	-2.4916
	Prob.	0.9749	0.0729	0.3301
Without Constant & Trend	t-Statistic	9.3035	13.8346	11.8502
	Prob.	1.0000	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIB)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-6.4268	-4.5954	-3.8570
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0054
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5529	-4.7897	-3.8277
	Prob.	0.0000	0.0023	0.0261
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2406	-1.5756	-1.3651
	Prob.	0.1933	0.1070	0.1567
		n0	n0	n0

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIB	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-1.3300	-2.4625	-0.8288
	Prob.	0.6057	0.1324	0.7993
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5630	-3.3553	-1.5757
	Prob.	0.9756	0.0729	0.7839
Without Constant & Trend	t-Statistic	9.2925	10.8843	8.7188
	Prob.	1.0000	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIB)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-6.4149	-4.5472	-3.8731
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0052
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5449	-4.8037	-3.8679
	Prob.	0.0000	0.0023	0.0238
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6106	-1.8507	-1.8381
	Prob.	0.0105	0.0618	0.0634
		**	*	*

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews10

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

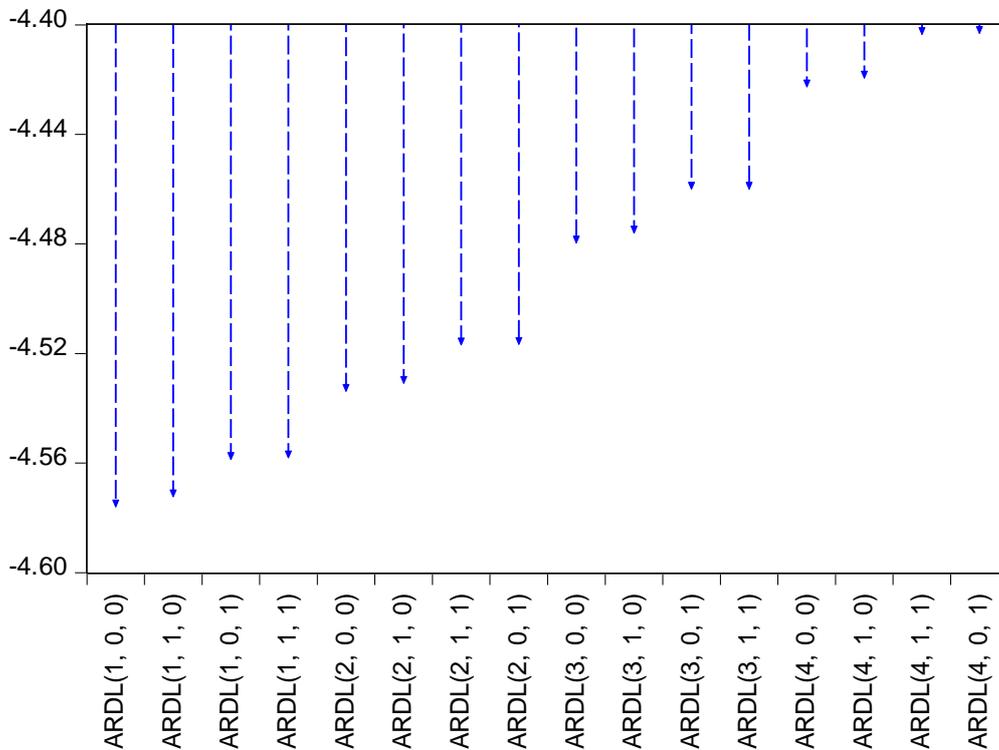
لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار ADF ;pp، وهذا لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC وSCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق حيث أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1).

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولاً تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

شكل رقم (3-17): درجة التأخير المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL (1.0.0)

جدول رقم (3-21): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	22.79682	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن المتغير التابع الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة المعروض النقدي والنفقات الحكومية هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%.

3-1 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL : نتائج تقدير نموذج ARDL (1.0.0) موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-22): تقدير نموذج ARDL (1.0.0)

Dependent Variable: LPIB
 Method: ARDL
 Date: 05/08/22 Time: 23:17
 Sample (adjusted): 1981 2018
 Included observations: 38 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): LMLG
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 16
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.964631	0.113897	8.469337	0.0000
LM	0.042239	0.041258	1.023774	0.3132
LG	-0.071811	0.077889	-0.921954	0.3630
C	1.542520	1.537254	1.003425	0.3227
R-squared	0.997314	Mean dependent var		24.66589
Adjusted R-squared	0.997077	S.D. dependent var		0.435964
S.E. of regression	0.023569	Akaike info criterion		-4.558426
Sum squared resid	0.018888	Schwarz criterion		-4.386049
Log likelihood	90.61010	Hannan-Quinn criter.		-4.497096
F-statistic	4208.372	Durbin-Watson stat		2.225171
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

4- تقدير علاقة في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في

الجدول التالي:

جدول رقم (3-23): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	1.194212	3.192691	0.374046	0.7107
LG	-2.030300	7.860095	-0.258305	0.7977
C	43.61170	106.2013	0.410651	0.6839

EC = LPIB - (1.1942*LM - 2.0303*LG + 43.6117)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاعل السياسة المالية والنقدية وذلك بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث نجد أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين لوغاريتم الناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ أن معالم النموذج ليس لها دلالة معنوية وهذا ما يدل على عدم فاعلية التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في علاقة المدى الطويل.

5- تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير:

جدول رقم (3-24): تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/08/22 Time: 23:32
 Sample: 1980 2018
 Included observations: 38

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.035369	0.003551	-9.961586	0.0000
R-squared	0.082143	Mean dependent var		0.035897
Adjusted R-squared	0.082143	S.D. dependent var		0.023583
S.E. of regression	0.022594	Akaike info criterion		-4.716321
Sum squared resid	0.018888	Schwarz criterion		-4.673227
Log likelihood	90.61010	Hannan-Quinn criter.		-4.700988
Durbin-Watson stat	2.225171			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.035 وله دلالة إحصائية وقيمته سالبة أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 3.5% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

6- الاختبارات التشخيصية للنموذج

6-1 اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء

نستعمل هنا اختبار **Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch**، ونتائج هذا

الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-25): نتائج اختبار **LM**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.396735	Prob. F(2,32)	0.6758
Obs*R-squared	0.919448	Prob. Chi-Square(2)	0.6315

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي

تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2-6 اختبار تجانس التباين

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتأجه موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-26): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.015082	Prob. F(1,35)	0.9030
Obs*R-squared	0.015937	Prob. Chi-Square(1)	0.8995

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي

تنص على تجانس التباين.

3-6 اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي)

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-18): اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 05/08/22 Time: 23:36

Sample: 1980 2018

Included observations: 38

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.125	-0.125	0.6373	0.425
		2 0.072	0.057	0.8542	0.652
		3 -0.010	0.005	0.8589	0.835
		4 -0.064	-0.070	1.0394	0.904
		5 -0.073	-0.090	1.2828	0.937
		6 0.097	0.090	1.7324	0.943
		7 0.145	0.184	2.7612	0.906
		8 -0.115	-0.101	3.4259	0.905
		9 0.113	0.054	4.0982	0.905
		10 -0.265	-0.238	7.9081	0.638
		11 -0.026	-0.056	7.9450	0.718
		12 -0.084	-0.066	8.3621	0.756
		13 0.010	-0.035	8.3679	0.819
		14 -0.019	-0.040	8.3914	0.868
		15 -0.091	-0.146	8.9356	0.881
		16 0.084	0.075	9.4257	0.895

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews 10

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=9.42$ وهي أقل من $Q_{table}=21.02$ نقبل الفرضية

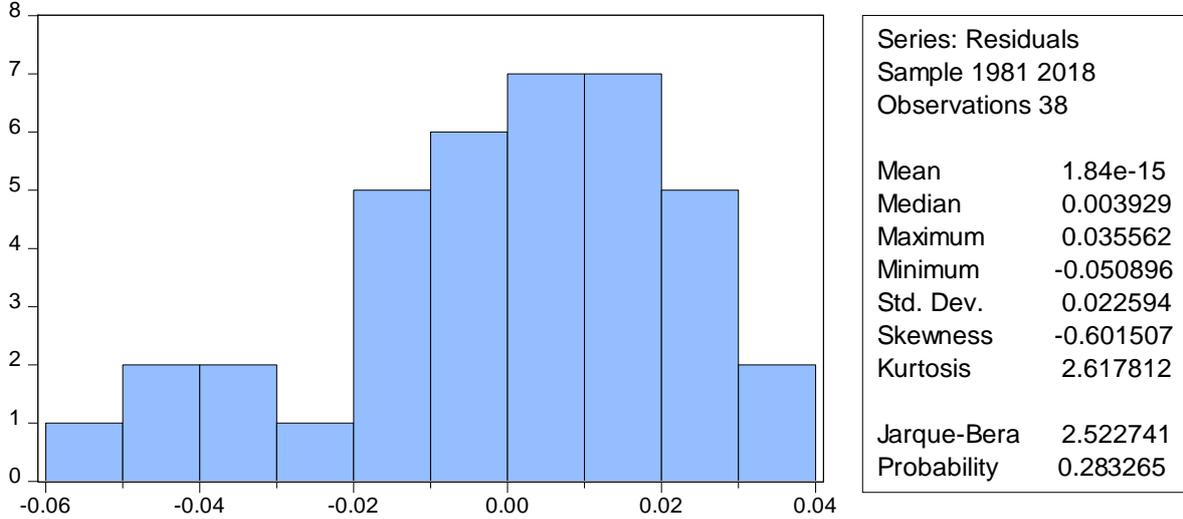
H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن

تشويش أبيض.

4-6 اختبار التوزيع الطبيعي:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-19): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews 10

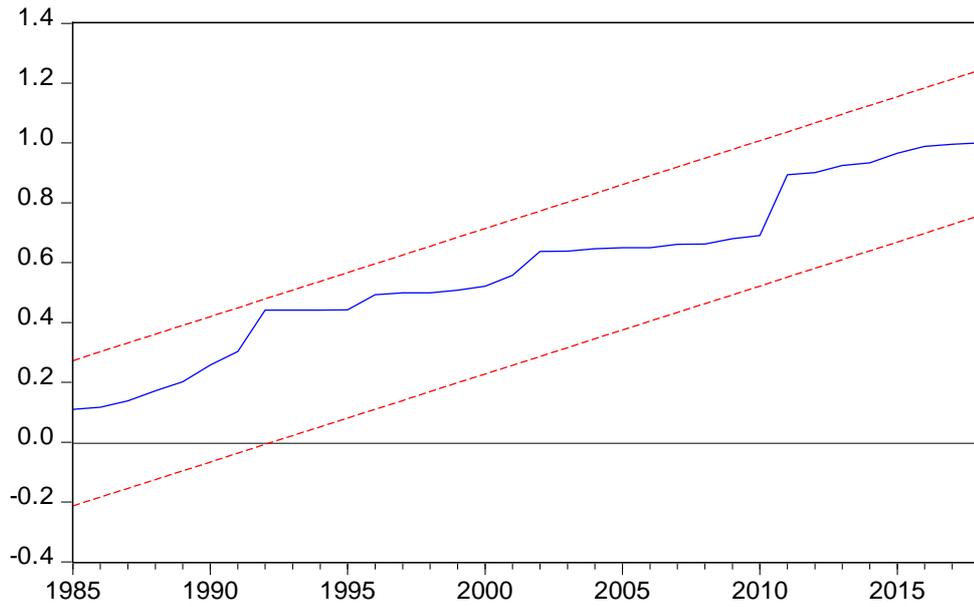
نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 2.52 وهي أقل من $\chi^2_{0.05,16} = 26.29$ عند مستوى

معنوية 5% وكذلك نلاحظ احتمالية الإحصائية 0.28 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

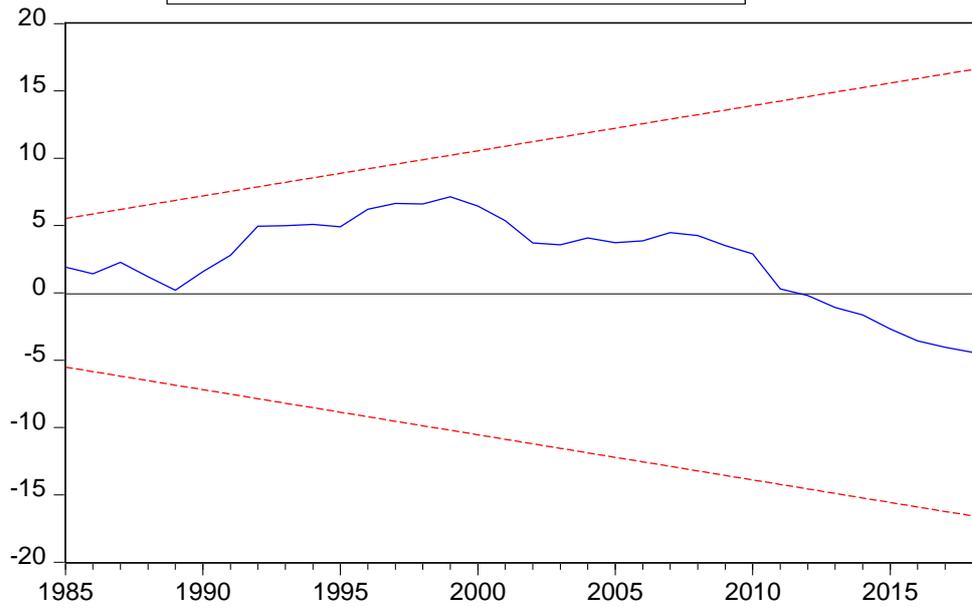
5-6 اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-20): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي للمربعات البواقي



— CUSUM of Squares - - - 5% Significance



— CUSUM - - - 5% Significance

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

المطلب الثالث: دراسة قياسية لحالة مصر

نتناول في هذا المطلب دراسة قياسية لتفاعل السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في مصر للفترة 1980-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

1- صياغة النموذج القياسي

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2018 حول متغيرات اقتصادية مستمدة من موقع البنك الدولي والمتغيرات تم اختيارها بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقد تم صياغة النموذج كالاتي:

$$LPIP = \alpha + \beta_1 LM + \beta_2 LG + e_i$$

حيث أن:

➤ **LPIP** : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهو يعبر عن النمو الاقتصادي

➤ **LM** : هو لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الواسع

➤ **LG** : هو النفقات الحكومية

➤ **e_i** : يمثل الحد العشوائي.

2- دراسة استقراره السلاسل

تعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-27): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIP	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-0.4267	-0.4201	-2.5409
	Prob.	0.8936	0.8953	0.1144
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0092	-2.1325	-1.8506
	Prob.	0.0014	0.5115	0.6595
		***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.0015	3.3021	5.0516
	Prob.	0.9999	0.9995	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIP)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-3.9033	-3.8573	-5.5135
	Prob.	0.0051	0.0054	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7752	-3.7662	-6.1160
	Prob.	0.0305	0.0300	0.0001
		**	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7098	-1.6030	-1.4074
	Prob.	0.0825	0.1016	0.1457
		*	n0	n0

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIP	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-1.7069	-1.1863	-0.9893
	Prob.	0.4198	0.6704	0.7474
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3325	-2.6674	-1.1229
	Prob.	0.0764	0.2550	0.9116
		*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	11.4348	10.0086	10.9367
	Prob.	1.0000	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIP)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-4.6178	-3.8667	-5.5135
	Prob.	0.0007	0.0053	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4961	-3.7872	-6.0096
	Prob.	0.0051	0.0286	0.0001
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6503	-1.5575	-1.2265
	Prob.	0.0927	0.1108	0.1979
		*	n0	n0

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews10

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار

ADF ;pp، وهذا لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC"

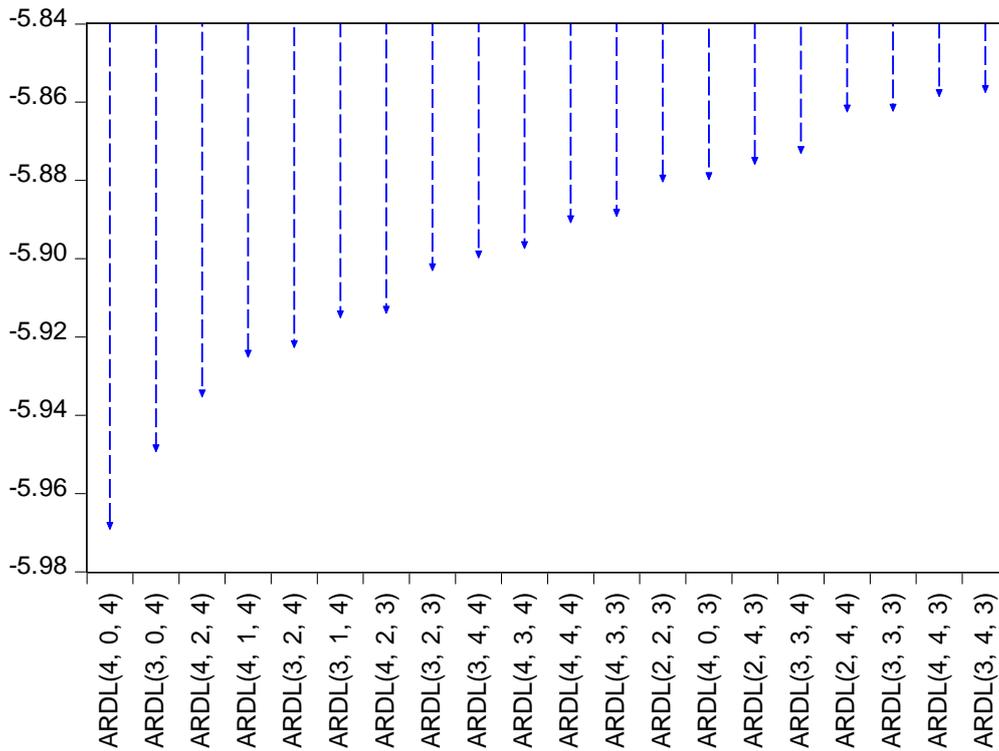
و"SCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) ، في حين أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% ، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1).

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه في دراسة الاستقرارية تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

شكل رقم (3-21): درجة التأخير المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(4.0.4)

جدول رقم (3-28): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.460975	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن الناتج المحلي والمعروض النقدي والنفقات العامة هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%.

-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL : نتائج تقدير نموذج ARDL (4.0.4) الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-29): تقدير نموذج ARDL (4.0.4)

Dependent Variable: LPIP
Method: ARDL
Date: 04/08/22 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LMLG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIP(-1)	1.110736	0.180672	6.147815	0.0000
LPIP(-2)	0.050467	0.255174	0.197774	0.8449
LPIP(-3)	-0.528800	0.207885	-2.543708	0.0178
LPIP(-4)	0.205879	0.148591	1.385538	0.1786
LM	0.042462	0.017448	2.433563	0.0228
LG	-0.112454	0.160208	-0.701923	0.4895
LG(-1)	0.109353	0.275432	0.397024	0.6949
LG(-2)	-0.301080	0.279713	-1.076390	0.2925
LG(-3)	0.062349	0.228942	0.272336	0.7877
LG(-4)	0.271806	0.139678	1.945954	0.0635
C	2.710598	1.014181	2.672697	0.0133
R-squared	0.999596	Mean dependent var		28.24578
Adjusted R-squared	0.999428	S.D. dependent var		0.451219
S.E. of regression	0.010795	Akaike info criterion		-5.968134
Sum squared resid	0.002797	Schwarz criterion		-5.479310
Log likelihood	115.4423	Hannan-Quinn criter.		-5.799392
F-statistic	5937.556	Durbin-Watson stat		2.002328
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-30): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	0.262566	0.073227	3.585620	0.0015
LG	0.185348	0.248542	0.745739	0.4631
C	16.76130	4.601988	3.642187	0.0013

EC = LPIP - (0.2626*LM + 0.1853*LG + 16.7613)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي ذات دلالة إحصائية معنوية وإشارتها موجبة مما يدل على العلاقة الطردية، ويلاحظ أن معاملة الإنفاق موجبة مما يدل على العلاقة الطردية، كما أنها معلمتها ليس لها دلالة معنوية وهذا يدل على أن أي زيادة في الدخل وفي الناتج ليس بالضرورة ناتجة من التقليل في النفقات.

5- تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير:

جدول رقم (3-31): تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPIP)
 Selected Model: ARDL(4, 0, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/08/22 Time: 15:36
 Sample: 1980 2018
 Included observations: 35

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIP(-1))	0.272454	0.146640	1.857981	0.0755
D(LPIP(-2))	0.322921	0.126855	2.545595	0.0178
D(LPIP(-3))	-0.205879	0.107676	-1.912016	0.0679
D(LG)	-0.112454	0.127959	-0.878827	0.3882
D(LG(-1))	-0.033075	0.156549	-0.211278	0.8345
D(LG(-2))	-0.334156	0.144080	-2.319240	0.0292
D(LG(-3))	-0.271806	0.130403	-2.084351	0.0479
CointEq(-1)*	-0.161718	0.029992	-5.392067	0.0000
R-squared	0.603025	Mean dependent var		0.043908
Adjusted R-squared	0.500105	S.D. dependent var		0.014395
S.E. of regression	0.010178	Akaike info criterion		-6.139562
Sum squared resid	0.002797	Schwarz criterion		-5.784054
Log likelihood	115.4423	Hannan-Quinn criter.		-6.016841
Durbin-Watson stat	2.002328			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.16 وله دلالة إحصائية وقيمته سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 16.17% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

6- الاختبارات التشخيصية للنموذج

6-1 اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء

نستعمل هنا اختبار LM Correlation Serial Godfrey-Breusch، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-32): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.129875	Prob. F(2,22)	0.8789
Obs*R-squared	0.408417	Prob. Chi-Square(2)	0.8153

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2-6 اختبار تجانس التباين:

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتأجه موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-33): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.053854	Prob. F(1,32)	0.8180
Obs*R-squared	0.057123	Prob. Chi-Square(1)	0.8111

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين.

3-6 اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-22): اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 04/08/22 Time: 16:30

Sample: 1980 2018

Included observations: 35

Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.006	-0.006	0.0014	0.970
		2 -0.074	-0.074	0.2171	0.897
		3 -0.108	-0.109	0.6853	0.877
		4 -0.197	-0.208	2.2990	0.681
		5 -0.126	-0.163	2.9867	0.702
		6 -0.232	-0.320	5.3863	0.495
		7 0.029	-0.119	5.4243	0.608
		8 0.072	-0.117	5.6741	0.684
		9 -0.063	-0.284	5.8699	0.753
		10 0.203	-0.033	7.9974	0.629
		11 0.234	0.112	10.955	0.447
		12 -0.063	-0.161	11.178	0.514
		13 -0.106	-0.160	11.835	0.541
		14 -0.016	0.005	11.852	0.618
		15 -0.085	-0.138	12.322	0.655
		16 -0.041	-0.052	12.439	0.713

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews 10

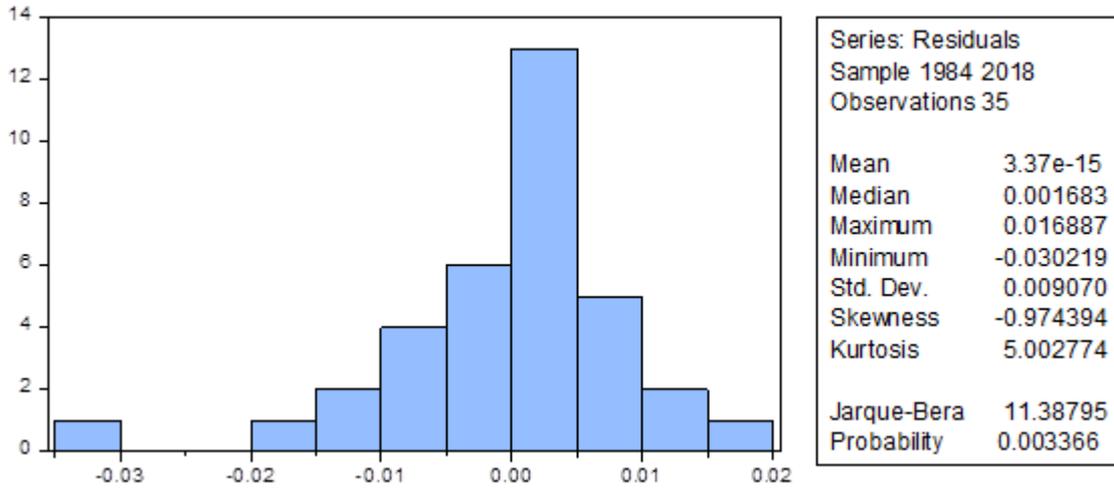
من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=10.80$ وهي أقل من $Q_{table}=21.02$ نقبل

الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

4-6 اختبار التوزيع الطبيعي:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-23): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews 10

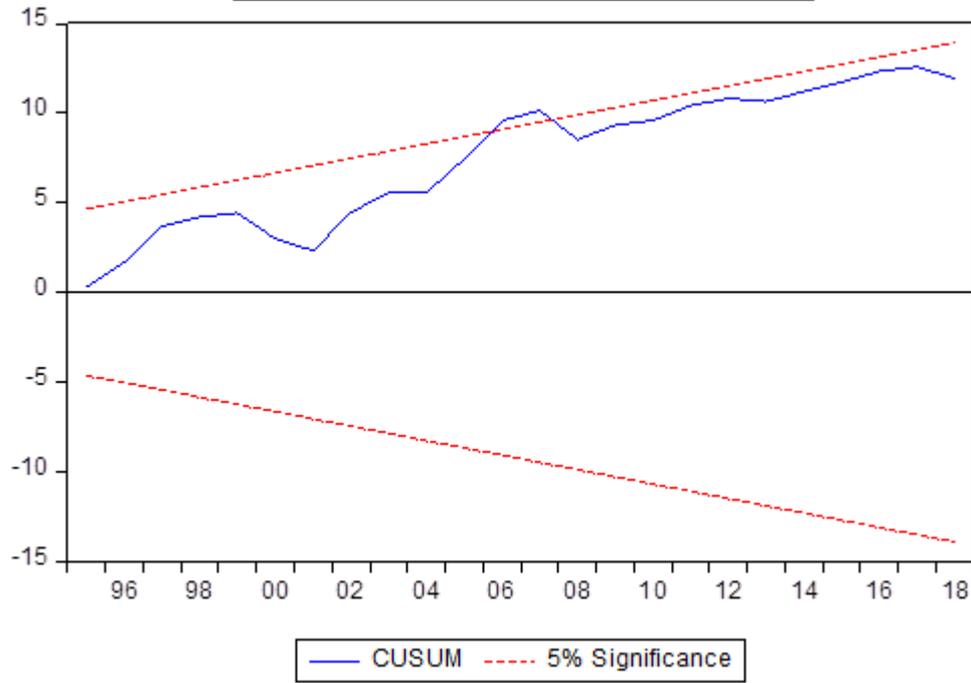
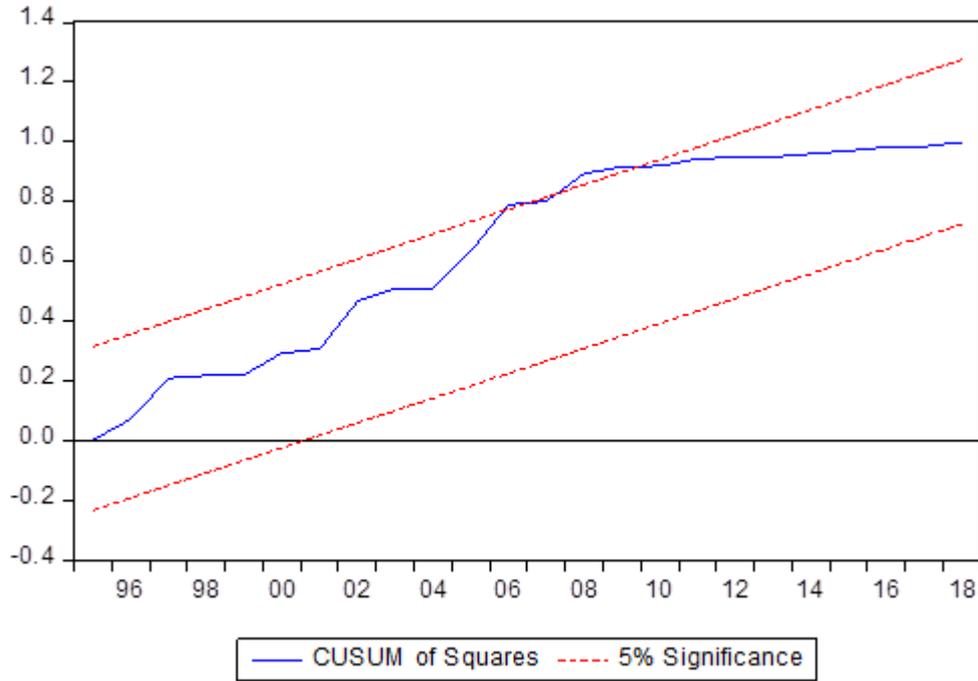
نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 11.38 أقل من $\chi^2_{0.05,16} = 26.29$ عند مستوى

معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

5-6 اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-24): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

المطلب الرابع: دراسة حالة السعودية

نتطرق في هذا المطلب إلى قياس أثر تفاعل السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في السعودية بداية من صياغة متغيرات النموذج واستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبارات فيليب بيرون وديكي فولر بالإضافة إلى القيام باختبار التكامل المشترك للملاءمة للدراسة ثم إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج.

1- صياغة النموذج واستقرار السلاسل الزمنية

يتم التطرق هنا إلى صياغة متغيرات النموذج واستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبارات فيليب بيرون وديكي فولر.

1-1 صياغة النموذج القياسي

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2018 حول متغيرات اقتصادية مستمدة من منشورات وإحصائيات البنك الدولي وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقد تم صياغة النموذج كالاتي:

$$LPIP = \alpha + \beta_1 LM + \beta_2 LG + e_i$$

حيث أن:

➤ **LPIP** : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهو يعبر عن النمو الاقتصادي

➤ **LM** : هو لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الواسع

➤ **LG** : هو النفقات الحكومية

➤ **e_i** : يمثل الحد العشوائي.

2-1 دراسة استقراريه السلاسل

تعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-34): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF فليس بيرون pp

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIP	LM	LG
With Constant	t-Statistic	0.2707	0.2264	0.3126
	Prob.	0.9736	0.9707	0.9760
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1082	-2.0947	-2.4593
	Prob.	0.0134	0.5317	0.3452
		**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3895	2.6019	2.8191
	Prob.	0.9563	0.9971	0.9983
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIP)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-5.7078	-4.0006	-4.7776
	Prob.	0.0000	0.0037	0.0004
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5575	-3.9490	-4.8019
	Prob.	0.0003	0.0196	0.0024
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2539	-2.9867	-4.3831
	Prob.	0.0000	0.0039	0.0001
		***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		LPIP	LM	LG
With Constant	t-Statistic	-0.1020	-0.6535	0.3749
	Prob.	0.9420	0.8463	0.9792
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3986	-1.6654	-1.2120
	Prob.	0.0004	0.7470	0.8937
		***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0912	5.3870	2.8396
	Prob.	0.9254	1.0000	0.9984
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(LPIP)	d(LM)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-6.1841	-4.0285	-4.7441
	Prob.	0.0000	0.0034	0.0005
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6867	-3.9652	-6.1414
	Prob.	0.0002	0.0189	0.0001
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3488	-2.9873	-4.3901
	Prob.	0.0000	0.0039	0.0001
		***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews10 .

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار $ADF; pp$ ، وهذا لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC" و"Sch"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C)، في حين أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.

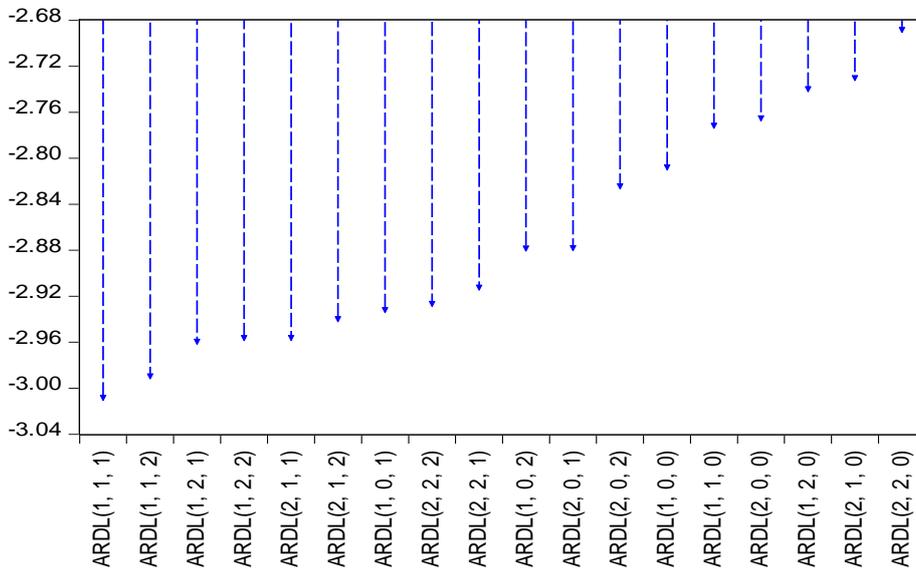
2- اختبار التكامل المشترك اختبار التكامل المشترك

2-1 تحديد درجة الإبطاء المثلى

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

شكل رقم (3-25): درجة التأخير المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي $ARDL(1.1.1)$.

2-2 اختبار منهج الحدود

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى قمنا باختبار منهج الحدود وكانت نتائجه كالتالي :

جدول رقم (3-35): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	15.92378	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة الاحصائية $F=15.92$ المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن الناتج المحلي والمعروض النقدي والنفقات العامة هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة تكامل مشترك اي علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و 5% و 2.5%.

3-2 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

كانت نتائج تقدير نموذج ARDL (1.1.1) موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-36): تقدير نموذج ARDL (1.1.1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIP(-1)	0.643784	0.087098	7.391478	0.0000
LM	-0.062114	0.184598	-0.336482	0.7387
LM(-1)	0.345037	0.159225	2.166981	0.0378
LG	0.083617	0.094152	0.888098	0.3811
LG(-1)	-0.294589	0.081329	-3.622173	0.0010
C	7.682200	1.573924	4.880921	0.0000
R-squared	0.984119	Mean dependent var		28.04215
Adjusted R-squared	0.981637	S.D. dependent var		0.362950
S.E. of regression	0.049183	Akaike info criterion		-3.042585
Sum squared resid	0.077408	Schwarz criterion		-2.784018
Log likelihood	63.80911	Hannan-Quinn criter.		-2.950589
F-statistic	396.5853	Durbin-Watson stat		2.292316
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

4-2 تقدير علاقة في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمعروض النقدي والانفاق وسوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-37): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	0.794245	0.190400	4.171453	0.0002
LG	-0.592259	0.253102	-2.340004	0.0257
C	21.56610	1.338524	16.11185	0.0000

EC = LPIP - (0.7942*LM - 0.5923*LG + 21.5661)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي إشارتها موجبة مما يدل على العلاقة الطردية أي كلما زاد المعروض النقدي بوحدة واحدة زاد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن معلمة الإنفاق سالبة مما يدل على العلاقة العكسية بين الناتج المحلي والإنفاق وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كما أن معالم النموذج لها دلالة معنوية وهذا يدل على أن أي زيادة في الدخل وفي الناتج هي ناتجة من التقليل في النفقات في المدى البعيد وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة.

5-2 تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير علاقة في المدى القصير:

جدول رقم (3-38): تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPIP)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/08/22 Time: 22:23
 Sample: 1980 9998
 Included observations: 38

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM)	-0.062114	0.093652	-0.663241	0.5119
D(LG)	0.083617	0.078118	1.070390	0.2925
CointEq(-1)*	-0.356216	0.042678	-8.346649	0.0000

R-squared 0.652908 Mean dependent var 0.017457
 Adjusted R-squared 0.633074 S.D. dependent var 0.077637
 S.E. of regression 0.047028 Akaike info criterion -3.200479
 Sum squared resid 0.077408 Schwarz criterion -3.071196
 Log likelihood 63.80911 Hannan-Quinn criter. -3.154481
 Durbin-Watson stat 2.292316

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.35 وله دلالة إحصائية وقيمتة سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية والاحصائية، ويعني أن 35% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

3- الاختبارات التشخيصية للنموذج

3-1 اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء

نستعمل اختبار $\text{Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch}$ ، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.102155	Prob. F(2,30)	0.3452
Obs*R-squared	2.601011	Prob. Chi-Square(2)	0.2724

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3-2 اختبار تجانس التباين:

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.252109	Prob. F(1,35)	0.1424
Obs*R-squared	2.236867	Prob. Chi-Square(1)	0.1348

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين.

3-3 اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-26): اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 04/08/22 Time: 22:27

Sample: 1980 9998

Included observations: 38

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.154	-0.154	0.9790	0.322
		2	0.227	0.208	3.1594	0.206
		3	-0.145	-0.091	4.0700	0.254
		4	-0.099	-0.187	4.5081	0.342
		5	-0.017	0.001	4.5214	0.477
		6	-0.324	-0.309	9.4979	0.147
		7	-0.131	-0.293	10.342	0.170
		8	-0.048	-0.007	10.457	0.234
		9	-0.054	-0.115	10.608	0.304
		10	0.067	-0.142	10.851	0.369
		11	-0.061	-0.150	11.062	0.438
		12	0.332	0.199	17.503	0.132
		13	0.068	0.035	17.781	0.166
		14	0.124	-0.056	18.755	0.175
		15	-0.106	-0.120	19.499	0.192
		16	-0.145	-0.220	20.951	0.180

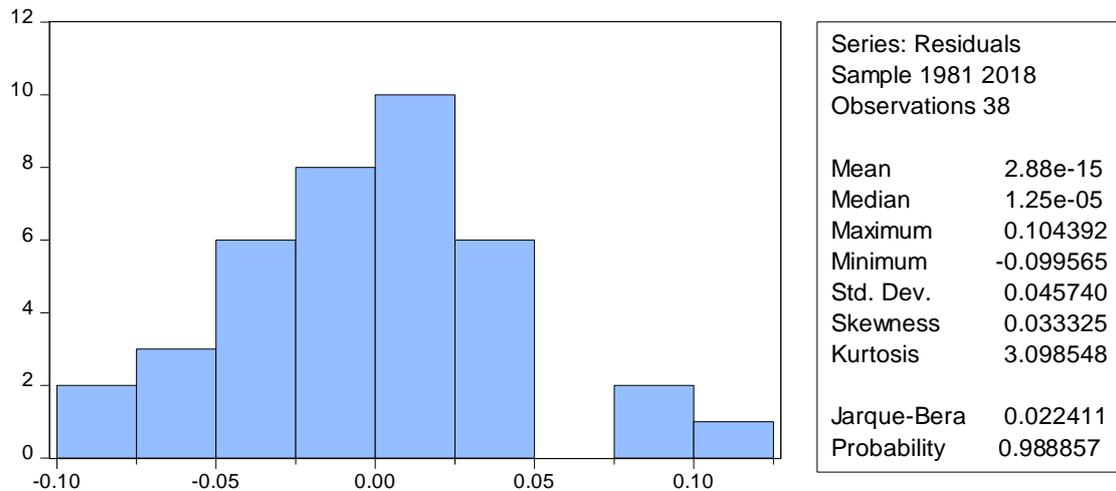
المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Eviews 10.

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=20.95$ وهي أقل من $Q_{table}=21.02$ نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

3-4 اختبار التوزيع الطبيعي:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-27): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



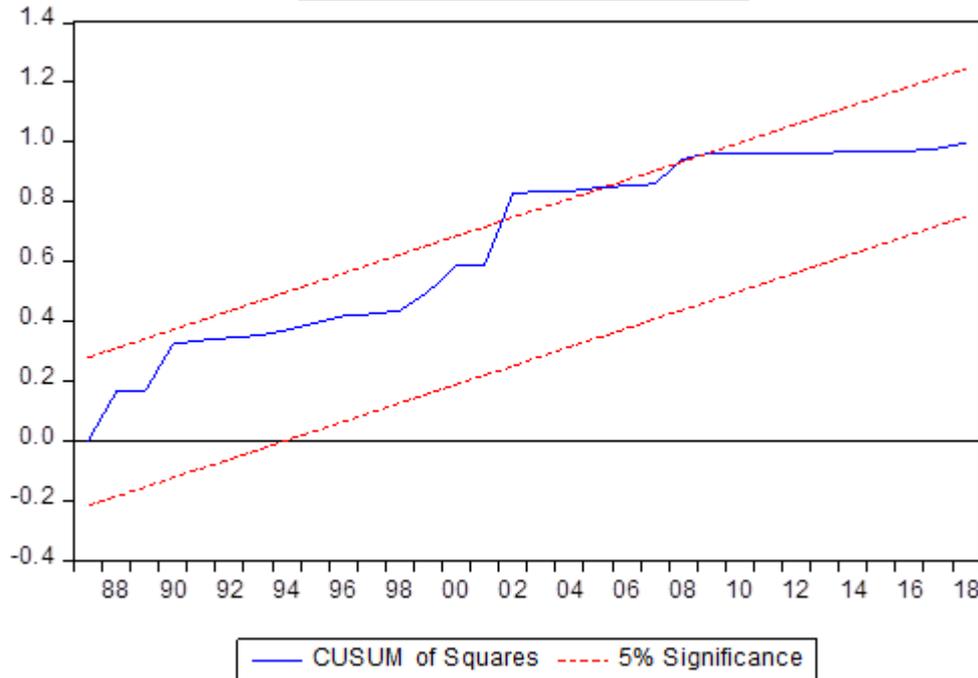
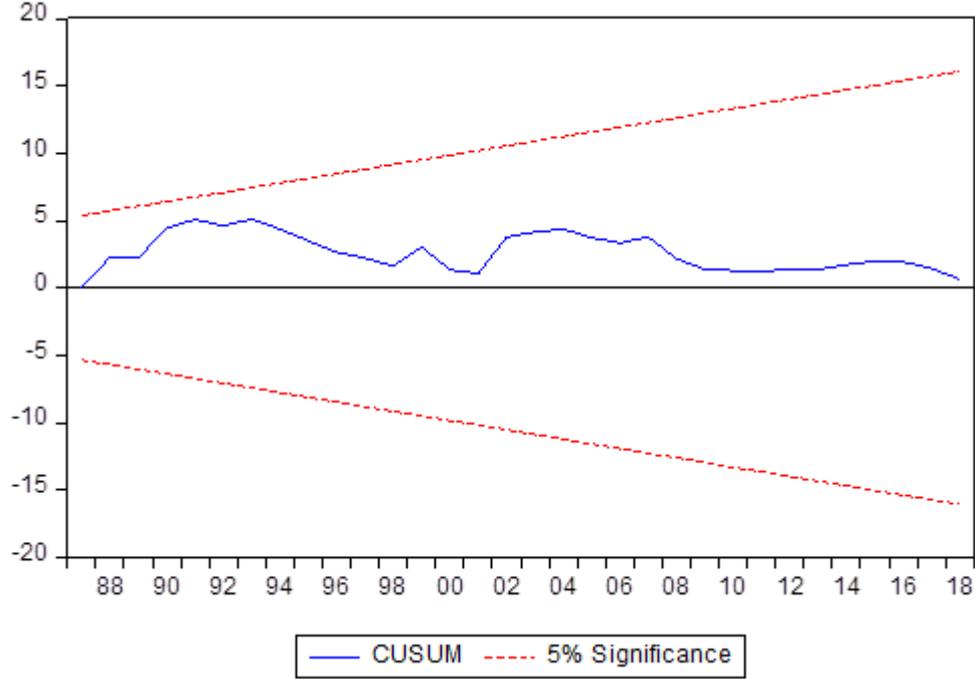
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ أن احتمال إحصائية jarque-Berra 0.98 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3-5 اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-28): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا في هذا الفصل، قياس تأثير التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بكل من تونس ومصر والسعودية خلال الفترة (1980-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، حيث تم التطرق في البداية إلى تحديد المتغيرات الملائمة للدراسة، تمّ توصيف النموذج المناسب لذلك، وبعد القياس الاقتصادي لهذا النموذج عن طريق المربعات الصغرى (OLS)، ومن خلال الدلالات الإحصائية تبين احتمال وجود انحدار زائف (Spurious Regressions)، لنتناول بعدها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ومحاوله اكتشاف جذور الوحدة داخل هذه السلاسل استخدمنا اختبارات (ADF, PP)، حيث أثبتت جميعها أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الأصلي، ومستقرة في الفروقات الأولى عند مستوى 5% و10%. وعلى هذا الأساس حاولنا الانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك من خلال منهج الحدود الذي يعتبر ملائم لدراستنا.

خاتمة

إنّ تحليل موضوع الدراسة عبر فصوله المختلفة مكنا من الإجابة على مجموعة من التساؤلات بطريقة أكاديمية وعلمية، وإنّ أهم سؤال تمحور حول هذه الأطروحة هو البحث تأثير التفاعل بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية. لهذا الغرض تمت الاستعانة بمختلف الدراسات والنظريات الاقتصادية التي حاولت أن تفسّر ظاهرة الدراسة، وكذلك بالدراسة القياسية وتحليل معطيات الدول موضوع الدراسة.

1- اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا على :

أ - الدراسات السابقة، والنظريات الاقتصادية؛

ب - الأدوات الإحصائية والطرق القياسية؛

ج - نتائج الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL؛

سمحت لنا بالتوصل إلى النتائج التي تؤكّد أو تنفي الفرضيات التي قمنا بتقديمها في هذه الدراسة، ونذكرها فيما يلي :

الفرضية الأولى : يواجه التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية مشاكل وصعوبات في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، نظرا للتعارض المستمر بين هذه الأهداف، ونظرا للتفاوت الموجود في فعالية تأثير هذه السياسات على النشاط الاقتصادي؛

إن تعارض بعض الأهداف الاقتصادية الكلية فيما بينها، يفرض على السياسة النقدية والسياسة المالية الانسجام فيما بينها مما يجعلهما أكثر فعالية في ضمان تحقيق الأهداف ذات الأولوية، حيث أن أهداف الحكومة قد تصطدم بقرارات السلطات النقدية لتحقيق أهداف مضادة والعكس، فمثلا في حالة ما إذا لجأت السلطات النقدية إلى سلوك تقييدي من أجل محاربة التضخم، فإنه على السلطات المالية أن لا تتوسع في أدوات السياسة المالية، كما يفرض التكامل كفاءة وقدرة كلا السياستين على تقديم الحلول الاقتصادية بشكل فعّال خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن أي ضعف في إحدى السياستين سيؤدي إلى تعقيد عمل الأخرى، وعليه فإن صحة الفرضية الأولى مؤكدة؛

✓ **الفرضية الثانية :** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم معايير قياس النمو الاقتصادي؛

من خلال الدراسة تبين أنه هناك اختلاف بين النظريات الاقتصادية في تفسير النمو، حيث أجمعت كل النظريات الاقتصادية من خلال نماذجها الرياضية المختلفة بداية من النظرية الكلاسيكية ثم الكينزية ثم النقدية والكلاسيكية الجديدة على الناتج المحلي الإجمالي يعتبر الطريقة المثلى لقياس النمو الاقتصادي وهو الترجمة المثلى للتوظيف ومستوى المعيشة في الدولة، وعليه فإن صحة الفرضية الثانية مؤكدة؛

✓ الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول موضوع الدراسة.

بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تمّ التأكد من عدم صحتها جزئياً، حيث أنه في الدراسة القياسية لحالة الجزائر ومصر توصلنا لوجود علاقة طردية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بينما الحال يختلف في كل من تونس والسعودية حيث أن العالقة الطردية موجودة في الأجل القصير فقط.

✓ الفرضية الرابعة : توجد علاقة طردية بين معروض النقود والنمو الاقتصادي في الدول موضوع الدراسة.

لقد بيّنت نتائج الدراسة الإحصائية وجود علاقة طردية بين معروض الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في جميع الدول موضوع الدراسة، وبالتالي فإنّ الفرضية الرابعة قد تمّ التأكد من صحتها.

2- نتائج الدراسة : انطلاقاً من الفكرة الأساسية والرئيسية لهذه الأطروحة ومن التساؤلات والملاحظات الميدانية، وبعد اقتراح فرضيات الدراسة وتحليلنا للموضوع ومناقشته تمكّننا من الوصول إلى النتائج التالية :

1-2 نتائج الجانب النظري:

1- تعمل السياسة النقدية على ضبط والتحكم في المعروض من النقود، بما يتلاءم مع أهدافها الاقتصادية والمتمثلة في دعم النمو وضبط معدلات التضخم وتحقيق العمالة إضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي، ويرتبط تحقيق هذه الأهداف بالحيط الاقتصادي الملائم التي تُستخدم فيه أدوات السياسة النقدية إضافة إلى درجة تطور الهيكل الاقتصادي للدولة؛

2- تُعتبر السياسة النقدية غير التقليدية أحد أوجه السياسة النقدية الحديثة، والتي استخدمت بشكل كثيف بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وذلك بعد فشل الأدوات التقليدية في معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة على مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلدان المتقدمة؛

3- تتدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي عن طريق تفعيل السياسة الانفاقية والضريبية، من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، من أجل تحقيق أهداف الحكومة وعلى رأسها تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف أخرى منها تحقيق التشغيل الكامل، الاستقرار في مستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن؛

4- إن التوجه الحديث نحو التكامل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، يُعدّ أمراً بالغ الأهمية في ظل التوجه نحو التحرير المالي وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدف هذا التنسيق إلى ضمان تحقيق الحد الأكبر من أهداف السياسة الاقتصادية في ظل استحالة تحقيقها في آن واحد؛

2-2 نتائج الجانب التطبيقي :

✓ حيث خالصنا في حالة الجزائر أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات $LM, LG, LPIB$ لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير $LINF$ فله ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات $LM, LG, LPIB$ ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير $LINF$ فله علاقة عكسية مع بقية المتغيرات.

✓ خالصنا في حالة تونس أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات $LM, LG, LPIB$ لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير $LINF$ فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات $LM, LG, LPIB$ ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير $LINF$ فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

✓ وجدنا في التمثيل البياني للمتغيرات في حالة مصر أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات $LG, LPIB$ لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير $LINF$ فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات $LG, LPIB$ ، ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير $LINF$ فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

- ✓ في حالة السعودية وجدنا أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LM، LG، LPIB لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LM، LG، LPIB ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغير LINF فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.
- ✓ تفاعل السياسة المالية والنقدية في الجزائر وذلك بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث نجد أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي والإنفاق الحكومي إشارتهما موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 بالمئة مما يدل على تأثيرها في لوغاريتم الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة أي وجود علاقة طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ أن معلم النموذج لها دلالة معنوية وهذا يدل ويؤكد على وجود علاقة في المدى الطويل.
- ✓ استخلصنا من نتائج حالة الجزائر أن تقدير التفاعل بين معلمات النموذج في الأجل الطويل حيث وجدنا أن أغلب معلم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل.
- ✓ وفي الأجل القصير وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي 0.16- وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 16.17% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.
- ✓ من خلال استخلاصنا لنتائج تقدير علاقة التفاعل بين متغيرات الدراسة في حالة مصر في الأجل الطويل وجدنا أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي ذات دلالة إحصائية (معنوية) وإشارتها موجبة مما يدل على العلاقة الطردية، ويلاحظ أن معلمة الإنفاق موجبة مما يدل على العلاقة الطردية، كما أنها معلمتها ليس لها دلالة معنوية وهذا يدل على أن أي زيادة في الدخل وفي الناتج ليس بالضرورة ناتجة من التقليل في النفقات.
- ✓ في الأجل القصير وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي 0.16- وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 16.17% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

✓ من خلال تقدير علاقة التفاعل بين متغيرات الدراسة في حالة السعودية وهذا في الأجل الطويل أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي إشارتها موجبة مما يدل على العلاقة الطردية أي كلما زاد المعروض النقدي بوحدة واحدة زاد معدل النمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة، ، ويلاحظ أن معاملة الإنفاق سالبة مما يدل على العلاقة العكسية بين الناتج المحلي والإنفاق وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كما أن معالم النموذج لها دلالة معنوية وهذا يدل على أن أي زيادة في الدخل وفي الناتج هي ناتجة من التقليل في النفقات في المدى البعيد وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة.

✓ في الأجل القصير وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.35 وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، ويعني أن 35% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

✓ استخلصنا في حالة تونس أن تفاعل السياسة المالية والنقدية وذلك بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث وجدنا أن معلمة التي تعبر عن المعروض النقدي إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين لوغاريتم الناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ أن معالم النموذج ليس لها دلالة معنوية وهذا ما يدل على عدم فاعلية التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في علاقة المدى الطويل.

✓ في الأجل القصير وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.035 وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 3.5% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

3- الاقتراحات :

- على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات جاءت كما يلي:
- ✓ ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي وابتعاده عن الضغوطات السياسية خاصة في فترات الأزمات؛
 - ✓ وضع سياسة نقدية شفافة وذات مصداقية تستند إلى معطيات حقيقية، لضمان نجاحها في الأجل المتوسط والقريب؛

- ✓ ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي وتفعيل البورصة وإنشاء سوق مالية متطورة بما يسمح للسلطات النقدية بتفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية وهو ما يسمح في خلق بيئة ملائمة لعمل السياسة النقدية بشكل كفؤ ومن شأنه أن يسمح بتعزيز التنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
- ✓ يُعتبر الفساد المالي من أبرز المخاطر التي تساهم في عدم كفاءة السياسة المالية، وعليه وجب على السلطات وضع مكيانزمات وآليات لمحاربة الفساد بأنواعه من خلال تفعيل آليات الرقابة القبلية والبعديّة، وإعطاء استقلالية لهيئات محاربة الفساد وحمايتها من الضغوط السياسية؛
- ✓ عصرنة النظام الجبائي بما يساهم في توسيع الأوعية الضريبية، والتقليل من حساسية السياسة المالية لإيرادات النفط؛
- ✓ الحد من القطاع غير الرسمي من خلال محاربة التهرب الضريبي والغش الجبائي وأسواق الصرف الموازية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تدني كفاءة السياسة النقدية وزيادة معدلات التضخم، كما تؤدي إلى تدني كفاءة الإيرادات العامة وزيادة حساسية الانفاق العام للجباية البترولية، وبالتالي ضعف السياسة المالية وهو ما يضعف التنسيق بين كلا السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية؛
- ✓ تحديث التشريعات المتعلقة بقوانين الاستثمار بما يسمح بتوسيع الاستثمار في القطاع الاقتصادي، لأنه المساهم الرئيسي في تعزيز مرونة الجهاز الانتاجي وكفاءته، وبالتالي يساهم في تحقيق النجاعة والكفاءة في الانفاق العام الموجه إليه أو في حالات استثنائية كالجوء الخزينية العمومية للاستدانة من السلطات النقدية (التمويل غير التقليدي)؛
- ✓ الحد من الانفاق العام وترشيده وتوجيهه نحو القطاعات التي تحقق قيمة مضافة كالقطاع الفلاحي والصناعي وقطاع الخدمات، إضافة إلى التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- ✓ فتح المجال للاستثمار الاجنبي المباشر والتوجه نحو الحرية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يُسهل من تدفق الشركات الكبرى نحو الانخراط في البيئة الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز شركات المناولة وخلق فرص عمل وضمن مصادر جبائية أخرى.

4- آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول بعض الأبعاد المتعلقة بالموضوع، حيث أنه لا يمكن أن تكون هذه الدراسة قد أحاطت بكلّ أبعاد الموضوع وجوانبه، واعترافاً منّا باستلاء النقص علينا يقترح الطالب البحث في المواضيع التالية:

- ✓ اشكالية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وتأثيرهما على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ تأثير الانفاق العامة كوسيلة للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المديين القصير والطويل.

قائمة المراجع

الكتب

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 2- أحمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 3- إسماعيل مُحمَّد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 4- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- 5- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 6- بول أ. سامويلسون، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 7- بول سامويلسون، ويليام نورد هاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 2، دار الأهلية، 2006.
- 8- حربي مُحمَّد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2006.
- 9- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية -دراسة مقرنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 10- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 11- سامر بطرس جمدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008.
- 12- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011.
- 13- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 14- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة النقدية والمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 15- السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة، العربية، القاهرة، 1991.
- 16- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010.
- 17- السيد مُحمَّد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

قائمة المراجع

- 18- سيدي محمود ولد سيدي مُجَّد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1995.
- 19- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر، الجزائر، 2005.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 21- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999.
- 22- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكللي، ط2، دار وائل للنشر، الاردن، 2011.
- 23- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 24- عباس مُجَّد محرز، اقتصاديات المالية العمومية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 25- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، عمان، 2009.
- 26- عبد القادر خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 27- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
- 29- عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسات المالية، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001.
- 30- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017.
- 31- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- 32- فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002.
- 33- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 34- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

قائمة المراجع

- 35- فؤاد عوض، اقتصاد النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 36- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 37- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
- 38- محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 39- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.
- 40- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، مصر، 2000.
- 41- محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، 2006.
- 42- محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 43- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- 44- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- 45- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.
- 46- مصطفى يوسف الكافي، مبادئ الإقتصاد الجزئي والكلي، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018.
- 47- ميشيل ب.تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- 48- هشام مصطفى جمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

- 1- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
- 2- بن البار أمجد، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أمجد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- 3- بن شاعة رضا، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991/2013، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: مانجمنت وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2017.
- 4- حمادي خديجة، محددات الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) وآفاقه المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.
- 5- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 6- رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية، 2017-2018.
- 7- شيباني سليمان، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا (1980-2015)، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.
- 8- فوزية خلوط العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، جامعة بسكرة، 2003-2004.
- 9- مراد عبد القادر، أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في بعض دول المغرب العربي الجزائر - تونس - المغرب دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/2019.
- 10- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2007-2008.

قائمة المراجع

- 11- قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 12- ميلود لوعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.

المجلات والدوريات

- 1- بويقوب براهيم، النمذجة القياسية لدراسة أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (2006-2015) (VAR)، مقال مقدم مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2016، بشار، الجزائر.
- 2- مُجّد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 07، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 1- Akhtar Hossai et anis chowdhury, monetary and financial policies in developing countries (growth and stabilization), Routledge education , USA, 1996.
- 2- Alejandro Badel, Mark Huggett, Macroeconomics: A Growth Theory Approach , First edition, 2016.
- 3- Alexandre NSHUE Mbo Mokime, Théories de la croissance et des fluctuations économiques, Université Protestante au Congo, République démocratique du Congo.
- 4- Ali RAAD, The effect of institutions and governance on economic growth with a reference to the case of algeria over the period 1970-2000 , thèse de doctorat, université d'Alger, 2006.
- 5- Andrew B.Abel, Ben S.Bernank, Dean Croushore, Foundations of Modern Macroeconomics, Eighth Edition, Pearson Education, United States of America, 2014.
- 6- Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, Macroeconomics, 8 éme édition, Pearson éducation, USA, 2014.

- 7- BEN J.HEIJDR, LAURIE S.M.REIJNDERS, WARD E.ROMP, Foundations of Modern Macroeconomics, Second Edition, Oxford University Press, New York, 2009.
- 8- Bernard Guillochon et autres, Economie Internationale, 8 éme édition, Dunod, France, 2016.
- 9- Brian Snowdon, Howard R Vane, Modern Macroeconomics, Edward Elgar , united kingdom, 2005.
- 10- Charles I.Jones, introduction economic growth, First edition, W.W. Norton company, United States of America, 1998.
- 11- Charles I.Jones, Théorie de la croissance endogène, de boeck Université, Paris, 2000.
- 12- Christopher D. Carroll, The Lucas Growth Model, Johns Hopkins University, United States of America, 2017.
- 13- Damir Šehović, General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination, Journal of Central Banking Theory and Practice, 2013.
- 14- David Romer, ADVANCED MACROECONOMICS, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, 2012.
- 15- Debraj Ray, Development Economics, Princeton University Press, United States of America, 1998.
- 16- Donald J. Harris, The classical theory of economic growth, Forthcoming in The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London, England, 2007.
- 17- Éeic Bosserelle, Croissance et fluctuations, SIREY éditions, France, 1994.
- 18- Frederic mishkin, The economics of money, banking, and Financial markets, 10 éme édition, Pearson éducation, USA, 2013.
- 19- Charles I.Jones Macroeconomics, Third edition, W.W. Norton company, United States of America, 2014.
- 20- Irvin Taker, Macroeconomics for today, 7 éme édition, South-Western publishing, USA, 2011.
- 21- J. baily et autres, économie monétaire et financière, 2 éme édition, Bréal, France, 2000.
- 22- Jean-Pascal Bassino et autres, les politique économiques , édition Foucher, France, 2005.
- 23- Joanna Stawska, The impact of the monetary – fiscal policy mix on investments of euro area countries in the context of the financial crisis, Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives, Scientific Journal, no : 1 vol: 8, Akademija, Kaunas district, Lithuania, 2012.

- 24- Joseph E. Stiglitz, Carl E. Walsh, Economics, 4^{ème} édition, Norton Company, USA, 2006.
- 25- Laurence M. Ball, Money, Banking, and Financial Markets, 2^{ème} édition, WORTH PUBLISHERS, New York, 2012.
- 26- Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie, 4^{ème} édition, édition DUNOD, Paris, 2013.
- 27- Mark Skousen, The big three in economics, Copyright, United States of America, 2007.
- 28- MAUREEN BURTON AND BRUCE BROWN, THE FINANCIAL SYSTEM AND THE ECONOMY, 5^{éd}, Routledge, London, 2009.
- 29- Michael Parkin, Macroeconomics, 10^{ème} édition, Pearson education, USA, 2013.
- 30- Murat Yıldızoglu, Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, FRANCE, 2014.
- 31- N. Gregory Mankiw; David Romer; David N. Weil, A Contribution to the Empirics of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, United States of America, Vol. 107, No. 2. (May, 1992).
- 32- Olivier GAUTHIER, Le caractère endogène de l'analyse dynamique chez les économistes classiques, Université de Bourgogne, France.
- 33- Patate Jean Pierre, monnaie, institutions financières et politique, monétaire, 4^{ème} édition, economica, Paris 1987.
- 34- Paul Klein, Endogenous growth, The University Of Western Ontario, CANADA.
- 35- Paul Krugman, Robin Wells, Economics, 4^{édition}, Worth Publishers, USA, 2015.
- 36- Paul Krugman, Robin Wells, Macroeconomics, 4^{ème} édition, Worth Publisher, USA, 2015.
- 37- Philippe Aghion, Peter Howitt, **The Economic Growth**, The MIT Press, London, England, 2008.
- 38- Rair Fair et autres, Principles of Macroeconomics, 10^{ème} édition, Pearson educations, USA, 2012.
- 39- Richard G. Lipsey, Ragan, Christopher, Economics, 13^{ème} édition, Pearson éducation, USA, 2011.
- 40- Roger LeRoy Miller, Economics Today The Macro View, 18^{ème} édition, Pearson éducation, USA, 2016.
- 41- Stephan Cchetti, Kermit L. Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets, 4^{éd}, McGraw-Hill Education, USA, 2015.

- 42-** Wendy Carlin, David Soskice, Macroeconomics Institutions, Instability, and the Financial System, Oxford education, England, 2014.
- 43-** WILLIAM J. BAUMOL, ALAN S. BLINDER, Macroeconomics : Principles and Policy, 12 éme édition, South- Western, USA, 2012.
- 44-** Wouter J. Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox, CEPR Press, European union, 2016.
- 45-** Zakan Ahmed, dépenses publique productives, croissance à long terme et politique économique -Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie- , thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger, Alger, 2003.